



كتاب المنح الفكرية على متن الجزرية

للعلامة ذى الفضل الشهير

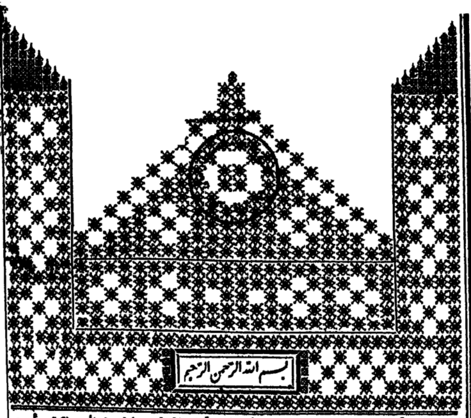
الشارح الملا على بن

سلطان القارى

رحمه [illegible]

(وبهامشه شرح العلامة شيخ الاسلام زكريا الانصارى)

(على مقدمة الجزرية أيضا نفع الله بها المسلمين بمنه آمين)



الحمد لله الذى أودع جواهر المعانى الصمدانية فى قوالب زواهر المبانى من الحروف الهجائية وأبدع المكونات لظهور حقيقة ذاته العلية فى مرآن صفاته الجلية وأنزل القرآن بلسان عربى مبين مع وساطة الروح الأمين على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين الذى أشار الى صفاء صدقه سورة صاد وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد وأظهر المغيبات مما أدغم وأخفى وقلب على قلب أهل العناد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المقربين اليه والمرضيين لديه التالين على سبيل الترتيل لكتابه والمجودين لاداء آدابه الواقفين على عتبة بابه الواصلين الى حضرة جنابه المترسمين على وفق خطابه حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب وراموا فيما قاموا الاشمة لامع خاتمة الكتاب *(أما بعد)* فيقول الملتجى الى حرم كرم ربه البارى على بن سلطان محمد القارى عاملهما الله بلطفه الخفى وكرمه الوفى ان المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا ممن أولانا الشيخ أبى الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزرى قدس الله سره السرى ما رأيت لها شرحا كاملا يبين بيانا شاملا يكون لتحقيق الحقائق كافلا فسنح ببالى أن أضع عليها شرحا معتدلا لا مختصرا مخلا ولا مطولا مملا فأقول وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق ان قوله *(يقول راجى عفو رب سامع)* باشباع كسرة العين للوزن وفى نسخة باثبات ياء الاضافة *(محمد بن الجزرى الشافعى)* يشير الى أن العبارة المقولة اذا كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغى أن تنسب الى قائلها لتكون سندا لناقلها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال ليشعر أن الخطبة متقدمة على أصل المقدمة ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه آخر أيضا هنالك بأن حمل على حكاية الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم بقال فى أوائل التصانيف المرضية وأغرب شارح حيث قال وهو أولى من تعبيره فى طيبته بقال لان المقول لم يقع ولا يقال انه ألف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا القول لأنه خلاف الظاهر أقول بل هو المتبادر بناء على حسن الظن بالأكابر والراجى اسم فاعل من المعتل اللام الواوى وأبدل واوه ياء لتطرفها وانكسار

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيى زكريا الانصارى الشافعى تغمده الله برحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته فى الدنيا والآخرة بمحمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبى ونعم الوكيل الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابه وأجزل لمن جوده وعمل به ثوابه وصلى الله على سيدنا محمد الامين وعلى آله وصحبه أجمعين (وبعد) فان المقدمة المنظومة فى تجويد القرآن للشيخ الامام والحبر الهمام شيخ الاسلام حافظ عصره أبى الخير محمد بن محمد الجزرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه لما اعتنى بها ذوو الجد والاجتهاد وكانت محتاجة الى بيان المراد وحوت مع صغر الحجم

باؤلهما ثم استثقال الضمة بعدها فحذفها وجرّه لكونه مضافا اليه بالنسبة الى سابقه وان كان مضافا من جهة لاحقه وتوهم بعضهم جواز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناء على أنه من قبيل والمقيمي الصلاة حيث قرئ فى الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هنالك كان الاولى أن يجعله نظيرا لقوله تعالى انكم لذائقوا العذاب على رواية شاذة فى القراءة وفيه ضعف فى العربية الا أن نصب مفعوله مع تنوين راجى لا يصح رواية ولا دراية وكذا لا يجوز تنوين راجى ونصب عفو لما ذكر مع مخالفته للرسم وسطره نعم عمل اسم الفاعل المضاف اذا كان معرفا بنصب مفعوله تخفيفا معتبر فى العربية وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرحوا به وان قرئ قوله انكم لذائقوا العذاب بالنصب فلا يقاس عليه سيما مع مخالفته الرسم لديه والرب بمعنى المربى على الاظهر من جملة معانيه المناسبة فى مبانيه وأما قول ابن المصنف لا يقال له رب بمعنى الصاحب لانه ليس من أسمائه ففيه نظر لورود اللهم أنت الصاحب فى السفر مع أنه لا يلزم من عدم كون الصاحب من أسمائه وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى الصاحب عليه فتأمل فيما يتوجه اليه ثم قول المصنف سامع باشباع كسر العين على ما فى الاصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ لكن سميع أبلغ ففى العبارة مناقشة كما أن فى الاطلاق مسامحة فان أسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز تغيير ما أورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الابلغية حتى قيل فى الصفة السلبية قد تأتى بصيغة المبالغة للاشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للمريد ثم من المعلوم أنه لم يرد سامع فى السامع بحسب اطلاقه وان جاء فى بعض الروايات السامع خلقه نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصلى سمع الله لمن حمده قال عصام الدين أى لمن حمده وهو بعيد مبنى ومعنى أما أولا فلان اللام بمعنى من غير معروفة وأما ثانيا فلان صحته ليس افادة تامة لان صفة سماعه بمعنى ادراكه عامة فيحمل على معنى القبول والاجابة لتمام الافادة وأما قول ابن المصنف معناه قبل حمد من حمده وأجاب من حمده الى ما طلب منه فمستقيم من جهة المعنى الا أنه يحتاج الى القول بزيادة اللام فى المبنى فالاظهر أن يقال ان سمع بمعنى استجاب فانه يتعدى بنفسه كما فى القاموس وباللام كما فى الكتاب وأما قول ابن المصنف وهذا المعنى هو المراد به هنا يعنى فى هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة حصر الارادة اذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو ملايم لقوله يقول نعم الاولى أن يحمل عليه لما سبق من الاشارة اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين ارادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازه الشافعى فقال فى المسئلتين أى سامع لرجائه وغيره فيجيبه بما رجاه ولا يخفى ان قوله مؤمل صفح مالك تفسير بما هو أخفى فالاولى أن يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما فيه ذكر الرب من الاستعطاف والايماء الى عادته سبحانه فى الكرم والعطاء وسائر الالطاف المستفاد من قوله سامع أى سماع اجابة وقبول كما قيل فى قوله تعالى واسمعوا وحينئذ يكون الاجابة والقبول قيدا فى السماع لا أنه معنى مستقل مضموم اليه ولا يبعد أن يكون سامعى بياء الاضافة على الالتفات من الغيبة الى التكلم وحينئذ اما أن يكون خبرا بتقدير كان أو بتقدير هو على أن الجملة معترضة وأخطأ شارح حيث قال السميع والسامع صفتان مشتقتان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صفة مبالغة من السمع والادراك للمسموعات ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير ثم يرفع محمد على أنه بدل أو عطف بيان للراجى ويجوز نصبه بتقدير أعنى أو يعنى وأبعد من جعله فاعلا وجعل راجى مفعولا والجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد الشرق كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده فى اجماله وفى القاموس بلد شمال الموصل تحيط به دجلة مثل الهلال والله أعلم بالحال والمراد بابن عمر الذى نسب اليه هو عبد العزيز بن عمر وهو رجل من أهل برقعيد من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشحنة الحنفى فى تاريخه روضة المناظر فى علم الأوائل والأواخر فليس بصحابى كما توهمه بعضهم والشافعى نسبة الى الامام محمد بن

وحسن الاختصار مالم يحوه فى هذا الفن كثير من الكتب الكبار رأيت أن أضع عليها شرحا يحل ألفاظها ويبين مرادها ويبرز دقائقها ويقيد مطلقها ويفتح مغلقها *(وسميته بالدقائق المحكمة فى شرح المقدمة)* وعدة أبياتها مائة وسبعة على ما فى أقلها قال ناظمها رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أبتدئ أو ابتدائى وابتدأ رحمه الله تعالى بها وبالحمدلة كما يأتى اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفى رواية بالحمد لله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ولا تعارض بين الروايتين لان الابتداء حقيقى واضافى فبالبسملة حصل الحقيقى وبالحمدلة حصل الاضافى أى بالاضافة الى غيرهما وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع والله علم على الذات الواجب المستحق لجميع المحامد والرحمن الرحيم وصفان بنيا من الرحمة للمبالغة وقدم الرحمن لانه الابلغ لان فيه زيادة المعنى كما فى قطع وقطّع ومن

ادريس بن شافع القرشي المطلبي كذا قال الشراح وقال ابن المصنف نسبة الى مذهب الامام وهو أقرب الى المرام وأنسب في هذا المقام والا فالتحقيق أن الشافعي نسبة للامام الى جده شافع وان القياس في النسبة الى مذهب الشافعي تكرير النسبة وانه اكتفى بواحد منهما تخفيفا وهنا لطيفة خطية وهي أن نسبة الحنفية حقيقية ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعي صفة لمحمد فهو مرفوع أو للجزري فهو مجرور والثاني أقرب والاول أنسب وأسكن الياء وخففه للضرورة *(الحمد لله وصلى الله * على نبيه ومصطفاه) بالاشباع فيهما والجملتان مع ما بعدهما من الابيات الى آخر الكتاب مقول القول والجملة الاولى اسمية [illegible] للدوام والثبوت الازلية والابدية وهي في المبنى انشائية والجملة الثانية خبرية وفي المعنى فعلية ماضوية مفيدة التجدد في كل حالة وقضية وهي خبرية لفظا ودعائية معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة والمحققون على أنها حقائق مختلفة فان الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله حمد المدح لكن بحذف الاختياري منه فيقال حمدت زيدا على حلمه وكرمه ولا يقال حمدته على حسنه بل مدحته والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولا وعملا واعتقادا وفعلا فهو أعم منهما موردا وأخص مطلقا وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقا ثم أل فيه للاستغراق عند أهل السنة خلافا للمعتزلة بناء على خلافهم في مسئلة خلق الافعال اذ المعنى كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى أو مختص به دون من عداه فان حمد المصنوع راجع الى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك أو الجنس وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام فان لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به أو للعهد يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في أزله وأظهره على لسان أنبيائه وأصفيائه مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وقد يقال في المعنى ان صفة الحامدية والمحمودية ثابتة لله تعالى فهو الحامد وهو المحمود وليس في الدار ديار سوى الله تعالى وما في الوجود الا الله والله اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي من جملتها الكرم والجود والقول الاتم أنه الاسم الاعظم لكن بشرط أن تقول الله وليس في قلبك سواه واختلف هل هو مشتق أولا وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغة واعلالا في بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعا لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد واقتفاء بحديث النبي الحميد صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة وفي رواية فهو أقطع وفي أخرى فهو أبتر والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه وحسنه ابن الصلاح وغيره وورد أيضا عنه مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية عنه أيضا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة والمراد بذي بال صاحب شان في حال أو مآل فتحصل من مجموع الاحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة وان الابتدائية يعتبر فيها التوسع في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية فتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة الحمدية لنقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية وأما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة الصلاتية فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل مقام الايمان فيناسب أن يقع بعدهما الحمد لله على ذلك الاحسان ثم ان الشاطبي رحمة الله عليه تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسع الناظم هنا أن يأتي بتلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه حديث كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع الرافع للنزاع في أن الابتداء يكون حقيقة واضافة والحاصل أن المقصود من الاحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليفيد الاخلاص لله تعالى والاختصاص به وينفي الرياء والسمعة وليحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الاثناء سواء يكون

ثم أطلق بجماعة للرحمن على مفيض جلائل النعم والرحيم على مفيض دقائقها (يقول راجي عفو رب) أي مؤمل صفح مالك (سامع) لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه (محمد) عطف بيان على راجي أو بدل منه (ابن محمد) ابن محمد (الجزري) نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق (الشافعي) نسبة الى الشافعي امام الائمة وسلطان الامة محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم (الحمد لله) مقول القول وأل فيه للاستغراق أو الجنس أو العهد وعلى كل منها يفيد اختصاص الحمد بالله أما على الاستغراق فظاهر وأما على الجنس فلأن لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبياؤه وأولياؤه مختص بالله تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة

ابتداؤه في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التصلية وغيرها ولا يبعد أن المشتهي حتى يشهد بأنه تلفظ بالبسملة
ليعتبر ملهاجزأ من الكتابة وأما الفصح للشيخ زكريا فهو يشير الى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها
موجودة بحسب الكتابة لكنه يخالف لما عليه الاصول مع أنها لا تدخل تحت المقول وبه يعلم ما ذكرنا
قول ابن المصنف بدأ بالحمد تأسيا بالقرآن وبحديث الحمد في كل أمر ذي شان وأغرب شارح مصري هنا
حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام اه وهو كلام ناقص كما سيأتي
حله في محله وكذا في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام الى الدال على الاتباع فانه لا نقل في ذلك بل
اتباع بمجرده هنالك كما قرئ شاذا بالكسر والضم في الحمد لله ثم النبي اما مهموز من النبأ وهو الخبر فعيل
بمعنى الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله تعالى واما غير مهموز وهو الاكثر فقيل انه مخفف المهموز
بأن أبدلت همزته ياء وهو المختار كما أشار اليه الشاطبي بقوله

وجمعا وفردا في النبي وفي النبو * ءة الهمز كل غير نافع أبدلا

وأغرب الشارح بقوله هو مأخوذ من الانباء وقيل من النبأ اه وقيل انه من النبوة بمعنى الرفعة لان
النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان أوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان
أوحي اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقا وأما قول ابن المصنف والفرق بينه وبين الرسول
أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبئ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي
رسولا فتفريع غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لانهما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه من أن
الرسول أخص من النبي كالانسان بالنسبة الى الحيوان والله المستعان ثم اختيار وصف النبوة لانها أعم
وفي الاحوال أتم ولانه اذا كان بعث النبوة يستحق الصلاة وانزال الرحمة فباعتبار وصف الرسالة أولى
كما لا يخفى أو أراد بقوله ومصطفاه رسوله كما يشير اليه قوله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس
وهو لا ينافي حديث مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش
بني هاشم واصطفاني من بني هاشم واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال وكان ينبغي له ذكر
السلام لان افراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لاقترانهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره
لفظا اه وهو مبني على ما قال النووي والمصنف ذهب الى الخلاف حيث قال في مفتاح الحصن وأما الجمع
بين الصلاة والسلام فيقال صلى الله عليه وسلم فهو الاولى والافضل والاكمل ولو اقتصر على أحدهما جاز
من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه وهلم جرا حتى الامام ولي الله
أبو القاسم الشاطبي في قصيدته اللامية والرائية وهو قول النووي وقد نص العلماء على كراهة الاقتصار
على الصلاة من غير تسليم اه فليس ذلك بجيد كذا فاني لا أعلم أحدا نص على ذلك من العلماء ولا من
غيرهم أقول ولا دلالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية وأما قول من قال يكره تركه ولو خطا أخفا أتم
لا شك أن الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية وهو الفرد الاكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع
هذا أوضحه المصنف بقوله (محمد وآله وصحبه * ومقرئ القرآن مع محبه) بجر محمد على أنه بدل أو عطف
بيان من نبيه وهو علم مأخوذ من حمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ثم نقل من الوصفية الى
الاسمية والمراد بآله أقاربه وأهل بيته أو جميع أتباعه من أمته فعطف صحبه من باب عطف الخاص على
العام فلا يحتاج الى قول ابن المصنف والتقدير وصحبه غير الآل ليقوى العطف معنى اذ الاصل فيه المغايرة
لكن نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختيار الآل مختص بذوي الشرف أما على المعنى الاول فبينهما
عموم وخصوص من وجه فتأمل فان الصحب بفتح الصاد وبكسره اسم جمع كركب للراكب وهو اختيار
سيبويه وقيل جمع صاحب وهو مختار الاخفش وضعف بانه لا يجمع فاعل على فعل والصحيح في حد الصحابي
أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان من غير تخلل بالردة وقد حققنا هذا البحث

وغيرها ومثله المدح لكن
بحذف الاختياري تقول
حمدته على علمه وكرمه
ولا تقول حمدته على حسنه
بل مدحته والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب
انعامه على الشاكر أو غيره
قولا وعملا واعتقادا فهو
أعم منهما موردا وأخص
متعلقا وهما بالعكس
والمدح أعم من الحمد مطلقا
وعطف على الحمد لله قوله
(وصلى الله) وسلم والصلاة
من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الآدميين
تضرع ودعاء بخير وكان
ينبغي له ذكر السلام لان
افراد الصلاة عنه مكروه
كعكسه لاقترانهما في قوله
تعالى صلوا عليه وسلموا
تسليما ولعله ذكره لفظا
(على نبيه) بالهمز من النبأ
أي الخبر لان النبي مخبر عن
الله و بلا همز وهو الاكثر
قيل انه مخفف المهموز
فقلبت همزته ياء وقيل
انه الاصل من النبوة أي
الرفعة لان النبي صلى الله
عليه وسلم مرفوع الرتبة
على سائر الخلق وهو انسان
أوحي اليه بشرع وان لم
يؤمر بتبليغه والرسول
انسان أوحي اليه بشرع
وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه
مطلقا (ومصطفاه) من

فى شرحنا شرح النخبة والمراد بمقرئ القرآن معلم القرآن وهو يشمله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وأتباعه ولا يدعى حينئذ توارد التصلية باعتبار الصفات المختلفة فلا يحتاج الى تخصيص الاقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المصنف والضمير فى محبه راجع الى القرآن وهو صادق لعموم أهل الايمان فلا يحتاج الى تقييده بالعامل به كما ذكره الشيخ زكريا أو الى مقرئه وهو أبلغ فى مقام البرهان ثم هو أعم من أن يكون قارئا أو غيره لان المرء مع من أحبه وقيل الضمير فى محبه راجع الى النبى صلى الله عليه وسلم وهو فى غاية من البعد وكذا قول الشارح الرومى أصله مقرئين سقط النون بالاضافة وفى الجمع بين الآل والصحابة ايماء الى اعتقاد أهل السنة خلافا للخوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبة * (تنبيه) * وقع اختلاف بين أكابر الامة فى أن النبوة أفضل أم الرسالة ولكل وجهة اذ النبوة المجردة من حيث التوجه الى الله تعالى وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه الى الخلق وايصال الفيض اليهم الا أن الرسول من حيث انه كامل مكمل أفضل من النبى من حيث انه كامل مع أن الرسالة لا تنافى الولاية فله المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية فان الكامل الواصل الى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه الكثرة عن الواحد ولا الوحدة عن الكثرة وأما عبارة بعض الصوفية ان الولاية أفضل من النبوة فيعنون بها أن ولاية الرسول أفضل من النبوة كما سبق لا مطلقا اذ لا يلزم منه أن يكون الولى أفضل من النبى اذ لم يقل به أحد من أهل الاسلام وأما قول الحليمى يحصل الايمان بقول الكافر آمنت بمحمد النبى بخلاف محمد الرسول لان النبى لا يكون الا نبيه والرسول قد يكون لغيره فمبنى على الاستعمال العرفى الا أن لفظ الايمان يمنع من حمله على المعنى العرفى كما لا يخفى على أهل الايقان وفى البيت ايماء الى قوله عليه السلام اغد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا ولا تكن الخامسة فتهلك رواه البزار والطبرانى عن أبى بكرة (وبعد ان هذه مقدمة) أى بعد ما تقدم من الحمد والصلاة وهى كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب الى آخر يستحب الاتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء بالنبى عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه الاتيان بأما بعد وهو مستحب بلا شبهة وانما الكلام فى وبعد ولا يبعد أن يقال مالا يدرك كله لا يترك كله خصوصا فى ضرورة الكلام مع احتمال تقدير أما لتحصيل المرام هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوى فى الاربعين بأسانيد عن أربعين صحابيا أنه عليه السلام كان يأتى بها فى خطبه وكتبه قال ابن المصنف وتقدير المضاف اليه محذوف فى هذا البيت وفيه أن التقدير مغن عن المحذوف وكذا عكسه والرواية بضم الدال وان أجاز هشام فتحها لكن أنكره النحاس وأما تجويز الفراء رفعه منونا وكذا نصبه فليس هذا محله وأما ما ذكر شارح من بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعلا ليكن المقدرة فى قولهم مهما يكن من شئ بعد فما أبعده عن التحقيق والله ولى التوفيق وهذه اشارة الى الرسالة الارجوزة أو القصيدة وهى ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية وان تقدمت عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله وتلك الجنة والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهى بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدى الله ورسوله أى لا تتقدموا وقيل فى الآية ان المفعول مقدر أى لا تقدموا أمرا وتكلف بعضهم هنا أيضا وقال المعنى هذه مقدمة نفسها على غيرها ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل من قدم المتعدى واقتصر عليه بحرق فى شرحه وأما قول جمع من الشراح ان هذه طائفة من علم التجويد فليس على ظاهره لان التجويد أحد مسائلها كما سيأتى بيانه فى محلها اللهم الا أن يقال تنسب اليه تغليبا لكونه المراد الاصلى منها وقول خالد ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معنيى المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغى الاهتمام بها والاعتناء بشأنها كما أشار اليه المصنف بقوله فيما على قارئه أن يعلمه أى بيان ما يجب على كل قارئ من قراءة القرآن علموا بعد من قدر مضافا قبل أن يعلمه وقال تعلم أن يعلمه

الصفوة بتثليث الصاد وهى الخلوص أى مختاره روى الشيخان خبر أنا سيد ولد آدم ولا فخر وروى مسلم خبر ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم فأنا خيار من خيار من خيار (محمد) عطف بيان على نبيه ومصطفاه أو بدل منهما وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة يقال لمن كثرت خصاله الحميدة محمد وسماه جده عبد المطلب فى سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقيل له لم سميته محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمد فى السماء والارض وقد حقق رجاه (و) على (آله) وهم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب على الاصح وأصله أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة والهمزة ألفا وقيل أول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يستعمل الا فى الاشراف والعقلاء بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف (و) على (صحبه) بفتح الصاد ويجوز

بعض شارح كون مامصدرية في غاية الغرابة من القواعد العربية وأما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية لمن ضبطها عن غيرها فليس على اطلاقه (واعلم) أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات *(اذ واجب عليهم محتم) باشباع ضمة الميم *(قبل الشروع أولا أن يعلموا) اذ تعليل الوجوب المقدر في ضمن قوله فيما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره وقال شارح الوجوب المفهوم من على لامن مقدر كما توهمه بعضهم بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب قلت لم يذكر صاحب المغني ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وانما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام ثم الوجوب الشرعي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لابد منه في فعله ولا يستحسن تركه فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من اللحن العرفي ولا يجوز حمله على المعنى الشرعي لان معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا حمل على وجوب الكفاية فقول شارح أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي وأما ما ذكره بعضهم من أنه يراد به ما لابد منه مطلقا وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه فلا شك انه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه وأما من لم يتصف بما ذكر فلابد في حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعي اهـ فمبني على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في اطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله اذ واجب صناعة بمعنى ما لابد منه مطلقا وشرعا بمعنى يأثم تاركه اذا أوهم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الاعراب والمبنى والتحقيق المرضي عند الكل ما قدمناه مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم والله أعلم قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع الى كل المقدر في قوله فيما على قارئه وتبعه الشارح ولا يحتاج الى ذلك فان المراد به جنس قارئ القرآن وأغرب شارح في قوله الضمير الى القارئ لأن لامه التي للاستغراق في معنى كل قارئ ونبه على أنه كذا في بعض النسخ اهـ ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى وقوله محتم تأكيد لقوله واجب اذ قد لا يكون الواجب فرضا لازما وقوله قبل الشروع ظرف لواجب وأكد بقوله أولا أي يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا *(مخارج الحروف والصفات)* لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بعض فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالاداء من أفواههم وأسماعهم

(ليلفظوا بأفصح اللغات) وفي نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هي النسخة التي ضبطت عن لفظ الناظم آخرا والمؤدى منهما واحد الا أن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب ولو على سبيل الغالبية كما يشير اليه قوله تعالى ما يلفظ من قول والمراد أفصح اللغات مطلقا أو أفصح من لغات سائر العرب العرباء فانه المراد به لغة قريش وهم قومه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ولقوله عليه السلام أحب العرب لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة في الجنة عربي والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس رضي الله عنهما وسيأتي تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محل المقصود به تفصيله فان هذا مقام اجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ولذا قال في هذا الباب

*(محرري التجويد والمواقف * وما الذي رسم في المصاحف)*

باشباع كسرة الفاء الى حد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفي نسخة بتخفيفه أي كتب والمعنى حال كون علماء المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد القرآن واتقانه من تحسينه وامعانه ومريدي معرفة المواقف والمبادي من الكلمات القرآنية ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية لانه أحد أركان القرآن والركنان الآخران التواتر وموافقة العربية وحذف المبادي من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر أي

كسرها اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي كل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة (و) على (مقرئ القرآن) العامل به (مع محبه) أي القرآن أو مقرئه وتجوز الصلاة على غير الانبياء بلا كراهة تبعا وبها استقلالا لأنها حينئذ شعار أهل البدع وأما صلاته صلى الله عليه وسلم على آل أبي أوفى فقيل من خصائصه وقيل لبيان الجواز (وبعد) أي وبعد البسملة والحمدلة والصلاة (ان هذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة من فراغ المقدمة والى معقول ان تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال على الاشهر كمقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه لا تقدموا بين يدي الله وبفتحها على قلة كمقدمة الرحل في لغة من قدم المتعدي والمراد أن هذه أرجوزة لطيفة (فيما) يجب (على قارئه) أي القرآن (أن يعلمه) مما يعتبر في تجويده (اذ واجب) صناعة بمعنى ما لابد منه مطلقا وبمعنى ما يؤثم بتركه اذا أوهم خلل

[illegible] أى المواضع التى يحسن الوقف اليها فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال ناظر [illegible]
[illegible] المصنف بجميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبى رحمه الله فى قصيدته الرائية بل اكتفى
[illegible] أو المحتاج اليه من القواعد الوقفية بين ما رسم بقوله (من كل مقطوع) أى ما يكتب مقطوعا من
[illegible] الكلمات لا من الحروف كما قاله الرومى. (وموصول بها) أى فيها والضمير يعود الى المصاحف
(و) تاء (أنثى لم تكن تكتب بها) أى بهاء وقصر كما هو قراءة حمزة فى الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه
غيره أنه للضرورة وتكتب فى الاصل مرفوع لانه خبر كان وانما أدغم على مذهب السوسى فى الادغام
الكبير والمعنى تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما سيجيء تحقيقه وبيان فوائد كل
منها فى محله وفى الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين وفيما بينهما
وبها صنعة الجناس وهو الجمع بين المتشابهتين فى اللفظ والخط وأغرب شارح فى قوله ما استفهامية فانها
اما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول يعلموا كما قال
الشارح فانه فى كمال البعد والله أعلم (مخارج الحروف) أى العربية الاصول (سبعة عشر) أى مخرجا
وهو موضع الخروج فى الاصل لكنه هنا اعتبار عن الحيز المولد للحرف كذا قال جماعة من الشراح
والاظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره ولذا قالوا فى تعريف الحرف هو صوت معتمد على مقطع محقق
وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أو مقطع مقدر وهو هواء الفم اذ
الالف لا معتمد له فى شيء من أجزاء الفم بحيث انه ينقطع فى ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المراد
بالحرف حرف المبنى هنا الحروف الهجائية لا حرف المعنى مما هو مذكور فى الكتب العربية وأصل
الحرف معناه الطرف وانما سمى حرفا لان حروف التهجى طرف الاصوات وبعض منها وحرف المعنى طرف
أى جانب مقابل لمعنى الاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع الا فضلا فى المرام ومادة
الصوت وحده هواء يتموج بتصادم جسمين ومن ثم عم به ولم يختص بالانسان بخلاف الحرف فانه يختص
بالانسان وضعا والحركة عرض تحله على خلاف فى ذلك يطول بحثه ولا طائل تحته ثم الاصول فى الحروف
العربية تسعة وعشرون حرفا باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الالف والهمزة واحدا محتجا بأن كل
حرف يوجد مسماه فى أول اسمه والالف أوله همزة وأجيب بلزوم أن الهمزة تكون هاء لانها أول اسمها
والتحقيق فى الفرق بينهما أن الالف لا تكون الا ساكنة ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون [illegible]
والهمزة انما تكون متحركة أو مجزومة فكان حقها أن يقال لها امرأة لكنهم آثروا [illegible] والقائل دليل
تعددهما ابدال أحدهما من الآخر كما حقق فى الآل والاهل وأراق وهراق والشيء لا يبدل من نفسه
* والحاصل أن الالف على نوعين لينة وغيرها فهو أعم لغة واعتبارا وان كان مغاير الهمزة اصطلاحا وأن
مخرج الهمزة محقق ومخرج الالف مقدر هذا وقال سيبويه وتبعه الاكثر على ما نقله الجعبرى ان مخارج
الحروف ستة عشر فجعل الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبى والواو والياء الساكنين أعم من مخرج
المتحركين وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر جعل مخرج النون واللام والراء واحدا والجمهور على أن لكل
واحد مخرجا كما سيأتى تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيبويه وأتباعه من المحققين وهو الذى عليه الجمهور انها
سبعة عشر كما أشار اليه المصنف بقوله (على الذى يختاره من اختبر) أى بناء على قول من اختار ذلك
باختباره الاقوال وتمييزه بين الاحوال واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية وأغرب شارح حيث قال
أى على القول الذى يختاره منا من بين الاقوال من سبق اختباره للحروف وأعجب من هذا حيث أعجب
بكلامه وقال هذا المعنى غنى عن تأويل المضارع بالماضى كما جنح اليه ابن الناظم وغيره ويحصر هذه
المخارج الحلق واللسان والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبى والناظم الجوف والخيشوم هذا واذا أردت ان
تعرف مخرج حرف من بحثه فتلفظ به صحيحا فسكنه أو شدده وهو الاظهر وأدخل عليه همزة وصل بأى

[illegible] او المقتضى تغيير
الاعراب (عليهم) أى
القراء (محتم) تأكيد
لواجب (قبل الشروع)
فى القراءة (أولا) تأكيد
لما قبله (أن يعلموا مخارج
الحروف) الهجائية وهى
تسعة وعشرون حرفا
وسيأتى عدة مخارجها
ومخرج الحرف موضع
خروجه بواسطة صوت
وهو هواء يتموج بتصادم
جسمين والحرف صوت
يعتمد على مقطع محقق أو
مقدر ويختص بالانسان
وضعا والحركة عرض تحله
(و) أن يعلموا (الصفات)
التى للحروف والمراد
مشهورها وهو سبعة عشر
كما يعلم مما يأتى (لينطقوا)
وفى نسخة ليلفظوا (بأفصح
اللغات) وهى لغة العرب
التى نزل القرآن بها ولغة
نبينا صلى الله عليه وسلم ولغة
أهل الجنة فيها لخبر أحب
العرب لثلاث لانى عربى
والقرآن عربى ولسان
أهل الجنة فى الجنة عربى
وأنزل القرآن بلغتهم رواه
ابن الناظم فى شرحه
المقدمة المذكورة وقد
يتفرع على ما ذكر وروع
بأن يتولد الحرف من
حرفين و يتردد بين مخرجين
بعضها فصيح و بعضها غير

متحركة واصغ اليه السمع فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت فى الجملة كان مخرجه المقدر قدر ثم اذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان متحركا حكيته بها السكت لانه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما تلفظتم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا جه وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبرى وان الناظم فى قولهم ما الصوت هو لعله تموج بتصادم جسمين فقال الذى عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث ببعض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع خلافا للحكماء فى زعمهم ان الصوت كيفية فى الهواء بسبب تموج الهواء آخره ما ذكره فانه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل وتدبر والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله وان الاشياء قد توجد بسببه من الاسباب لكن عند خلق الله اياها كما أنه سبحانه يخلق الشبع بسبب الاكل وهو قادر على أن يشبع من غير أكل وأن يجعل الا كل سببا لزيادة الجوع كما هو مشاهد فى المستسقى والمبتلى بجوع البقر * ثم اعلم أن الحروف المذكورة هى الاصول الاصلية وثمة حروف فرعية تكون ممتزجة بالاصلية للعلل المقتضية لها ليس هذا محلها وهى الهمزة المسهلة بينها وبين الالف والواو والياء وكذا الالف الممالة واللام المفخمة والصاد المشمة والنون المخفاة وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءة الصحيحة والروايات الصريحة وقول خالد والشين كالجيم فى نحو اجدق من الحروف المتفرعة المستحسنة توجدت فى القرآن وغيره من فصيح الكلام خطأ ظاهر فى مقام المرام وأما الكاف العجمية وكذا الزاى والباء الفارسية فليست من اللغات القرآنية وان كانت لغة لبعض العرب المصرية او اليمانية * ثم اعلم أن شارحا ذكر هنا حديثا عن مشايخه فى حاشيته على الازهرية مما تلوح لوائح الوضع عليه فى المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر والا لكان اياه فيكون الحكم تقريبا قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجا واحدا بناء على ان التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار الذوات واذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار

*(فألف الجوف واختاها وهى * حروف مد للهواء تنتهى)*

ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف وبعده أو فمخرج ألف الجوف وبالجر على انه من باب الاضافة الى الظرف نحو صائم النهار وقائم الليل أو الاضافة لامية لادنى ملابسة وفى نسخة الجوف ألف وهو غير متزن ثم قوله واختاها أى كذلك والمراد شبيهتاها بأن تكونا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما بان تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف أصلا لانها لا تختلف عن حالها أصلا لا وقفا ولا وصلا بخلاف غيرها فصح قوله وهى حروف مد أى حروف مدية لا يتحقق وجودها الا بعدها قدر ألف ويسمى المد الاصلى والذاتى والطبيعى وقد يزاد بسبب من أسباب المد الفرعى كما سيأتى بيانه فى مقامه الوضى وتسمى هذه الحروف أيضا اللينية وان كانت اللينية مختصا بكونها ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها كخوف وخير والتحقيق أن هذه الحروف تسمى حروف العلة بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة أو ساكنة حركة ما قبلها من جنسها أولا ثم حروف المد ثم اللين بالوجه الاخص وهو مختص بالواو والياء دون الالف كما سيأتى وهذه الحروف تنتهى الى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه ولذا يقال لهذه الحروف جوفية وهوائية وقول ابن المصنف مخرجهن من جوف الفم والحلق يريد أن مبدأها مبدأ الحلق ويمتد ويمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه فانهن لا حيز لهن محقق تنتهى اليه بل تنتهى بانتهاء الهواء أعنى هواء الفم وهو الصوت ولهذا يقبل الزيادة والنقصان فى مراتبها وقول الشارح الرومى كل خال هواء ليس بخال عن قصور بل كل خال محل هواء ثم انهن بالصوت المجرد أشبه منهن بالحروف ويتميزن عن الصوت المجرد بتصعد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو ونسبت الى الجوف لانه آخر انقطاع مخرجها

فصيح والوارد من الثانى فى القرآن خمسة الالف الممالة والهمزة المسهلة واللام المفخمة والصاد كالزاى والنون المخفاة واللغات جمع لغة وهى الالفاظ الموضوعة من لغى بالكسر يلغى لغيا اذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والهاء عوض عن المحذوف (محررى) أى واجب عليهم أن يعلموا ما ذكر حالة كونهم محققى (التجويد) القرآن (المواقف) أى محال الوقف ومحال الابتداء (وما الذى رسم) أى كتب (فى المصاحف) العثمانية (من كل مقطوع وموصول بها) أى فيها (و) من كل (تاء أنثى لم تكن تكتب بها) بالقصر للوقف والتجويد لغة التحسين واصطلاحا تلاوة القرآن باعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفته كما سيأتى وطريقة الاخذ من أفواه المشايخ العارفين بطرق أداء القراءة بعد معرفة ما يحتاج اليه القارئ من مخارج الحروف وصفتها والوقف والابتداء والرسم كما سيأتى بيانها وفى البيت الاخير الجناس اللفظى والخطى وهو الجمع بين متشابهين فى اللفظ والخط

وحيث لزمت الالف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من أنها دائما تكون هوائية بخلاف أختيها فانهما اذا وافقا الالف صفة المشابهة صار لهما حيز محقق ومن ثمة كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مدتين ومخرج حال كونهما متحركتين ثم كل حرف مساو لمخرجه أي لمقداره لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه الا حروف المد فانها دون مخرجها ومن ثمة قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لانها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق أن معنى جعل سيبويه الالف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق ويمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع وهذا أيضا معنى قول مكي في الرعاية لكن الالف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في الخروج الى الحلق لانه آخر خروجه اذ لا منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق لان المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم بل يبتدأ من الحلق وينتهي الى الصوت الناشئ من الحلق وهذا معنى قول الداني لا معتمد للالف في شيء من أجزاء الفم وعلى هذا وهو أن يكون مبدؤه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق يحمل جعل الشاطبي وغيره الالف حلقيا ويتنزل قوله مع غيرهم في هذه الحروف أعني الواو والياء على غير المدية هذا وقال الناظم في النشر والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة * ثم اعلم أنه قدم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية وكونها بالنسبة الى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء فيستدعي التقديم من هذه الحيثية وان كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو حقيق بان يؤخر عما حيزه محقق * ثم اعلم أن كل مقدار يكون متصلا وله نهايتان أي طرفان وغايتان أيهما فرضت أوله كان مقابله آخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب مخالفا لباقي الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره فاذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلي البشرة وثانيها اللسان وأوله مما يلي الاسنان وآخره مما يلي الحلق وثالثها الحلق وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر ولو كان وضع الانسان على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الانسان كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقا للجمهور حيث قال فألف الجوف ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الاصلي حيث جعل الاقصى وهو الابعد مما يلي الصدر والادنى وهو الاقرب لمقابله فقال *(ثم لاقصى الحلق همز هاء)* أي لابعده من الفم حرفان وهي همز وهاء وحذف العاطف رعاية للوزن ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي ونسب هذا القول الى سيبويه ونقل عنه أيضا تقدم الالف على الهاء كما يفهم من كلام الجاربردي وقيل الهمزة والهاء في مرتبة واحدة وقيل الهمزة أولى *(ثم لوسطه فعين حاء)* وحقه أن يقال عين فحاء وغير للضرورة ووسط الشيء محركة ما بين طرفيه كأوسطه فاذا سكنت كان ظرفا أو هما فيما هو مصمت كالحلقة فاذا كانت أجزاؤه متباينة فبالاسكان فقط أو كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والا فهو بالتحريك كذا في القاموس فقول شارح سين وسطه ساكنة في النظم على لغة ضعيفة ضعيف وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي نسخة ولوسطه فعين حاء فلا اشكال في الفاء وتقديم العين على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكي ونص أبو الحسن بن شريح على أن الحاء قبل العين وهو كلام المهدوي وغيره *(أدناه غين خاؤها والقاف)* أي أقرب الحلق الى الفم وهو أوله من جانب الفم مخرج غين وخائها واضافة الخاء اليها لادنى ملابسة وهي المشاركة في الحروف الهجائية أو في صفة الحلقية أو في الاتصاف بالمعجمة وتقديم العين على الحاء هو مختار سيبويه أيضا وعليه الشاطبي وتبعه الناظم ونص مكي على تقديم الخاء على الغين وقال ابن خروف النحوي ان سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف

والطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين (مخارج الحروف سبعة عشر) تقريبا (على) القول (الذي يختاره من اختبر) ذلك من أهل المعرفة بها كالخليل ابن أحمد وستة عشر على قول سيبويه باسقاط حرف الجوف وأربعة عشر على قول الفرا باسقاط ذلك وجعل مخرج النون واللام والراء مخرجا واحدا وحصرها فيما ذكر تقريب والا فلكل حرف مخرج ويحصر أنواع المخارج الحلق واللسان والشفتان ويعمها الفم وزاد جماعة منهم الناظم عليها الجوف والخياشيم وسيأتي بيان ذلك كله واذا أردت معرفة مخرج الحرف فسكنه وأدخل عليه همزة الوصل واصغ اليه فحيث انقطع صوته كان مخرجه (فالف الجوف) أي فمخرج الالف الجوف وهو الخلاء الداخل في الفم فلا حيز لها محقق (واختاها) وهما الواو والياء الساكنتان المجانس لهما ما قبلهما بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء بخلافهما اذا تحركتا أو سكنتا ولم يجانسهما ما قبلهما فيصير لهما حيز محقق ومن ثم كان

وتسمى

وتسمى هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق فى الجملة وقوله والقاف بتقدير المضاف أى ومخرجها
(أقصى اللسان فوق ثم الكاف) بضم فاف فوق على تقدير مضاف أى فوق الكاف لان مايلى الحلق من
اللسان بعد فوقا وما يقابله تحتا لما سبق من النكتة فى اعتبار مبدأ الصوت فى ترتيب المخارج أو المراد به
أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى ثم الكاف أى مخرجها أقصى اللسان *(أسفل والوسط
لجيم شين يا)* أى أسفل من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق ظرف للكاف السابق أى فى أسفل اللسان
بالنسبة الى القاف أو أريد به ما تحته من الحنك الاعلى وهو أقرب الى الفم من القاف و يقال لهما اللهوية
لانهما يخرجان من آخر اللسان واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق وقيل اللهاة أقصى الفم واللسان والالام
فى الوسط بدل من المضاف اليه أى وسط اللسان أى مع ما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى أو وسطهما فمخرج
الجيم والشين والياء وفى نسخة الجيم الشين يا بحذف تنوين الجيم وعاطف الشين والياء ونكر وعرف
بحسب ما استقام له الوزن فى هذا المقام وقصر يا وقفا لا ضرورة وقال المهدوى ان الشين تلى الكاف ثم
الجيم والياء تليان الشين كما حكاه عنه الناظم وتسمى الحروف الثلاث شجرية لانها تخرج من شجر اللسان
وما يقابله والشجر مفتح الفم وقيل مجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية *(والضاد من حافته اذ وليا)*
أى ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه اذا قرب الجانبان أى أحدهما فالتذكير باعتبار معنى الحافة
وهو الجانب والطرف أولا كتسابه التذكير من الاضافة والالف التثنية والحكم لكل واحد منهما
على انفراده وقيل الالف للاطلاق أى اذا قرب بجانب اللسان *(الاضراس من أيسر أو يمناها)*
أصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين فى أمثاله كما
يستفاد من الشاطبية وتبدأ بهمز الوصل فى النقل كله * وان كنت معتدا بعارضه فلا وأبعد
شارح حيث قال الرواية فى الاضراس هو النصب على أنه مفعول وليا والفاعل مستتر عائد الى اللسان و بعده
من وجهين لفظا ومعنى أما أولا فلان الضمير يرجع الى المضاف وان المضاف اليه غالبا وأما معنى فلانهم
اعتبروا الولاء بين الاضراس والحافة لا بين الاضراس وطرف اللسان ثم قال ولو قيل برفعه على الفاعلية
فيكون المراد اذ وليه الاضراس لكان ملائما لعباراتهم أقول لانهم اعتبروا أيضا ولاء الاضراس بالحافة دون
العكس اه ولا يخفى ما فى قوله أيضا وقوله دون العكس من المناقضة مع أن القرب والميل انما هو من حافة
اللسان الى الاضراس دون العكس لبقائها فى محلها وأما ما أسند اليه صلى الله عليه وسلم تبعا للشيخ زكريا
من قوله أنا أفصح من نطق بالضاد فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بانه موضوع والمعنى تخرج الضاد من
طرف اللسان مستطيلة الى ما يلى الاضراس من الجانب الايسر وهو الايسر والاكثر ومن الايمن وهو
اليسير العسير والمعتبر أو من الجانبين معا وهو من مختصات سيدنا عمر رضى الله عنه وهو معنى قول الشاطبى
* وهو لديهما يعز وباليمنى يكون مقللا * وكان حق المصنف أن يقول من أيسر أو يمنى أو يسراها
أو يمناها لكن غاير بينهما ضرورة والضمير فى يمناها الى الاضراس أو الحافة وهما متلازمان ثم الحافة
مخففة الفاء على ما ذكر فى القاموس من مادة الاجوف وتوهم الجعبرى كونه من المضاعف فقال بخلاف
الوزن * ثم اعلم أن الاسنان على أربعة أقسام منها أربعة تسمى ثنايا ثنتان من فوق وثنتان من تحت
من مقدمها ثم أربعة مما تليها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات ثم أربعة كذلك تسمى أنيابا ثم الباقى تسمى
أضراسا منها أربعة تسمى ضواحك ثم تسمى اثنا عشر طواحن ثم أربعة نواجذ و يقال لها ضرس الحلم
وضرس العقل وقد لا توجد فى بعض أفراد الانسان وأغرب شارح حيث قال سقطت همزة الوصل فى
الاضراس والمراد بالاضراس الاسنان وشارح آخر قال أراد بها الطواحن اه فالتحقيق أن المراد بها
الاضراس العليا من أحد الجانبين ممتدا ثانيا حاذى أوسط اللسان بقرينة ذكره بعده منتهيا الى أول مخرج
اللام والله أعلم بالمرام *(واللام أدناها لمنتهاها)* أى ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها الى نهايتها أو الى

لهما مخرجان (وهى) بكسر
الهاء أى الالف واختاها
(حروف مد) ولين
(للهواء) أى هواء الفم
وهو الصوت أى عند
انتهائه (تنتهى) حروف
المد أى ترجع اليه فهى
به أشبه وتميز عنه بتصعد
الالف و تسفل الياء
واعتراض الواو ونسبت الى
الجوف لانه آخر انقطاع
مخرجها وسميت حروف
المد واللين لانها تخرج
بامتداد ولين من غير كلفة
على اللسان لاتساع
مخرجها فان المخرج اذا
اتسع انتشر الصوت وامتد
ولان واذا ضاق انضغط فيه
الصوت وصلب وكل حرف
مساو لمخرجه الا هى فلذلك
قبلت الزيادة واعلم أن كل
مقدار له نهايتان أيتهما
فرضت أوله كان مقابلها
آخره ولما كان وضع
الانسان على الانتصاب
كان رأسه أوله ورجلاه
آخره و من ثم كان أول
المخارج الشفتين وأولهما
مما يلى البشرة وآخرهما
مما يلى الاسنان وثانيهما
اللسان وأوله مما يلى
الاسنان وآخره مما يلى
الحلق وهو ثالثها وأولهما
مما يلى اللسان وآخره
مما يلى الصدر ولو كان

منتهى طرفها كما قال الشاطبي * وحرف بأدناها الى منتهاه قد * يلي الحنك الأعلى أى وحرف منها بادنى الحافة واصلا الى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبرى فاللام بمعنى الى وقيل اللام للاختصاص أى الاقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يخفى ما فيه من التكلف فى البيان ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة فى سمت الضاحك لا الثنية خلافا لسيبويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة منبت الاسنان والثنية مقدم الاسنان والضاحك كل سن تبدو من مقدم الاضراس عند الضحك * والحاصل أن مخرج اللام ما دون أول احدى حافتى اللسان وذلك لان ابتداء مخرج اللام أقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد و ينتهى الى منتهى طرف اللسان وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس فى الحروف أوسع مخرجا منه وأغرب شارح فى قوله أدنى حافة اللسان أى آخرها * (والنون من طرفه تحت اجعلوا) * بنصب النون على أنه مفعول لقوله اجعلوا وتحت مبنى على الضم وطرفه بفتحتين أى واجعلوا مخرج النون من طرف اللسان وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة مائلا الى ما تحت اللام قليلا وقيل فوقها وهو أضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير مخرج ومن طرفه خبره وتحت ظرف اجعلوا ومعموله [illegible] اجعلوا النون تحت اللام * (والرا يدانيه لظهر أدخل) * بقصر الراء ضرورة وباشباع هاء يدانيه لغة أى ومخرج الراء يقارب مخرج النون لكنه الى ظهر من اللسان أدخل وهذا معنى قول ابن المصنف والراء من ظهر رأس اللسان ويحاذيه من لثة الثنيتين العليتين وقال المصنف فى النشر مخرج الراء من طرف اللسان بينه و بين ما فويق الثنايا العليا غير أنها أدخل فى ظهر اللسان قليلا وقال الشاطبى * وحرف يدانيه الى الظهر مدخل قال أبو شامة يعنى يدانى النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنها أدخل فى ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه الى اللام وقال ابن المصنف فى شرحه أى الراء أكثر انحرافا الى ظهر اللسان من النون ثم المراد بالظاهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد و يمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه مائلا الى ظهر وهذا القول أدخل وأقرب الى التحقيق فانه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه وقطرب والجرمى الى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ويحاذيه ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقية وذولقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه وحده ثم أدخل مفرد يقرأ باشباع الضمة واوا وفى نسخة أدخلوا باثبات الواو بصيغة الجمع وهو يحتمل الأمر والماضى وأغرب بحرق فى قوله أى ومخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتدا الى منتهاها الا أن اللام تخرج من أدناها والنون من طرف اللسان والراء يدانى مخرج النون داخلا الى ظهر رأس اللسان فلا يكون حينئذ مقدما على مخرج النون

*(والطاء والدال وتا منه ومن * عليا الثنايا والصفير مستكن)*

بتخفيف النون مراعاة للوزن قال شارح المراد بالثنايا فى هذه المواضع الثنيتان وانما عبر الناظم رحمه الله بلفظ الجمع لان اللفظ به أخف مع كونه معلوما اه و يمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة اثنان فوق واثنان تحت فالتقدير وعليا الاسنان الثنايا أى العليا منها وانما الاشكال اذا قيل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف أى مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعنى مما بينه و بين أصول الثنايا العليا مصعدا الى الحنك الأعلى ولا معنى لقول شارح يمانى امامن أصولهما أو من وسطهما و يقال لهذه الحروف الثلاثة نطعية لخروجها من نطع الغار الأعلى أى سقفه والغار داخل الحنك والتحقيق انها انما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه فتأمل يظهر لك وجه الخلل ثم أخبر ان حروف الصفير وهى الصاد والزاى والسين كما سيذكرها الناظم فى بيان الصفات مستقر خروجهن * (منه ومن فوق الثنايا السفلى) * أى من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذى هو تحت العليا بعينه و يريد به ما بينهما وهو لم يعتبر ذلك اذ طرف الشئ غير فوقه نعم يمكن التوفيق

بحمل

الرابعة على التشكيك لا التبكيس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم كالجمهور الحروف باعتبار الصوت حيث قال فالف الجوف الى آخر ما يأتى ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها حيث جعل الابعد مما يلى الصدر والاقرب مقابله فقال (ثم لاقصى الحلق) أى أبعده وهو آخره مما يلى الصدر حرفان (همز) ثم (هاء) ولم يذكر الالف معهما كما ذكرها الشاطبى وغيره معهما لان مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل لكنه جعلها بعدهما وغيره جعلها بينهما لان الثلاثة وان كانت من مخرج واحد فهى مرتبة فيه الهمزة ثم الالف ثم الهاء (ثم لوسطه) باسكان السين لغة ضعيفة فى فتحها عكس نحو جلست وسط القوم مما يصلح فيه بين (فعين حاء) أى ثم لوسط الحلق حرفان عين ثم حاء مهملتان (أدناه غين) أى ثم لاقرب الحلق وهو أوله حرفان الغين ثم (خاؤها) المعجمتان فمخارج الحلق ثلاثة وحروفه ستة أو

جعل الفوق على الطرف لمجاورته اياه فهذا أولى وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة أى وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنايا السفلى قال الجعبرى وقال زكريا عبارة الشاطبي رحمه الله ومن بين الثنايا يعنى العليا ولا منافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى اه ح ويقال لهذه الثلاثة أسلية لخروجهن من أسلة اللسان وهو مستدقه *(والظاء والذال وثا للعليا)* أى مخرج هذه الثلاثة خاص الثنايا العليا *(من طرفيهما)* أى من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لهذه الثلاثة لثوية لخروجها من اللثة وهى منبت الاسنان وبه تم مخارج اللسان وهى عشرة وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعا لسيبويه ولانها تقارب مخرج الطاء واختاها لانها قبل أطراف الثنايا ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله *(ومن بطن الشفه)* بفتح الشين وبكسر *(فالفا مع اطراف الثنايا المشرفه)* بكسر الراء والفاء زائدة فى الفاء لانه مبتدأ والمعنى أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة وأطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقرر لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا ومع ساكنة على لغة ربيعة ثم نقلت حركة الهمزة اليها على لغة الجادة *(للشفتين الواو باء ميم)* أى مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى الا أن الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق الا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغى تأخير الواو منهما الثالث كما فعل مكى حيث قدم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو والمراد بالواو غير المدية *(وغنة مخرجها الخيشوم)* أى أقصى الانف وبرهان الغنة فى سد الانف ولهذا لو أمسكت الانف لم يمكن خروجها ثم الغنة من الصفات لانها صوت أغن لا عمل للسان فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخارج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم المدغمتان والمخفاتان وقال الجعبرى الغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركا أو سكنتا ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين وهذا معنى قول الدانى وأما الميم والنون فيجافى بهما اللسان الى موضع الغنة من غير قيد وهى فى الساكن أكمل منها فى المتحرك وفى المخفى أكمل منها فى المظهر وفى المدغم أكمل منها فى المخفى عند متبتها وقول الشاطبي

وغنة تنوين ونون وميم ان * سكن ولا اظهار فى الانف يجتلا

أى اذا سكنا أو أخفيا أو أدغما وقول مكى الساكن قيد لكمال الغنة لا لأصلها لما تقدم والله أعلم اه ولذا قال بعضهم مخرج حرفها قال ابن المصنف وكان ينبغى أن يذكر هنا موضعا عنها مخرج النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهى حرف بخلاف الغنة قلت ولهذا قال بعض الشراح أى مخرج محلها من النون والميم وفيه أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق وأن النون المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة فى تحصيل الكمالات وقد أغرب الشارح اليمانى حيث قال الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون حرفا وهى النون والميم المدغمتان والمخفاتان وهو مذهب المصنف اه وغرابته مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن اشكال فتدبر ثم رأيت المصنف ذكر فى النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهى تكون فى النون والميم الساكنتين حالة الاخفاء أو ما فى حكمه من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول فى هذه الحالة عن مخرجهما الاصلى على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه الى الجوف على الصواب وقال سيبويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريد به النون المظهرة اه وقد نص مكى فى الرعاية على ان الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخياشيم وهى تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة وهى التى تتحرك مرة وتسكن مرة والتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها وقد صرح الجار بردى ان النون الساكنة المخفاة تسمى غنة وانها من الحروف المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج

سبعة وتسمى حلقية ، لخروجها من الحلق وأشاف الخاء الى الغين لمشاركتها لها فى صفاتها الا فى الجهر فانها مهموسة والغين مجهورة كما سيأتى ثم لما فرغ من مخارج الحلق وحروفه أخذ فى بيان مخارج اللسان وحروفه فقال (والقاف) أى مخرجها (أقصى اللسان) أى آخره مما يلى الحلق (فوق) أى وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكاف) أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أى وما تحته من الحنك الاعلى ويسمى الحرفان لهويين لانهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة وهى اللحمة المشرفة على الحلق والجمع لها لهوات ولهيات (والوسط) باسكان السين مثل ما مر (فجيم) بترك التنوين للوزن (الشين يا) بالقصر للوقف أى وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى مخرج الجيم ثم الشين ثم الياء المثناة تحت وقدم بعضهم الشين على الجيم وتسمى الثلاثة شجرية لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحيين (والضاد من حافته اذ وليا) بالف الاطلاق (الاضراس)

من الفم لكنها الغنة تخرج من الخيشوم فالناطق بهما الناطق معهما الحرف في مخرجهما لانه لبيان اختلافهما فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفاة نفسها من غير تكلف بقرينة ان الكلام في الحرف لا في صفاتها وهذا بخلاف الغنة في قوله وأظهر الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتما ومما يؤيده قول أبي شامة نقلا عن أبي عمرو هذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التي مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى

*(صفاتها جهر ورخو مستفل * منفتح مصمتة والضد قل)*

الصفة ما قام بالشيء من المعاني كالعلم والسواد وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوي والمراد بها ههنا عوارض تعرض للاصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وأمثال ذلك فالمخرج للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك والناقد يعرف بهما هيئته وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشترك في المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول المازني اذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد وقال الرماني وغيره لولا الاطباق لصارت الطاء دالا لأنه ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت الظاء ذالا ولصارت الصاد سينا فسبحان من دقت في كل شيء حكمته روى أن الامام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزليا فقال له قل با فقال قل با فقال قل حا فقال له بين مخرجهما فبينهما فقال ان كنت خالق فعلك فاخرج الباء من مخرج الحاء فبهت المعتزلي وصفات الحروف منها ماله ضد ومنها ما ليس لها ضد كما سيأتي بيانه وانما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفاتها المشهورة التي تعلق لمقدمته المختصرة والا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعين صفة وزاد بعضهم عليها كما في الكتب المبسوطة وذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والرخوة والاستفال والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من الوزن تارة بلفظ المصدر وأخرى بصيغة الوصف وستأتي معانيها مع أضدادها في محلها اللائق بها وقوله والضد قل أي واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال (مهموسها فحثه شخص سكت) فان الاشياء تتبين بأضدادها وبتعداد حروف بعض الاضداد تعرف سائر الاضداد من جهة الاعداد ولما كانت الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينهما وترك بيان ضدها لما يعرف من مفهوم ما عينها * والحاصل ان الحروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها صبر عنها بقوله فحثه شخص سكت وهي عشرة الفاء والحاء المهملة والثاء المثلثة والهاء والشين والخاء المعجمتين والصاد والسين والكاف والتاء المثناة من فوق فالحث بمعنى الحض والشخص معروف وسكت فعل ماض من السكوت ثم الهمس في اللغة الخفاء ومنه قوله تعالى فلا تسمع الا همسا والمراد به حس مشي الاقدام الى المحشر أو حس كلام أهله من هول ذلك المنظر ومما يناسب المعنى الاول قول الشاعر

وهن يمشين بنا هميسا * ان يصدق الطير ننك لميسا

وسميت مهموسة لجريان النفس معها لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر في اللغة الصوت القوي الشديد وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره أن يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الانسان ان خرج ذلك بدفع الطبع يسمى نفسا بفتح الفاء وان خرج بالارادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا واذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفا واذا عرض للصوت كيفيات أخر عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذي هو صفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسا وأيضا

أصلها الاضراس نقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفي بها عن همزة الوصل أي والضاد مخرج من طرف اللسان مستطيلة الى ما يلي الاضراس (من أيسر) أي أيسرها وهو أكثر وأيسر (أو) من (يمناها) وهو قليل وعسير أو منهما وهو أقل وأعسر قيل كان عمر رضي الله عنه يخرجها منهما وبالجملة هي أصعب الحروف وأشدها على اللسان ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش أي الذين هم أصل العرب وهم أفصح من نطق بها وأنا أفصح العرب وخصها بالذكر لعسرها على غير العرب وقوله بيد بمعنى من أجل وقيل بمعنى غير وانه من تأكيد المدح بما يشبه الذم كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب

(واللام أدناها لمنتهاها) أي واللام مخرجها من أول حافة اللسان مع ما يليها من الحنك الأعلى الى آخرها قال سيبويه فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية (والنون) تخرج (من طرفه) أي اللسان مع

اذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى جريا تاما سهلا يسمى شديدا فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك وأما اذا جرى الصوت جريا تاما ولا ينحصر أصلا يسمى رخوة كما في الطش فانك اذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جاريا تمده ان شئت وأما اذا لم يتم الانحصار ولا يجرى يكون متوسطا بين الشدة والرخوة كما في الظل فانك اذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجرى مثل ذلك يعني مثل جرى الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج على حد اعتدال بينهما فاذا عرفت ذلك تبين لك أيضا معنى قوله *(شديدها لفظ أجد قط بكت)* فاجد أمر من الاجادة وقط منون مجرور مخفف بمعنى حسب و بكت مجرد التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحجة والمراد بها هنا أن الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث مركبة منها وهي الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء المهملة والباء الموحدة والكاف والتاء المثناة من فوق فما عداها وما عدا البينية التي ذكرها في قوله (وبين رخو والشديد) أى وما بينهما حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة والشدة في اللغة القوة وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجرى معها لانها قويت في مواضعها فلزمته الشدة والرخوة مثلثة الراء والكسر أشهر والرخاوة في اللغة اللين وسميت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك لن عمر بكسر اللام أمر من لان يلين وعمر منادى بحذف حرف النداء وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم في لم نرع ومما وقع في الشاطبية من قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهي اللام والنون والعين المهملة والميم والراء وانما وصفت بذلك لان الرخوة اذا نطق بها في نحو اجلس وافرش جرى معها الصوت والنفس عند سكونها والشديدة اذا نطق بها في نحو اضرب واقعد انحبس الصوت والنفس معها ولم يجريا والتي بين الرخوة والشدة اذا نطق بها في نحو انم واعمل لم يجر الصوت والنفس معها جريانهما مع الرخوة ولم ينحبس انحباسهما مع الشدة هذا وقد قال ابن الحاجب في الشافية المجهورة ما ينحصر أى ينقطع جرى النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال أى المعجمات والزاى والعين والغين والباء أى الموحدة من المهموسة والكاف والتاء أى المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكد الجهر والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجرى قال شارحها النظامي والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والعين المعجمتين فظهر الفرق بينهما والله أعلم (وسبع علو) بضم العين وتكسر (خص ضغط قظ حصر) أى حصر سبع علو حروف خص ضغط قظ فقظ أمر من قاظ بالمكان اذا اقام به في الصيف والخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق والمعنى أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذى ضغط أى اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه نحو من ذلك قال عبد الملك بن عمير كان لابي وائل خص من قصب يكون فيه ودابته فاذا غزا نقضه واذا رجع بناه كذا ذكره أبو شامة رحمه الله فقول الشارح خص فعل ماض مبنى للمفعول بمعنى اختص ضعيف عليه والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات وهي الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المعجمتين والطاء والقاف والظاء وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها الى الحنك الأعلى وما عداها مستفلة لانخفاض اللسان من الحنك عند لفظها

(وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة) بفتح الباء ويجوز كسرها ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع وانما لم يركب هذه الحروف الاربعة المطبقة على قياس سائرها لعدم حصول معنى في تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها والحاصل ان حروف الاطباق أربعة الصاد والضاد والطاء والظاء وهي من جملة الحروف المستعلية

ما ذكر (تحت اجعلوا) أى واجعلوها أيها القراء تحت اللام قليلا وقيل من فوقها قليلا (والرا) بالقصر للوزن مخرجها (يدانيه) أى يقارب مخرج النون (لظهر أدخل) أى وهو أدخل الى ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقضية هذا تقديم الراء على النون وجرى عليه بعضهم وما ذكره الناظم من تغاير مخارج الثلاثة مذهب سيبويه والحذاق وذهب يحيى والفراء وقطرب والجرمي الى أن مخرجها واحد وهو طرف اللسان مع ما ذكر وتسمى الثلاثة ذلقية وذواقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه (والطاء والدال) المهملتان (وتا) بالقصر للوزن مثناة فوق تخرج (منه) أى من طرف اللسان (ومن) أصول (عليا الثنايا) أى مما بينهما مصعدا الى الحنك وتسمى الثلاثة نطعية لانها من نطع غار الحنك الأعلى وهو سقفه والثنايا الاسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت (والصفير مستكن) أى وحروف الصفير الآتية وهي الصاد والزاى والسين مستقر خروجها (منه) أى من

وأخص منها وسميت بها الاطباق ما يحاذى اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو أبلغ من
الاستعلاء وهو لغة الالصاق وضدها المنفتحة وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الحروف من
بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن الغرائب أن قوله تعالى حصب جهنم قرئ بجميع حروف
المطبقة ولم يجتمع فى كلمة غيرها (وفرّ من لب الحروف المذلقه) أى والحروف المذلقة مجموع حروف فر من
لب وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن من حرف جر واللب الذى هو العقل بمعنى الفاعل
والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن أن يكون المعنى فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق فلجأ اليه
الى قوله تعالى ففروا الى الله وقوله سبحانه وتبتل اليه تبتيلا والحاصل أن الفاء والراء والميم والنون واللام
والباء الموحدة يقال لها المذلقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة أى طرفيهما والمراد أن خروج بعضها من
ذلق اللسان وهى الراء واللام والنون وبعضها من ذلق الشفة وهى الباء والفاء والميم وما عداها مصمتة لانها
من الصمت وهو المنع قال الاخفش لان من صمت منع نفسه من الكلام والمراد بها هنا أنها ممنوعة من
انفرادها أصولا فى بنات الاربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولا لا بد أن يكون
فيها مع الحروف المصمتة حرف من حروف المذلقة وانما فعلوا ذلك لخفتها فلذلك عادلوا بها الثقيلة ولأجل
ما ذكر حكموا بان عسجدا اسم الذهب أعجمى لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من حروف
المذلقة وقال مكى فى الرعاية ان الالف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لانها هوائية لا مستقر لها فى المخرج
وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع فى ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها
من غير تحقق وجود أضدادها فقال (صفيرها صاد وزاى سين) أى حروف الصفير ثلاثة صاد مهملة وزاى
وسين مهملة ولم يركب كما سبق فى المطبق وجعل الروى ضمير صفيرها الى الصفات فيحتاج الى تكلف فى صحة
الحمل بان يقال حروف صفيرها والمعنى ان هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير وهو صوت زائد يخرج من
بين الشفتين يصحب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت به البهائم ثم اعلم أن السين حرف مهموس
من حروف الصفير ويمتاز عن الصاد بالاطباق وعن الزاى بالهمس كما فى القاموس (قلقلة قطب جد واللين)
أى حروف القلقلة ويقال لها القلقة خمسة يجمعها قولك قطب جد وهى القاف والطاء المهملة والباء
الموحدة والجيم والدال المهملة وانما وصفت بذلك لانها حين سكونها لا سيما اذا وقفت عليها تقلقل المخرج
حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها وهى فى اللغة التحرك
والاضطراب والقطب بتثليث القاف والضم أشهر وهو ما يدور عليه الامر ومنه قطب الرحى والجد البخت
والعظمة وخفف للوزن ثم قوله واللين أى حروفه اثنان *(واو وياء سكنا وانفتحا)* بألف الاطلاق أى
وقع الفتح *(قبلهما والانحراف صححا)* بصيغة المجهول والالف للاطلاق أى سكن الواو والياء وانفتح
ما قبلهما يسمى لينا لقلة المد فيهما بالنسبة الى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها وذلك لان فى حروف
المد مدا أصليا وفى حروف اللين مدا يضبط بالمشافهة كل منهما كما ذكره الجعبرى ولذا أجرى حرفا اللين مجرى
حروف المد حتى اذا وقع بعدهما ساكن بوقف أو ادغام جاز المد والتوسط والقصر الا ان هذا الترتيب أولى فى
المد وعكسه فى اللين وقد رجح قصر ورش فى نحو شيء وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى
ووصف الانحراف صحح ثبوته *(فى اللام والرا)* مقصورا *(وبتكرير جعل)* وانما قيل اللام والراء
منحرفان لان اللام فيه انحراف وميل الى طرف اللسان والراء فيه انحراف الى طرف اللسان وميل
قليل الى جهة اللام ولذلك يجعلها الالثغ لاما والضمير فى جعل راجع الى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار
أيضا كما وصف بالانحراف والتكرار اعادة الشئ وأقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم ان الراء مكرر هو ان
الراء له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم لغير الضاحك انسان ضاحك يعنى انه
قابل للضحك وفى الجعل اشارة الى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب لما يحس من شبه ترديد اللسان فى مخرجه

بالطرف اللسان (ومن
فوق الثنايا السفلى)
وعبارة الشاطبي ومن بين
الثنايا يعنى العليا ولا منافاة
فهى من طرف اللسان
ومن بين الثنايا العليا
والسفلى وتسمى الثلاثة
أسلية لانها من أسلة اللسان
وهى مستدقه (والظاء
والذال) المعجمتان (وتا)
بالقصر للوزن مثلثة (للعليا
من طرفيهما) يعنى تخرج
من طرفى اللسان والثنايا
العليا وتسمى الثلاثة لثوية
نسبة الى اللثة وهى اللحم
النابت حول الاسنان
فمخارج اللسان عشرة
وحروفه ثمانية عشر ثم أخذ
فى بيان مخارج الشفتين
وحروفهما فقال (ومن
بطن الشفه فالفا) بالقصر
للوزن وزيادة الفاء (مع
اطراف) باسكان العين
ونقل حركة الهمزة اليها
أى والفاء تخرج من باطن
الشفة السفلى مع أطراف
(الثنايا المشرفه) أى العليا
وأطلق الشفة ومراده
السفلى كما تقدم لعدم تأتى
النطق بالفاء مع العليا
(للشفتين الواو باء ميم) أى
الواو والباء الموحدة والميم
تخرج من بين الشفتين
لكن بانفتاحهما فى الاول
وانطباقهما فى الآخرين

واما

وأما قوله ولذا يجرى مجرى حرفين فى أحكام متعددة فليس كذلك بل تكريره لحن فيجب معرفته ليتحفظ منه ويتحفظ به وهذا كمعرفة السحر ليجتنب من تضرره وليعرف وجوهه قال الجعبرى وطريقة السلامة أنه يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكى لابد فى القراءة من اخفاء التكرير وقال واجب على القارئ أن يخفى تكريره ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين اه ثم قول ابن الحاجب فى أحكام متعددة بينه أبو شامة حيث قال فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويجمعكم وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم أحسن منه فى ان يمسسكم ولم يمل طالب وغانم وأميل طارد وغارم وامتنعوا من امالة راشد ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه الاحكام راجعة فى المنع والتسويغ الى التكرير الذى فى الراء

(والتفشى الشين ضادا استطل) التفشى الانبثاث والانتشار والكلام من باب القلب أى صفة التفشى ثابتة الشين والمعنى أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان منها مخرج الظاء المشالة والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه وقوله استطل أمر من الاستطالة وهى لغة أبعد المسافتين والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان الى آخرها كما قاله الجعبرى والمعنى صفه بالاستطالة والحاصل ان الضاد حرف مستطيل وانما وصف بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام والتمييز بين المخرجين باعتبار واحد صعب التلفظ بها وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين فى التفشى وقالوا انها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء ولذا تبدل منها فيقال جدف وجدث قال ابن المصنف وسبيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل وتمكينها فى مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء قال الجعبرى والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى فى مخرجه والممدود جرى فى نفسه * ثم اعلم أن خمسا من الصفات العشرة المتقابلة قوية وخمسا منها ضعيفة فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والاصمات والضعيفة الخمس المقابلة وهى الهمس والرخاوة والاستفالة والانفتاح والذلق وأما السبع المفردة فكلها قوية الا اللين ثم كل حرف من التسعة والعشرين لابد أن يتصف بخمس من الصفات العشرة فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو أقوى الحروف وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو أضعفها كالهاء والفاء وما اجتمع فيه الامران فهو متوسط فيها وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها (والاخذ بالتجويد حتم لازم) جمع بينهما تأكيد الوجوب وجعل الشيخ زكريا الثانى تفسير الاول بناء على أنه عطف بيان وقدر بعدهما القارئ لان الحكم ليس على اطلاقه والاظهر أن يقال تقديره أخذ القارئ بتجويد القرآن وهو تحسين ألفاظه باخراج الحروف من مخارجها واعطاء حقوقها من صفاتها وما يترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف فى انه فرض كفاية والعمل به فرض عين فى الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة وأما دقائق التجويد على ما سيأتى بيانه فانما هو من مستحسناته فالاظهر أن المراد هنا بالحتم أيضا الوجوب الاصطلاحى المشتمل على بعض أفراده من الوجوب الشرعى لا الجمع بين الحقيقة والمجاز أو استعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب اليه الشراح من الشافعية فان اللحن على نوعين جلى وخفى فالجلى خطأ يعرض اللفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء تغير المعنى به أم لا والخفى خطأ يخل بالحرف كترك الاخفاء والقلب والاظهار والادغام والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد وأما تخصيص الوجوب بقراءة القرآن كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام فى هذا المقام (من لم يجود القرآن آثم) أى من لم يصحح كما فى نسخة صحيحة بأن يقرأ قراءة تخل بالمعنى والاعراب كما صرح به الشيخ زكريا خلافا لما أخذه بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل اللحن الخفى فانه لا يصح كما لا يخفى وأغرب

وبعضهم قدم الباء على الواو والميم وبالجملة فمخارج الشفتين اثنان وحروفهما أربعة (وغنة) وهى صوت أغن لا عمل للسان فيه قيل شبيه بصوت الغزال اذا ضاع ولدها (مخرجها) أى مخرج محلها (الخيشوم) وهو أقصى الانف ولهذا لو أمسكت الانف لم يمكن خروجها ومحلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنتا ولم تظهرا والتقييد بهذين ذكره كثير منهم الشاطبى وهو تقييد لكمال الغنة لا لاصلها كما ذكره الجعبرى وسيأتى ايضاحه فى الكلام على قول الناظم وأظهر الغنة والحروف صفات أى كيفيات بها تتميز الحروف المشتركة بعضها عن بعض كما يتميز غيرها بالمخارج اذ المخرج للحرف كالميزان تعرف به كميته والصفة له كالناقد تعرف بها كيفيته وقد أخذ فى بيان المشهور منها وهو سبعة عشر فقال (صفاتها) أى المشهورة (جهر ورخو) بتثليث الراء والكسر أشهر (مستفل) و(منفتح) و(مصمتة) المناسب التعبير بالاستفال والانفتاح والاصمات (والضد) لها (قل) وهو

من هذا أن الشارح المصرى ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الاسلام فى مذهبه ثم لفظ القرآن منقول فى البيت على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبى رحمه الله * ونقل قران والقران دواءنا * فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومن موصولة وان جعلت شرطية فحذف الفاء من قبيل * من يعمل الحسنات الله يشكرها * (لأنه به الاله أنزلا) بألف الاطلاق والضمير فى لانه للشان أو للقرآن وفى به للتجويد أى لان الله أنزل فى القرآن الامر بالتجويد حيث قال ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر مبالغة فى الامر ومن المعلوم أن النبى صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما أنزل لكنه خطاب له والمراد أمته ونقل عن على كرم الله وجهه أنه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم

* وليس فى القرآن من وقف وجب * اللهم الا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة اذا وقف عليها كيف يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناه وعن مجاهد أى ترسل فيه ترسلا والمعنى تمهل فى المبنى ليتبين لك المعنى كما قال تعالى ولا تعجل بالقرآن ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن الضحاك أنبذه حرفا حرفا وعن ابن عباس بينه تبيينا وقال بعض العلماء أى تلبث وتثبت فى قراءته وافصل الحرف من الحرف الذى بعده ولا تستعجل فيتداخل بعض الحروف فى بعض اه ولا يخفى أن الآية بهذه المعانى لا دلالة فيها على المدعى وكذا ما ذكره ابن المصنف من قوله سبحانه وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث وغير المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل وكذا فى قوله تعالى ورتلناه ترتيلا أى أنزلناه بالترتيل أى بالتجويد فانه أنزله بأفصح اللغات بل معناه بيناه تبيينا وفصلناه تفصيلا كما دل عليه صدر الآية وأما ماروى عنه صلى الله عليه وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه فانه متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه (وهكذا منه الينا وصلا) بالف الاطلاق أى ووصل القرآن من الاله الينا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ وبيان النبى صلى الله عليه وسلم وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم وهلم جرا الى مشايخنا رحمهم الله متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التى هى معتبرة فى لغة العرب الذى نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فينبغى أن يراعى جميع قواعدهم وجوبا فيما يتغير به المبنى ويفسد المعنى واستحبابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب فى هذا النوع لان اللحن الخفى الذى لا يعرفه الا مهرة القراء من تكرير الراآت وتطنين النونات وتغليظ اللامات فى غير محلها وترقيق الراآت فى غير موضعها كما سيأتى بيانها ولا يتصور أن يكون من فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وهو الحق الذى يعض عليه بالنواجذ ولا يعدل عنه الى غيره الا المذامذ

*(وهو أيضا حلية التلاوة * وزينة الاداء والقراءة)*

بالاشباع فيهما وجاز الوقف عليهما وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله أيضا أى مع كونه حتما وأبعد الشارح الرومى فى قوله أى كمخارج الحروف والصفات لانهما داخلان فى تعريف التجويد ثم الحلية بمعنى الزينة ههنا وان كان أخص منها عرفا حيث يختص بالصيغة فالمعنى انه صفة مستحسنة للقراءة كالحلى للنساء والفرق بين التلاوة والاداء أن التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والاوراد والوظيفة والاداء الاخذ من الشيوخ والقراءة أعم ذكره ابن المصنف والاخذ عن الشيوخ على نوعين أحدهما أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيهما أن يقرأ فى حضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك المتأخرين واختلف أيهما أولى والاظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة الى أهل زماننا أقرب الى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصرى والحق أن الاداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الاخذ من أفواههم لا الاخذ نفسه ثم التجويد على ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحدر فالترتيل هو تؤدة وتأن وهو مختار ورش وعاصم وحمزة

والحدر

اللهوسة والشدة والاستعلاء والاطباق والانذلاق وقد أخلف بيانها مع بيان عدة حروفها المعلومة منه عدة حروف الخمسة الاولى فقال (مهموسها) عشرة أحرف يجمعها لفظ (فحثه شخص سكت) فحروف الجهر تسعة عشر وهى ما عدا هذه العشرة وانما ذكر عدة المهموسة وأخواتها دون المجهورة وأخواتها لقلتها والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها وجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أى الكثير أن يجرى معها لقوة الاعتماد عليها فى مخارجها (شديدها) ثمانية أحرف يجمعها (لفظ أجد قط بكت) فحروف غيره أحد وعشرون وهى ما عدا هذه الثمانية لكن حروف الرخو منها ستة عشر وحروف المتوسط بينه وبين الشديد خمسة كما ذكره بقوله (وبين) أى وما بين (رخو والشديد) خمسة أحرف يجمعها لفظ (لن عمر) والشدة لغة هى القوة وسميت حروفها

والحذر هو الاسراع وهو مختار قالون وابن كثير وأبي عمرو والتدوير هو التوسط بينهما وهو مختار ابن عامر والكسائي وهذا كله انما يتصور في مراتب المد وجودا أما ماذكره ابن المصنف من أن اسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومده أتم وكذلك المتوسط بالنسبة الى الحادر فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر

*(وهو اعطاء الحروف حقها * من كل صفة ومستحقها)*

بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف التجويد وما سبق نعت له أي التجويد هو اعطاء الحروف بعد احسان مخارجها وتمكينها في مخارجها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطاؤها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ومستحقها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق الراآت وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف الى بعض مما حكموا عليه بالاظهار والادغام والاخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة العروض هذا ولا يخفى أن اخراج الحرف من مخرجه أيضا داخل في تعريف التجويد كما صرح به الناظم في كتابه التمهيد فكان ينبغي أن يذكر فيه وقد أشرنا الى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو أن الحروف لا تتحقق الا باعتبار اخراجها من حيزها لكن يبقى فيها اشكال من جهة أن بعض الصفات أيضا مميزة لها لا يقال ان المخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات أيضا قد تبين علمها والاظهر أن المراد بقوله *(ورد كل واحد لأصله)* بيان مخرج كل واحد من الحروف فان معناه أن التجويد هو رد كل واحد من الحروف لاصله أي صرفه الى أصل من حيزه ومخرجه لكن يرد عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة لان الاول بيان الحقيقة والماهية والثاني بيان الصفة والكيفية وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن يقال الواو لمطلق الجمعية لا لافادة الترتيب بين المتعاطفة

(واللفظ في نظيره كمثله) المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الأولى أن يقول واللفظ في شبهه كمثله والكاف زائدة والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بمثله أولا يعني انه اذا أراد أن ينطق بالحرف مرققا ومفخما أو مشددا أو مقصورا أو ممدودا أو مظهرا أو مدغما أو أمثال ذلك جاء شبهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد أن يكون النظير على بابه ويراد أن مده بألف الرحمن يكون على مقدار مده بياء الرحيم وأمثال ذلك *(مكملا من غير ما تكلف)* بكسر الميم أي حال كون اللافظ مكمل الصفات حقا واستحقاقا أو بفتح الميم أي حال كون الملفوظ مكمل الاداء مخرجا وصفة من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة في بيان صفته وما زائدة لتأكيد النفي *(باللطف في النطق بلا تعسف)* أي وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة بلا خروج عن استقامة جادة الاداء الى طرفي الافراط والتفريط والمعنى أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمطيط وفي الحدر من الادماج والتخليط فان القراءة بمنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار برصا وزاد الامام حمزة وما فوق الجهورة فهو القطط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة وأما ماذكره الشيخ زكريا من قوله وفي نسخة باللفظ في النطق فلا وجه لصحتها فانها كان ينبغي له ذكرها الا مقرونا بالتنبيه على ضعفها * ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول أولى لظهور المعنى والثاني أفضل لتكثير المبنى وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والمراد بالغض الطري فانه رضي الله عنه كان قد أعطي حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يسمعه القرآن فقال أأقرأ عليك وعليك أنزل فقال نعم أحب أن أسمع من غيري فقرأ عليه سورة النساء الى أن وصل الى قوله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الآن وكانت عيناه تذرفان وفي

شديدة لمنعها النفس أن يجري معها لقوتها في مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفها رخوة لجريان النفس معها حتى كانت عند النطق بها وسميت الخمسة المذكورة متوسطة بينهما لان النفس لم يحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها كجريانه مع الرخوة (وسبع علو) بضم العين وكسرها أي والمستعلية سبعة أحرف يجمعها لفظ (خص ضغط قظ) ونبه على جمعها في هذه بقوله (حصر) أي جمعها بعضهم في هذه فحروف الاستفال اثنان وعشرون وهي ما عدا هذه السبعة والاستعلاء من العلو وهو لغة الارتفاع سميت حروفه مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها الى الحنك الاعلى والاستفال لغة الانخفاض سميت حروفه مستفلة لتسفلها وانخفاض اللسان عند النطق بها عن الحنك (وصاد) و(ضاد) و(طاء) بترك تنوين الاول والثالث للوزن و(ظاء) أربعها (مطبقة) بفتح الباء وكسرها فالمنفتحة خمسة وعشرون حرفا وهي ما عدا هذه الاربعة والانطباق لغة

الحديث الوارد فى الصحيحين اجماع الى بيان الطرق يتعين فى أخذ القراءة عن الشيوخ ولهذا كان الشيخ الصنف أجلاء علماء القراءة من الصحابة تخصه صلى الله عليه وسلم بهذه المنقبة وتجوز القراءة سرا وعلانية وبأيهما اقترن نية صالحة كان أعلى وأولى * وفى الموطأ وسنن النسائى عن حذيفة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم اقرؤا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الفسق والكتابين وفى رواية أهل العشق والكتابين فانه سيجىء قوم بعدى يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لايجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم والمراد بألحان العرب القراءة بالطبائع والاصوات السليقة وبألحان أهل الفسق الانغام المستفادة من القواعد الموسيقية والامر محمول على الندب والنهى محمول على الكراهة ان حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والا فمحمول على التحريم والقوم الذين لاتجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لايتدبرونه ولايعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزيلعى من الائمة الحنفية أنه لايحل التطريب فيه ولا الاستماع اليه لان فيها تشبيها بفعل الفسقة فى حال فسقهم وهو التغنى ولا ينكر عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغنى به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح المصابيح أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الازهرية حيث يجتمعون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون القرآن فيأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحذفون حرفا ويزيدون آخر ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ويمدون تارة ويقصرون أخرى فى غير محالها مراعاة للاصوات خاصة دون أحوال المعانى أن الغرض الاهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها بما فيها كما قال الله تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الالباب ثم اذا انجلت المبانى على اسماع السامع والتالى فى أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب واقبال النفوس عليها زائدا فى الحلاوة على مالم يبلغ منها فينتج اكتساب أوامر واجتناب زواجر والرغبة فى وعده والرهبة من وعيده وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم أى اظهروا زينتها بحسن أصواتكم وهذا لاينافى ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم زينوا أصواتكم بالقرآن وبما تحرر وتقرر من البيان تبين حكمة شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبا فى الصلاة وندبا فى غيرها وحسن دأب الائمة فى السكوت على التمام من الكلام لما فى ذلك من سرعة وصول المعانى الى الافهام هذا ويؤيد الاخير ما رواه الترمذى وصححه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها ولان عثمان رضى الله عنه وغيره قرؤا القرآن فى ركعة ويقوى الاول ما ورد فى حديث من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه ومال الى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هذا وقال المصنف رحمه الله روينا بسند صحيح عن أبى عثمان النهدى قال صلى بنا ابن مسعود رضى الله عنه بقل هو الله أحد ووالله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجودا مصححا كما أنزل تلتذ الاسماع بتلاوته وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد ان يسلب العقول عن حالته قال ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالالحان الا أنه كان جيد الاداء قيما باللفظ والبناء فكان اذا أقرأ أطرب المسامع وأخذ القلوب بالمجامع وكان الخلق يزدحمون عليه ويجتمعون للاستماع اليه قال وأخبرنى جماعة من شيوخى وغيرهم أخبارا بلغت التواتر عن شيخهم الامام تقى الدين محمد بن أحمد الصائغ المصرى رحمة الله تعالى عليه وبركاته وكان أستاذا فى التجويد أنه قرأ يوما فى صلاة الصبح وتفقد الطير فقال مالى لاأرى الهدهد وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليسمع قراءته حتى أكملها فنظروا اليه فاذا هو هدهد قال وبلغنا عن الاستاذ الامام أبى على البغدادى المعروف بسبط الخياط صاحب المبهج وغيره فى

[illegible] سميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الاعلى عند النطق بها والانفتاح لغة الافتراق سميت حروفه منفتحة لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الاطباق ومن ثم منعت الامالة لاستحقاقها التفخيم المنافى للامالة (وفر من لب) بحذف التنوين للوزن واللب العقل أى و (الحروف المذلقة) بالمعجمة ستة يجمعها لفظ فر من لب أى هرب الجاهل من العاقل فالمصمتة ثلاثة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الستة والذلق لغة الطرف سميت حروفه مذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة أى طرفهما والاصمات من الصمت وهو لغة المنع سميت حروفه مصمتة لانها ممنوعة من انفرادها أصولا فى بنات الاربعة والخمسة أى ان كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصول لابد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة وانما فعلوا ذلك لخفتها

القراءة أنه كان قد أعطى حظا عظيما وانه أسلم على يديه جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته اهـ وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل خرجه ابن خزيمة في صحيحه ويؤيده قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم أما الاولان فمدهما طبيعي قدر ألف وأما الاخير فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول وهو مقدار ثلاث ألفات والتوسط وهو قدر ألفين والقصر قدر ألف وقال قاضيخان في فتاواه لو قرأ القرآن في صلاته بالالحان ان غير الكلمة تفسد صلاته لما عرف فان كان ذلك في حروف المد واللين لا يغير المعنى الا اذا فحش اهـ وفيه بحث اذ فحش امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبدا قال وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لان الكلام عنده لا يقطع الصلاة اذا لم يكن متعمدا وهذا ليس بمتعمد لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة لانه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة وأن قراءة القرآن بالالحان في غير الصلاة اختلفوا في جوازه وعامة المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع أيضا لانه تشبه بالفسقة بما يفعلونه في فسقهم وكذا الترجيع في الأذان اهـ ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبنى والمعنى والله سبحانه أعلم ثم رأيت في شرح منية المصلي رجل يقرأ أو يلحن يجب على السامع أن يرده الى الصواب ان علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والا فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه شبيه بفعل الفسقة وهذا اذا كان لا يغير الحروف أما اللحن المغير فحرام بلا خلاف وهو الغاية في المدعى

*(وليس بينه وبين تركه * الا رياضة امرئ بفكه)*

اسم ليس قوله بينه فانه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو فرق والابمعنى غير ورياضة خبر ليس وبفكه متعلق برياضة والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الا مداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الابرار لا بمجرد اقتصاره على النقل من الكتب المدونة أو اكتفائه بالعقل المختلف الافكار والفك ملتقى الشدقين من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره وهو بالكسر ويفتح وداله مهملة بجانب الفم وجمعه الاشداق كما في الصحاح وقال بعض الشراح ان الفك اللحى وهو موافق لما في الصحاح والقاموس والمراد به منبت اللحية قال خالد يريد به فكيه يعني الاضافة للجنس وقال ابن المصنف أي بفمه وهذا من اطلاق الجزء والمراد به الكل اهـ وتبعه غيره ويرده تفسير القاموس الفك بمنبت اللحى فانه ليس من أجزاء الفم أصلا والاظهر أن المراد به ذكر المحل وارادة الحال وهو اللسان المعتبر للبيان هذا ولله در الناظم حيث قال ولا أعلم سببا لبلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة الالسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن اهـ واذا عرفت أن التجويد ما ذكره أرباب التوفيق والتأييد (فرققن) بالنون المؤكدة المخففة (مستفلا من أحرف) بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل أيضا ومن بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة وهي ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة في خص ضغط قظ فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستفلة الا اللام من اسم الله الواقعة بعد الفتحة أو الضمة والا الراء على تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها (وحاذرن) بالنون المخففة المؤكدة وفي بعض النسخ المصححة وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة المبالغة من صيغة الامر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمغالبة فالمعنى احذر احذر البتة (تفخيم لفظ الألف) وفي نسخة بالتنوين في حاذرا فالتقدير كن حاذرا من تفخيمها خصوصا الالف من بين الحروف المستفلة الا أنها مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستفل لانها اذا كانت بعد حرف مستعل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها

فعادلوا بها الثقيلة ولذلك قالوا ان عسجد اسم الذهب أعجمي لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من المذلقة (صفيرها) أي حروف الصفير (صاد) مهملة (وزاي) و(سين) مهملة سميت بذلك لصوت يخرج معها يشبه صفير الطائر وفيها لاجل صفيرها قوة وأقواها في ذلك الصاد للاطباق والاستعلاء وتليها الزاي للجهر ثم السين (قلقلة) أي وحروف القلقلة ويقال لها القلقلة خمسة تجمعها لفظ (قطب جد) بتخفيف الدال والقلقلة والقلقلة لغة الحركة سميت حروفها بذلك لانها حين سكونها تتقلقل وتتلقلق عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها من الحروف (واللين) أي وحروف اللين بلا مد (واو وياء سكنا وانفتحا) بألف الاطلاق أي وانفتح ما (قبلهما) نحو خوف وبيت وسميا بذلك لانهما يخرجان في لين وعدم كلفة على اللسان كما مر وأجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المد واللين حتى اذا وقع بعدهما ساكن لوقف

بعدمه ولذلك لايكون قبل الالف الامفتوحا فحيث كانت الالف مع حرف مستعل أو شبههما مما يستحق التفخيم استعلت الالف للزومها له ففخمت وحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الالف للزومها له فرققت والمراد بشبه الحرف المستعلي الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان ومايليه من الحنك الاعلى والحنك الاعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبنى تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنى كذا قرره ابن المصنف وغيره ثم قال ولااعتبار بقول من قال ينبغي المحافظة على ترقيق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف الاستعلاء فان الذي ذكرناه هو الحق وقول الناظم رحمه الله محمول على ماذكرناه وبه نأخذ يعني ولو كان لفظه مطلقا لكنه ينبغي أن يعتبر مقيدا جمعا بين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المصنف في نشره ان الالف اذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والصالان الالف لاحيزلها حتى توصف بالترقيق والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت اه وبه يعلم ضعف ماشى عليه المصنف في التمهيد وجزم به شيخه ابن الجندي حيث قال ان تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ اه فلاينبغي حمل كلامه هذا على اطلاقه كما جوزه بعض الشراح فان المصنف صنف التمهيد أولا في سن البلوغ والعمدة على تصنيفه النشر فانه وقع آخرا وهو الحق كما جزم به القسطلاني وقال الشارح الرومي لما اشتهر عند بعض الاعجام لاسيما الاروام تفخيم الالف حيث يصيرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لاعن تفخيمه مطلقا لما سبق من أن الالف بعد الحرف المستعلي تفخم اتفاقا ثم قال وانما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال يجب ترقيق الالف اذا كان بعد حرف مستفل كما فعله ولد المصنف في شرحه مما لاتساعده العبارة فحمل كلامه على هذا التقييد لايخلو عن التعقيد قلت وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروفين عند أهل التحقيق على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة وأما الاطلاق والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء مما لاينكره أحد من العقلاء ثم قال وأما السكوت عن التحرز عن تفخيمه اذا كان بعد حرف مستعل فذلك أمر ظاهر لايحتاج الى التصريح بذكره اذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف اذا فخمت تفخم حركتها واذا رققت رققت فكذا مايكون تابعا لحركتها أعني الالف وهذا من الظهور بحيث لايساعد اللسان خلافه فلاحاجة الى التعرض لامثاله قلت أما قوله انه أمر ظاهر فليس يقول به الا كابر وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لابد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة فالقول قول ابن المصنف عند المنصف دون المتعسف وقد أبعد الشارح حيث قال الظاهر أن مراده بالالف الهمزة مطلقا مصدرة كانت أو متوسطة أو متأخرة اذ الالف القائمة ملازمة لفتحة ماقبلها فتلزم صفته أيضا من ترقيق وتفخيم لها اه ووجه البعد لايخفى اذ الهمزة حيزها محقق وهي حلقية والالف جوفية هوائية فلايصح اطلاق أحدهما على الآخر الا على طريقة مجازية دون ارادة حقيقية مع أنه لافائدة حينئذ لذكرها مع دخولها في عموم ماقبلها وانما حذر من تفخيم الالف لانفتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يؤدي الى قسمين الحرف وتفخيمه وقال الشارح المصري وماعلل به شيخ الاسلام يعني زكريا تبعا لابن المصنف بقوله وذلك لانها لازمة الخ فيه بحث فانا لانسلم أن الالف لازمة بفتحة ماقبلها بل هي لازمة للالف لانها توجد لوجود الالف وتعدم الالف لعدمها ولاعكس بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر أن فتحة ماقبل الالف في ضربا وهي الباء لاتعدم بعدم الالف ولاتوجد الالف بوجودها والا لم يقولوا ضرب من غير ألف اه ولايخفى أن قوله هذا مبني على تحريف المبنى وتصحيف المعنى اذ المراد بقولهم ان الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده أو عدمها بعدمه لان الالف بذاتها لايمكن تحقق وجودها الا بوجود حرف قبلها اذ لايتصور ألف من غير تقدم حرف عليها وغايته أن حركة ذلك الحرف الذي قبلها لايكون الافتحة دون أختيها فتسقط علته التي ذكرها من أصلها وأما قول الجعبري ايالك وتفخيم الالف المصاحبة للام كالصلاة والطلاق وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش اذ اللام مرققة في هذه الامثلة عند الجمهور ولاوجه لتفخيم الالف حينئذ بعد ترقيق اللام

أو ادغام جاز المد والقصر والتوسط (والانحراف صححا) بألف الاطلاق أي صحح جمهور القراء ثبوته (في اللام والرا) بترك الهمزة للوزن والانحراف لغة الميل سمي حرفاه منحرفين لانحرافهما الى طرف اللسان الا أن الراء فيها انحراف قليل (وبتكرير) له (جعل) أي وصف لانها تتكرر في نحو فروخ لا في نحو نار وهو مراد قول ابن الناظم ومعنى قولهم الراء مكرر أن له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان عند التلفظ به كقولهم لانسان غير ضاحك ضاحك وماقيل انه مراد من قال انه جرى مجرى حرفين في أمور متعددة ليس كذلك بل هو لحن يجب التحفظ منه (وللتفشي الشين) من باب القلب أي والتفشي ثابت للشين المعجمة والتفشي لغة الاتساع واصطلاحا انتشار الريح في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة وبذلك عرف وجه تسمية حروفه متفشية وعد بعضهم مع الشين في ذلك الفاء وبعضهم الثاء المثلثة وبعضهم الضاد (ضادا) معجمة (استطل) أنت أي اجعلها حرفا

التي هي من حروف الاستعلاء أعصفا لقاعدة السابقة اذ الالف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها وأما احتمال طال فوهم منه لانه ليس من الامثلة التي فيها الالف مصاحبة اللام بل هي مصاحبة الطاء وهي من حروف الاستعلاء فتفخم تبعا للطاء البتة وانما الكلام في لامه على قاعدة ورش من أن الطاء اذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخم وأما اذا فصل بينهما بالالف كطال وتصالحا فهل تفخم اللام أو ترقق فوجهان والمفخم مفضل عند الاعيان وأما قول المصرى وكذلك لا يجوز تفخيم الالف الواقعة بعد الراء وان كانت الراء عند الناظم شبه المستعلى لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك فقد فوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره في النشر فتدبر وأما قوله وفيه تصريح أيضا بأنه لابد من ترقيقها اذا كانت بعد اللام المفخمة نحو ان الله والصلاة والطلاق في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الالف اللام يعني فيفخمونها وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب وأما قوله ما ذكره الشيخ زكريا تبعا لابن المصنف من قوله لانها تخرج من طرف اللسان الخ لا يصلح تعليلا لما فهم من كون الراء شبها المستعلى لانه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره فردود لان العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الالف مع اجماعهم على أن النون واللام اذا وقعتا قبل الالف لا تفخمان * والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناظم في النشر حيث قال وأما الالف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فانها تتبعه ترقيقا وتفخيما وما وقع في كلام بعض أئمتنا من اطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها الى أن يصيروها كالواو وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه اليه أحد وقد رد عليه الائمة المحققون من معاصريه وأما قول المصرى النون في قوله فرققا أو حاذرا نون التأكيد الخفيفة ورسم بالالف وفقا للرسم قوله تعالى وليكونا بيوسف ولنسفعا بالقرآن فدفوع اذ خطاب لا يقاس رسم المصحف والعروض وأما قوله يحتمل أن يكون حاذرا اسم فاعل من حاذرت الشيء بمعنى تحذرت نفطأ لان اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد (وهمز الحمد أعوذ اهدنا) بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد في بيان الامثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة ورفع الحمد كفاية ويجوز اعرابه لو ثبت رواية ونصب همزه على تقدير فرققن همز الحمد ويجوز جره على تقدير وحاذرا تفخيم همز الحمد وأما ما جعله الشارح اليمانى من قوله كهمز الحمد أصلا ثم قال وفي بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لانه مخالف للاصول المصححة والنسخ المعتبرة المشتهرة وحتى وان كان بكاف التشبيه موجها في العربية اذ يصح أن يقال التقدير رققن مستقلا كهمز الحمد وحاذرا تفخيم لفظ الالف كتفخيم همز الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر من تفخيم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة ومعرفة حكمها في الجملة لئلا تنقلب عينا بانقلاب صفتها كما هو مسموع من بعض الجهلة عند قراءتها فالمراد ايجاب ترقيقها مطلقا سواء جاورها مرقق كالحمد وأعوذ واهدنا أم مفخم كاسم الله أو جاورها رخو كالهاء من اهدنا أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من الحمد والعين من أعوذ أم جاورها ما تحد معها في أصل مخرجها كالعين من أعوذ أيضا أولا الا أنه لما كانت هذه الامثلة مظان التقصير في ترقيقها نص ذكرها حذرا من تفخيمها قال في النشر فان كان أى الملاقى للهمز حرفا يجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد وبترقيقها آكد نحو أعوذ اهدنا وأعطى احطنا أحق فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع اه يقال تهوع التقيء اذا تكلفه (الله ثم لام لله لنا) الله بالجر أى همز الله في الابتداء ووصلا حالة النداء لمجاورتها اللام المفخمة في الاداء ثم لام فيها الوجهان السابقان في الهمز وأمر بترقيق اللام الاولى من لله بكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ولام لنا لمجاورتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره (وليتلطف وعلى الله ولا الض) أمر بترقيق لامي وليتلطف لمجاورة الاولى

مستطيلا والاستطالة لغة الامتداد وسمى حرفها بذلك لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى في مخرجه والممدود في نفسه وقد علم مما تقرر أن الصفات ثلاثة أقسام قوية وضعيفة ومتوسطة بينهما ولما فرغ من مخارج الحروف وصفاتها أخذ فيما يترتب عليها فقال (والاخذ بالتجويد حتم) أى لازم القارئ حينئذ (من لم يجود) وفي نسخة يصحح (القرآن) بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى أو بالاعراب فهو (آثم لانه) أى القرآن (به) أى بالتجويد (الاله أنزلا وهكذا منه الينا وصلا) قال تعالى ورتل القرآن ترتيلا أى ائت به على تؤدة بتبيين الحروف والحركات وأكد الامر بالترتيل بالمصدر تعظيما لشأنه وترغيبا في ثوابه والقارئ بتركه ذلك من الداخلين في خبر رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه وعلم بذلك طلب التحرز عن اللحن وهو هنا الخطأ والميل عن الصواب وهو جلي وخفي فالجلي خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب

الباء أي نحو لمجاورة الثانية الطاء المستعلية وأما ما قاله بعضهم من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين طاء
وظاء فمردود كما قطع به الجعبري وغيره من المحققين و يرقق اللام الاولى من على الله لمجاورتها لام الجلالة
وكذا اللام الاولى من قوله ولا الضالين لمجاورتها الضاد المستعلية وانما قطع المصنف الكلمة للضرورة والا
فلا يجوز مثل هذا الا في حالة الاضطرار لا في حالة الاختيار ولا في الاختيار لا قراءة ولا كتابة وأما قول المصري
وانما وقف على الضاد الساكنة من ولا الضالين لانها بدل من لام التعريف أي بقلبه ضادا عند ارادة ادغامه
فغير مفيد لوجه الاعتذار من المصنف لانه بعد الادغام يصير ضادا مشددا لا يجوز فكه مع أن القلب لا يصح
الا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح
لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية فيتعين أن يكون فعل هذا للضرورة فلا يصح مقابلة
قوله هذا بقوله وقيل لضرورة النظم ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محلها الشاطبية وغيرها من كتب القراآت
الموضوعة للوجوه الخلافية والشيخ انما التزم في مقدمته الامور الضرورية الوفاقية *(والميم من مخمصة
ومن مرض)* لمجاورة الميمين الاوليين الحرفين المفخمين وكذا الميم الاخيرة هذا وقول خالد أمر بترقيق الهمزة
عند مجاورة الهاء في الحمد ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها معدومة بعيد جدا ثم قوله تبعا لابن
المصنف أمر بالمحافظة على سكون اللام الاولى من قوله وليتلطف أبعد مما قال أولا لان الكلام هنا في
الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحريك كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق وقال اليماني أي
رقق اللام الثانية لان اللام مرققة لا محالة قلت وكذا اللام الثانية مرققة لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها
الحروف المفخمة بصدد ترقيقها فيتأكد الاهتمام بحالها *(وباء برق باطل بهم بذي)* أي ورقق
باء برق لمجاورتها الراء المفخمة لاسيما وبعدها القاف المستعلية وكذا باء باطل لاجل الطاء المستعلية من غير
اعتبار كون الالف فاصلة فانها لا يؤمن معها السراية وأما قول الشيخ زكريا وباء باطل لمجاورتها الالف
المدية ففيه بحث حيث يشعر بأنها ترقق لمجاورتها ما هو مرقق فيلزمه أن يكون ما قبل الالف تابعا لها في الترقيق
مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنها هي التابعة له حيث ترقق بعد المستفلة وتفخم بعد المستعلي نعم في
التمهيد ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة حيث قال اذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقق اللفظ
بها لاسيما ان وقع بعدها حرف استعلاء أو اطباق نحو قوله تعالى باغ و باسط والاسباط والباطل
و بالغ وأما عبارته الصحيحة في النشر فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم نحو باطل والبغي
و بصلها ثم قال فيه فان حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو باطل و بالغ و باغ والاسباط
فكيف اذا وليها حرفان مفخمان نحو البرق والبقرة وكذا رقق باء بهم و بذي وان كان بعدها الحروف
المستعلية لعموم الحكم في المسئلة وأما قول ابن المصنف أي بين باء بهم و بذي لمجاورتها حرفا خفيا وهو
الهاء والذال ففيه بحث اذ ليس الكلام في التبيين بل وقوع العبارة في الترقيق وهو لا ينافي ما ذكره من
التعليل في التحقيق حتى يقال بجعله من باب علفتها تبنا وماء باردا مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة
كما لا يخفى على الاعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة الاربعة في تركيب هاوي فالاحسن
ما عله الشيخ زكريا بقوله لمجاورتها الرخوة الا أن فيه بحثا المصري حيث قال بمجاورة الرخوة لا تقتضي
الترقيق والا لاقتضت بمجاورة الشدة ضده قلت قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الاولى أن يعلل ترقيق
الباء في بهم لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء وفي بذي لمجاورتها حرفا ضعيفا كما قال المصنف في النشر وليعتنوا
بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما ان كان بمجاورة حرفا خفيا وهو الهاء نحو بهم و به
و بهاو بالغ و باسط أو ضعيفا نحو بذي و بثلاثة و بساحتهم وان سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة
والجهر أشد والى ذلك أشار الناظم بقوله (واحرص) وفي نسخة فاحرص على (الشدة والجهر الذي) وانما
لم يقل اللذين لوزن المبنى أو لاتحادهما في المعنى أو لتقدير مثله في المعطوف والاظهر أن يقال التقدير

كرفع المجرور ونصبه والثاني خطأ يعرض اللفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالاعراب كترك الاخفاء والاقلاب والغنة (وهو) بضم الهاء أي التجويد (أيضا حلية التلاوة) أي زينتها (وزينة الاداء والقراءة) والفرق بين الثلاثة ان التلاوة قراءة القرآن متتابعا كالاوراد والاسباع والدراسة والاداء الاخذ عن المشايخ والقراءة تطلق عليهما فهي أعم منهما ومراتب التجويد ثلاثة ترتيل وتدوير وحدر والاول أتم ثم الثاني فالترتيل التؤدة وهو مذهب ورش وعاصم وحمزة والحدر الاسراع وهو مذهب ابن كثير وأبي عمرو وقالون والتدوير التوسط بينهما وهو مذهب أبي عامر والكسائي وهذا هو الغالب على قراءتهم والا فكل منهم يجيز الثلاثة (وهو) بضم الهاء أي التجويد (اعطاء الحروف حقها من صفة) لازمة (لها) من همس وجهر وشدة ورخاوة ونحوها مما مر (و) اعطاؤها (مستحقها) مما ينشأ عن الصفات المذكورة كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحوهما وعطف على

وأعطيت حقه في كل واحد من الشدة والجهر التي (فيهما وفي الجيم كحب الصبر) بالاضافة اما للوزن أو لأدنى
الملابسة وهي كونهما مثالين الباء الموحدة والظاهر أن كلمة كحب محكية على ما ورد في الآية اما بكمالها أو
بارادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى يحبونهم كحب الله وأما الصبر فعطف عليه من غير عاطف وانما أمر
بالحرص على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنتين في الباء والجيم لئلا تشتبه الباء بالفاء والجيم بالشين كقوله
تعالى يحبونهم كحب الله وتواصوا بالصبر (ربوة اجتثت وحج الفجر) بالاضافة أيضا لما سبق ولا يصح
فيه الحكاية كما توهم المصري اذ لم يعرف لفظ حج منكرا مجرورا في القرآن والمعنى وكما عربوة وجيم البقية
أو ربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهي في الموضعين كمثل جنة بربوة والى ربوة ويجوز ضم تنوين ربوة
وكسرتها كما قرئ بهما في قوله كشجرة خبيثة اجتثت والحج جاء معرفا باللام ومجردا عنها قال الله تعالى ولله
على الناس حج البيت والحج أشهر معلومات والمراد هذه الامثلة وأمثالها من الآيات وخص الجيم بالذكر من
بين حروف الجهر والشدة أيضا لاخراج أهل مصر والشام اياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان
فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها سيما اذا أتى بعدها
بعض الحروف المهموسة فان التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتم وألزم والله أعلم وأحكم (وبينن)
بالنون الخفيفة (مقلقلا) بفتح القاف وكسرها (ان سكنا) بألف الاطلاق أي بين بيانا تاما سكون حرف
مقلقل من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة في قطب جد ان سكن الحرف المقلقل بسكون أصلي لازمي
لا يختلف حاله أصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وربوة والفجر ويدخلون (وان يكن) أي السكون
(في الوقف كان) أي المقلقل أو التقلقل *(أبينا)* أبينا بألف الاطلاق أي أكثر بيانا وأظهر عيانا
من القلقلة عند سكونها لغير الوقف نحو برق ومحيط وكسب وحرج والمهاد والظاهر أن المراد بسكونه في
الوقف أعم من أن يكون عارضيا في الوقف أم أصليا ليستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله فارغب وأما قول
المصري أو عارضا لوقف نحو من لم يتب وان يسرق فغفلة عن قواعد العربية لانه عارض بجازم لا لوقف فهو
في حكم سكون اللازم فلازم العالم وأما قوله وقيد شيخ الاسلام يعني زكريا المصراع الاول بغير الوقف بناء
على أن تبيين القلقلة في الوقف معلوم من المصراع الثاني وما ذكرناه أولى لان الاصل الاطلاق فليس في محله اذ
كلام شيخ الاسلام في مقام النظام لمن يتأمل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الاصلي مطلقا
والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الاول ان يقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي أو يدرجها
فتأمل يظهر لك وجه الخلل ثم لا شك أنه اذا تكرر حرف القلقلة مدغما يكون المبالغة في القلقلة متعينا
نحو الحق وتب والحج وصد ثم اعلم أن الاظهر كون مقلقلا بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر وأما تقديم ابن
المصنف الكسر على انه حال من فاعل بين فيحتاج الى مفعول مقدر أي بين الحرف حال كونك مقلقلا ولا يخفى
أن الاولى هي الاولى وبلا تمه عطف المصنف رحمه الله على مقلقلا قوله *(وحاء حصحص أحطت الحق)*
باشباع ضمة القاف رعاية القافية ورفعه بناء على الحكاية ولو في آية مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية
من حيث انه وما قبله معطوفان على حصحص المضاف اليه بحذف العاطف والمعنى وبين ترقيق حاء نحو
حصحص الشاملة الاولى والثانية وحاء أحطت وحاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم
الحاء حال المقاربة قال في التمهيد الحاء تجب العناية باظهارها اذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لا سيما
اذا سكنت نحو فاصفح عنهم وسبحه فكثيرا ما يقلبونها في الاول عينا ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء
في سبحه حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فيجتمعان فينطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجماعا وكذلك
يجب الاعتناء بترقيقها اذا جاورها حرف الاستعلاء نحو أحطت والحق فان اكتنفها حرفان وجب نحو
حصحص اه كلامه (وسين مستقيم) بكسر الميم بلا تنوين ضرورة (يسطو يسقوا) بحذف العاطف
فيهما أي بين انفتاح السين المهملة واستفالتها لا سيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة

اعطاء قوله (وردّ كل واحد) من الحروف (لأصله) أي حيزه من مخرجه وقوله (واللفظ في نظيره) أي نظير ذلك الحرف (كمثله) بزيادة الكاف أي وان تلفظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولا ان كان الاول مرققا فنظيره كذلك أو مفخما فنظيره كذلك أو غيره فغيره لتكون القراءة على نسبة واحدة (مكملا) ذلك (من غير ما تكلف) في القراءة وما زائدة للتأكيد ولتكن القراءة (باللطف) وفي نسخة باللفظ (في النطق بلا تعسف) فيحترز في الترتيل من التمطيط وفي الحدر من الادماج اذ القراءة كالبياض ان قل صار سمرة وان زاد صار برصا وفي الموطا والنسائي عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرؤا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الفسق والكبائر فانه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم والمراد بلحون العرب القراءة بالطبع والسليقة كما جبلوا عليه من غير زيادة ولا نقص

بعدها الثلاث تغلب صادا سال تطلقها ثم اراد مستقيم نكرة لتشمل المعرفة وجرى به مع اعرابا او حكاية لو ورد فى القرآن الى صراط مستقيم وأغرب المصرى فى قوله مستقيم بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك فى سورة الفاتحة اه ولا يخفى وجه الغرابة لانه ليس كذلك فى الفاتحة فان الموجود فيها معرفة باللام كما لا يخفى على من له المام بمراتب الكلام وكذلك سين يسطون يسقون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد عليه أمة من الناس يسقون لمجاورتهما الطاء والقاف وهما من حروف المستعلية والشديدة مع كون السين مستفلة رخوة وكذا مثال هذه الكلمات فى الآيات البينات ثم حذف النون من المثالين الاخيرين من باب الضرورة الشعرية والا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراء لا حال الاختيار ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع الكلمة فى الكتابة بأن يكتب النون فى المثالين المذكورين فى أول سطر وما قبلها فى آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة * (ورقق الراء) * أى التى أصلها التفخيم * (اذا ما كسرت) * نحو رزق فائدة ما بعد اذا زائدة ومفهومه أنها تفخم اذا ضمت أو فتحت نحو ربوا * (كذاك) * أى مثل الراء المكسورة ترقق اذا وقعت * (بعد الكسر حيث سكنت) * أى الراء ومفهومه أنها تفخم اذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة والامثلة قرآن وقرن وقرية * (ان لم تكن) * أى الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر واقعة * (من قبل حرف استعلا) * بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه أن حرف الاستعلاء اذا كانت قبله فانها تفخم كرصادا وارصادا وقرطاس وفرقة وليس غيرها فى القرآن * (أو كانت الكسرة) * أى كسرة ما قبلها * (ليست أصلا) * أى أصلية لا عارضية ولا منفصلة لان الاصل هو الاتصال فانهما تفخمان كارجعى والذى ارتضى وأم ارتابوا وليس المراد أن الكسرة لا تكون موجودة أصلا على ما يتوهم قال الرومى أو كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة اه وهو موافق للقواعد العربية لكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة ولما لم تكن تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها ما فى معناها ليؤدى مؤداها من افادة النفى فيقال التقدير أو ما كانت على ما أشار اليه الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق الراء التى بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها وبعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجد حرف الاستعلاء بعدها تفخم وكذا اذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة فانها تفخم فالقيدان عدميان ما نعان كما أشار اليه ابن المصنف الا أن مآل كلام زكريا الى أن الثانى قيد اثبات لان نفى النفى يفيد الاثبات فيصير التقدير أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حينئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية وأما قول اليمانى أو كانت عطف على مقدر تقديره تفخم الراء اذا كانت من قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلا أى عارضية فهو أقرب الى المبنى فانه من باب العطف على المعنى كما لا يخفى وأما ما اختاره المصرى من أن ما المقدرة عطف على لم تكن فبعيد جدا حيث لا دلالة على هذا المقدر لشىء أبدا أقول ولو قال المصنف أو لم تكن الكسرة ليست أصلا لخلص ثم كان الاظهر أن يقول أو كانت الكسرة أصلا ووصلا أى أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيدين فى قوله

وما بعد كسر عارض أو مفصل * ففخم فهذا حكمه متبذلا

وكان يقيد بالاصل أن لا يكون عارضا وبالوصل أن لا يكون منفصلا فرحم الله من أنصف ولم يتعسف ثم الاولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترديدية لئلا يتوهم التنويع الموهم بأن الكسرة الاولى يراد بها مطلقا فاحفظ وتأمله فانه موضع زلل والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة المبنى واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى * والحاصل أن ترقيق الحرف انحافه أى جعله فى المخرج نحيفا وفى الصفة ضعيفا وضده التفخيم فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو والتغليظ واحد الا أن استعمال الاكثر فى الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم وفى اللام التغليظ كما فى

ويلحون أهل الفسق والكبائر الانغام المستفادة من علم الموسيقى والامر فى الخبر محمول على الندب والنهى على الكراهة ان حملت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والا فعلى التحريم والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به. واعلم أن قراء زماننا ابتدعوا فى القراءة شيأ يسمى بالترقيص وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة فى عدو وهرولة وآخر يسمى بالترعيد وهو أن يرعد صوته كالذى يرعد من برد أو ألم وآخر يسمى بالتطريب وهو أن يترنم بالقراءة فيمد فى غير محل المد ويزيد فى المد ما لم تجزه العربية وآخر يسمى بالتحزين وهو أن يترك طباعه وعادته فى التلاوة و يأتى بها على وجه آخر كأنه حزين يكاد يبكى من خشوع وخضوع وانما نهى عنه لما فيه من الرياء وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرؤن كلهم بصوت واحد فيقطعون القراءة ويأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها وهو حرام ويحافظون على مراعاة.

قراءة ورش من طريق الأزرق وقد عبر قوم عن الترقيق فى الراء بالامالة بين اللفظين كما فعله الدانى وبعض المغاربة الا أنه تجوز لان الامالة أن ينحو بالفتحة الى الكسرة و بالالف الى الياء والترقيق انحناف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترقيق وأيضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل على المضموم والساكن والا لكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف اجماعهم على الفرق بينهما بان الترقيق فى الحرف دون الحركة والامالة فى الحركة دون الحرف كذا ذكره المصرى والتحقيق ما قاله فى النشر من أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها والتفخيم مرادفا الا أن التغليظ فى اللام والتفخيم فى الراء والترقيق ضدهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح هو الفرق بينهما بان الترقيق فى الحرف دون الحركة والامالة فى الحركة دون الحرف ثم الاصل فى الراء التفخيم على ما عليه الجمهور واختاره المكى وقال جماعة ليس للراء أصل فى التفخيم ولا فى الترقيق وانما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فاذا سكنت جرت على حكم المجاور لها وأيضا فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة اذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت فى نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما استحقته فى نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك فى حروف الاستعلاء الا أن المعتمد هو الاول ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها وقد صرح الشاطبى رحمه الله بهذا المضمون فى قوله وفيما عدا هذا الذى قد ذكرته ✱ على الاصل بالتفخيم كن متعملا

فلا ترقق الا لموجب وذلك اذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل رجال والغارمين والفجر وليال عشر و بالصبر أو عارضة مثل أنذر الناس وانحرات على قراءة ورش تامة نحو رزقا واذكر اسم أو مبعضة بالاختلاس نحو أرنى أو ممالة أولا نحو رأى أو وسطا نحو الذكرى أو طرفا نحو عذاب النار أو وصلا نحو ذكرى الدار منونة نحو ذكرا أو غير منونة نحو البشرى سكن ما قبلها كما تقدم مثالها أو تحرك ما قبلها بأى حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق أو مستعل كالف الرقاب و رزقا سواء كان فى الاسم أو الفعل وكذلك اذا كانت الراء ساكنة بعد الكسر فانها ترقق اذا كان سكونها لازما نحو فرعون ومرية أو عارضا نحو وما يشعركم على قراءة الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق أو متطرفة وصلا ووقفا نحو أنذر الناس ان كان قبلها كسرة متصلة حقيقة أو حكما لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازا عن نحو أنذر قومك ولا تصعر خدك وفاصبر صبرا جميلا مباشر بان لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى فى الفعل نحو استغفر والاسم العربى نحو الاربة والاعجمى نحو فرعون وجملة الكلام وزبدة المرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط اللزوم والاتصال فى الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن من اخراجها من أصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلى وهو ظاهر أو ينزل منزلة الاصلى كمحراب مرفقا بكسر الميم الزائدة على أصل الكلمة لانهما من جملة مفعال ومفعل قال ابن الشريح وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو مرفقا وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذى لا يخل اسقاطه بها كما فى باء الجر ولامه وكهمزة الوصل نحو اركبوا وارتابوا فى الابتداء وأما المنفصلة العارضة فهو ما كانت فى كلمة منفصلة اعرابا وعروضها للساكنين وصلا نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى أو للبناء نحو يابنى اركب بكسر التحتية فان أصله يابنى أو للاتباع نحو رب ارجعون فان أصله ربى فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها فى البناء وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت فى كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذى ارتضى عند الكل وما كان أبوك امرأ سوء لورش قال النويرى ولا ثانى له وقال ابن المصنف وتبعه غيره والمنفصلة اللازمة لم تجئ فى القرآن قبل راء ساكنة لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا أن يراد المتفق عليها وانه جعل كسرة الذى كسرة اتباع واذا فتح فى اللذان لكنه مخالف لما ذكره شراح الشاطبية فى قوله

الاصوات خاصة وسماه بعضهم التعريف والغرض من القراءة انما هو تصحيح ألفاظها على ما جاء به القرآن العظيم ثم التفكر فى معانيه (وليس بينه) أى التجويد (و بين تركه) فرق (الا رياضة امرئ) أى مداومته على القراءة (بفكه) أى بفمه و بالتكرار والسماع من أفواه المشايخ لا بمجرد النقل والسماع واطلاق الفك وهو اللحى على الفم من اطلاق الجزء على الكل ولكل امرئ فكان ثم شرع فى ذكر أحكام وقواعد متعلقة بالتجويد ناشئة من الصفات السابقة فقال (فرققن مستفلا من أحرف) مستفلة (وحاذرن) أى واحذر (تفخيم لفظ الالف) اذا وقعت بعد حرف مستفل فان وقعت بعد حرف مستعل تبعته فى التفخيم وذلك لانها لازمة لفتحة الحرف الذى قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها فرققت بعد المستفل وفخمت بعد المستعلى أو شبهه والمراد بشبهه الراء لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى الذى هو محل حروف الاستعلاء (و) حاذرن

وما بعد كسر عارض أو منفصل * فخم فهذا حكمه مبذلا

ان العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداء نحو امرأة أولا لتقاء الساكنين نحو أم ارتابوا أو المنفصل بان كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة نحو الذى ارتضى وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فانما جاءت على قراءة ورش نحو برسول ولرسول وهذا كله حكم الراء وصلا أما وقفا فلا يستفاد من الجزرية وقد بينتها الشاطبية وتجمل أحكامها في الوقف أنها ان وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الاحوال الا أن في نحو قدير ترقق لورش وتفخم للجمهور وان وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فرققة كالنار وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو قد قدر ومستقر ولا ناصر أو ياء ساكنة نحو غير وضير وخير ثم الساكن بين الراء و بين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعر وأهل الذكر وبكر سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مثلنا فانها في الوقف بالسكون ولو مع الاشمام تكون مرققة وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت نظم

ونفخم الراء زمان الوقف * ان لم تكن بعد ممال الحرف
أو بعد كسر أو سكون الياء * رققها عند سائر البناء

ولا يخفى أن قولى بعد كسر باطلاقه يعم ما يكون بفصل و بدونه فيشمل نحو الشعر والذكر * ثم اعلم ان الساكن الحاجز بين الكسرة والراء اذا كان صادا نحو ادخلوا مصر وطاء نحو عين القطر فقد اختلف في ذلك أهل الاداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين ومن لا يعتد به رقق كما نص عليه أبو عمرو الداني في كتاب الراآت من جامع البيان وهو الاشبه بمذهب الجماعة و يدل عليه اطلاق الشاطبي وعدم التفاته الى الخلاف لكن المصنف اختار في مصر التفخيم وفي عين القطر الترقيق نظرا فيهما للوصل وعملا بالاصل (والخلف في فرق لكسر يوجد) أى والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى فكان كل فرق وترقيقها لكسر يوجد في قافها فيكون وجه الترقيق ان حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفا لعروضه وأما وجه التفخيم فضعف الكسرة لتقابل المانع القوى وهو حرف الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان الترقيق و به قطع مكي والصقلي وابن شريح وادعوا فيه الاجماع والتفخيم وبه قطع الداني في التيسير كذا ذكره ابن المصنف وقال الداني في غير التيسير والمأخوذ به فيه الترقيق نقله النويري في شرح الطيبة فهو أولى بالعمل افرادا أو بالتقديم جمعا وقال المصنف في نشره والقياس اجراء الوجهين في فرقة حال الوقف لمن أمال هاء التانيث ولا أعلم فيها نصا قلت وهو قياس مع الفرق لان الامالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تأثيرها الا سيما وهي عارضة حال وقفها (وأخف تكريرا اذا تشدد) بالاشباع فيه وفيما قبله كما في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى اذا كان الراء مشددا فاخف تكريرها قال مكي لابد في القراءة من اخفاء التكرير وواجب على القارئ أن يخفى تكرير الراء فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين فقوله اذا تشدد ليس بقيد بل اما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء والحاصل أنك اذا قلت مثلا الرحمن الرحيم فلا تترك لسانك ان تضطرب بالراء بل اجعلها من مخرجها الثلا تكون لافظا في موضع الراء الواحدة براآت متعددة

(باب اللامات)

(وفخم اللام من اسم الله) أى لا من غير الله الا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة (عن فتح أو ضم) بالنقل أى بعد أحدهما (كعبد الله) بفتح الدال وضمها ليصح مثالا على وفق العمل القرآني ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الاعرابي والمراد به أنه تفخم بعد أحدهما ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق فلا تفخيم الا لموجب ومن ثمة كان المانع في الراء عن التفخيم أو الترقيق سببا لاحدهما في

تفخيم (همز) كل من (الحمد) و(أعوذ) و (اهدنا) عند الابتداء بذلك لما فيها من كمال الشدة ولمجاورتها العين والهاء المتحدتين معها في المخرج ولكون العين واللام من الحروف المتوسطة بين الرخاوة والشدة وكون الهاء من الحروف الرخوة واللام في اسم الله من الحروف المفخمة فالهمزة مرققة سواء جاورها مفخم أو مرقق أو متوسط فلا يختص ذلك لمجاورة الاحرف المذكورة (ثم) حاذرت تفخيم (لام الله) لكسرتها ولام (لنا) لمجاورتها النون ولامى (وليتلطف) لمجاورة الاولى الياء الرخوة ومجاورة الثانية الطاء المفخمة ولام (وعلى الله) لمجاورتها اللام المفخمة في اسم الله ولام (ولا الض) من قوله تعالى ولا الضالين لمجاورتها الضاد المفخمة (و) حاذرت تفخيم (الميم) الاولى والثانية (من مخمصة و) الميم (من مرض و باء برق) لمجاورتها الجيم المفخم و باء (باطل) لمجاورتها الالف المدية وباء (بهم) وباء (بذى) لمجاورتهما الرخوة (واحرص) وفي

اللام تختص من اسم الله تعالى وان تزيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمتها فتحة محضة أو ضمة كذلك فانها تكون مفخمة نحو الله ربنا ابتداء وسيؤتينا الله وصلا لما قام عبد الله وقال اللهم وقالوا اللهم لمناسبة الفتحة والضم التفخيم المناسب للفظه اقصد التعظيم لكونه الاسم الاعظم عند الجمهور المعظم فان تقدمتها كسرة مباشرة بان لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي محضة غير ممالة متصلة اتصالا صوريا رسميا نحو لله و بالله فان الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون مرققة نحو لله الامر وأقسموا بالله وأفي الله شك وبسم الله ومايفتح الله وقل الحق ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها الحالة على أصلها أو اكتفاء بمفهوم منطوق حكمها على ماهو المعتبر عندنا في الرواية وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية ثم هذه اللام ان وقعت بعد ترقيق حال من ممال الكسرة فهي على تفخيمها نحو يبشر الله في قراءة ورش أو بعد امالة كبرى أي محضة وذلك في قراءة السوسي فوجهان نحو حتى نرى الله جهرة التفخيم وبه قرأ أبو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي واطلاق المصنف ممايؤيد الاول فتأمل ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرققتين نحو على الدين ومفخمتين نحو أضل الله في قراءة ورش عند بعضهم ومرققة مفخمة نحو وأحل الله ومفخمة ومرققة نحو وظللنا عليكم الغمام في قراءة ورش فاعط كل ذي حق حقه خصوصا المختلفين حروف الدراية هذا وقيل انما فخمت اللام من لفظة الجلالة فرقا بينه و بين سائر اللامات ولعل مراده أن التفخيم انما هو لمجرد التعظيم وهو لاينافي ماذكر من أن وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف من السلف وتوارثهم ذلك كابرا عن كابر من غير نكير ناكر (وحروف الاستعلاء) بحذف همزة الوصل في الدرج ونصب حروف على أنه مفعول مقدم لقوله (فخم) ويجوز رفعه على تقدير نفخمه نحو قوله تعالى والقمر قدرناه على القراءتين * ثم المراد بحروف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبقا أو غير مطبق واذا قال (وخصصا) بضم الصاد وبالالف المبدلة من النون المخففة (الاطباق) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل ونصب على أنه مفعول لماقبله أقوى صفة لموصوف محذوف والمعنى خصص حروف الاطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (نحو قال) بالرفع ويجوز نصبه (والعصا) بالالف لا بالياء كما في بعض النسخ والحاصل أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات خص ضغط قظ مثل فاتموا الظالمين وخالدين وصادقين ولا الضالين والغارمين والطامة وأمر بتخصيص حروف الاطباق الاربعة من جملتها الصاد والطاء مهملتين ومعجمتين و بينهما عموم وخصوص مطلق اذ كل مطبقة مستعلية ولا كل مستعلية مطبقة فأتى بمثالين مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف في قال ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في العصا قال ابن المصنف وتبعه غيره والالف واللام للعهد أي العصا المذكورة في قوله اضرب بعصاك اه وفيه بحث لايخفى فان الحكم شامل له ولغيره أيضا من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هي عصاي وقوله تعالى فألقى عصاه وأيضا قوله تعالى وعصى آدم ربه فالصحيح أن اللام للجنس الاستغراقي الشامل لمادتي هذا اللفظ من الواوي واليائي وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله نحو العصا اذ هو معطوف على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالالف أو الياء لطابق ألفاظ التنزيل وهو أرفق في مقام التمثيل وأما قول زكريا لكونه أقوى فلا دلالة على تقديره في المبنى فلا تتعدى على ماقدمناه في المعنى غايته أن الياء في أقوى محذوفة على حد قول القائل شعر * تمرون الديار * أي تمرون بها ثم اعلم أن في اتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي أن الصاد المهملة مع قوتها أضعف حروف الاطباق لانه مهموس والقاف أقوى من باقي حروف الاستعلاء هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الاندلسي الاول مايتمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا الثاني ما كان دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه أيضا وهو المكسور وعند المصنف على خمسة ما كان

نسخة قابوص (على الشدة والجهر الذي فيها) أي في الباء (وفي الجيم) لئلا تشتبه الباء بالفاء والجيم بالشين (كحب) و (الصبر) و (ربوة) و (اجتثت وحج) و (الفجر) ثم بين بعض صفات الباء وغيرها من حروف القلقلة حال سكونها في الوقف فقال (وبينن) حرفا (مقلقلا) أي بين قلقلته (ان سكنا) في غير الوقف نحو ربوة (وان يكن) سكونه (في الوقف) نحو قريب (كان) قلقلته (أبينا) منها عند سكونه لغير الوقف ومثال بقية حروف القلقلة لغير الوقف يقطعون وفطر واجتباه و يدخلون وللوقف خلاق ومحيط و بهيج ومجيد (و) بين (حاء حصحص) لمجاورتها الصاد المستعلية وحاء (أحطت) و (الحق) لمجاورتهما الطاء والقاف الشديدتين (وسين مستقيم) و (يسطو) من قوله تعالى يسطون و (يسقو) من قوله تعالى يسقون في سورة القصص لمجاورتها التاء والطاء والقاف الشديدات وكل ذلك راجع الى اعطاء الحروف حقها ومستحقها (ورقق الراء اذا ما) زائدة (كسرت) ولو لروم أو

بعده الف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف بعده فلو هذان النوعان مندرجان تحت جنس أول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا

*(وبين الاطباق من أحطت مع * بسطت والخلف بنخلقكم وقع)*

أمر ببيان صفة اطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد أحطت بما لم تحط به ومن قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لئلا تشتبه الطاء المطبقة المستعلية المجهورة بالتاء المنفتحة المستفلة المهموسة المدغمة كما هو أصل القاعدة فى ادغام الحروف المتقاربة وكذا الحكم فى قوله فرطت فى جنب الله ثم أخبر ان الاختلاف وقع بين أهل الاداء من المشايخ فى ابقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام فى قوله تعالى ألم نخلقكم من ماء مهين وفى ذهابها مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصنف وكلاهما جائزان وذهابها أولى وقال الناظم فى كتاب التمهيد والاول مذهب المكى وغيره والثانى مذهب الدانى ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن وبالاول أخذ البصريون وبالثانى أخذ الشاميون واختيارى الثانى وفاقا للدانى وقال فى النشر الادغام المحض أصح رواية وأوجه قياسا أقول ولذا لم يلتفت الشاطبى لهذا الخلاف أصلا ولعله أراد بالقياس اجماعهم على ادغام القاف فى الكاف للسوسى ادغاما محضا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين فمع السكون واتحاد الكلمة بالاولى ثم اعلم أن الادغام على قسمين تام وهو ادراج الاول فى الثانى ذاتا وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص وهو ادراج الاول فى الثانى ذاتا لا صفة وادغام أحطت ونظائره من قبيل الناقص وأيضا قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولولا التجانس لم يسغ الادغام أصلا لان القوى لا يدرج فى الضعيف بخلاف العكس نحو فآمنت طائفة حيث أجمعوا فيه على الادغام الكامل كما أجمعوا فى نحو أحطت على الادغام الناقص ثم ما وقع فى عبارة بعضهم من اظهار القاف فى نخلقكم فذلك خطأ محض الهم الا أن يحمل على اظهار صفة استعلائها لا على اظهار الحرف ذاته فعلم أن ما ذكره ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما هو بالاخفاء أشبه فيكون نظير ما قال الشاطبى رحمه الله

*(وادغام حرف قبله صح ساكن * عسير وبالاخفاء طبق مفصلا)*

وانما وقع الخلاف فى القاف دون الطاء لان الاطباق أقوى من الاستعلاء فيجب ابقاء الاول دون الثانى وأما ما ذكره الرومى من أنهم فرقوا بين بسطت ونخلقكم بأن اعطاء صفة الاستعلاء فى الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفى الثانى بلا زيادة القاف فلم نر فى الكتب المنسوبة اليهم ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءات لديهم ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما مما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث استشكل الادغام بأن الاطباق صفة المطبق ولا يتأتى الا به فلو بقى الاطباق مع الادغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم فى التاء غير الطاء التى قام بها وصف الاطباق وفى ذلك جمع بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالاطباق ليس فيه ادغام حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثانى بعد الاول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الادغام مجازا لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجار بردى وغيره وفرق بين الاطباق والغنة بأن الغنة لا تتوقف على النون لانها من مخرج غير مخرجه فان النون من الفم والغنة من الخيشوم بخلاف الاطباق فانه مع المطبق فاخراجه لا يتأتى الا به وأما ما ذكره المصرى بقوله وأجيب بأن القراء نصوا على أن فى نحو فرطت تشديدا ولا يمتنع ابقاء الاطباق فى الطاء فانما بعض صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه فى التاء ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم اه فلا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما فى معارضته من المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء فيتعين على المجود أن يوفيها حقها لا سيما اذا كانت مشددة نحو اطيرنا وأن يطوف فلا يخفى ان المثالين الاخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل وقت طائفة

حيث

الفواصل نحو امالة سواء سكن ما قبلها أم تحرك وسواء وقع بعدها حرف استعلاء أم لا نحو وفى الرقاب ورجالا والنهار من والفجر وبشرى بالامالة أما اذا فتحت أو ضمت أو سكنت ولم يكن قبلها حالة سكونها حرف ممال أو ياء ساكنة أو كسر ثوان وقع بينهما ساكن فتفخم على أصلها فان كان شئ من ذلك نحو الغار وخبير وخبير وقدر والذكر رققت وبعضه معلوم من قوله (كذلك) ترقق الراء الواقعة (بعد الكسر حيث سكنت ان لم تكن) واقعة (من قبل حرف استعلا أو) ما (كانت الكسرة ليست أصلا) يعنى وكانت الكسرة قبلها لازمة نحو فرعون ومرية فان وقعت قبل حرف استعلاء والواقع منه بعدها فى القرآن ثلاثة أحرف القاف والطاء والصاد نحو فرقة وقرطاس ولبالمرصاد أو كانت الكسرة غير لازمة بل عارضة نحو اركعوا ارجعوا ونحو ارتبتم وأم ارتابوا فخمت ثم بين ما وقع فيه خلف بسبب كسر حرف الاستعلاء فقال (والخلف ثابت (فى) راء (فرق) كالطود العظيم فتفخم

حتى يتلفظوا على ألسنتهم الادغام الكامل لو أن أصلهما التاء لو ينطق بها مستعلية أحق في غلظهما فهو
من باب ادغام الاضعف في الاقوى لبعد ما بينهما في القوة بخلاف نحو أحطت فانه من باب ادغام الاقوى في
الاضعف فيمتنع الدواجب فيه بالكلية وبه يحصل الفرق في هذا القضية على قواعد العربية وقال بعضهم
ومن العرب من يبدل التاء طاء ثم يدغمها ادغاما مستكملا فيقول أحطت وفرطت بطاء واحدة مشددة مدغمة
قال شريح وهذا انما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل اه لان كلام الله لا يجوز فيه التصرف
على خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة في القراآت المشهورة وأما في كلام
المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين أنه لم يرد في لغة ابدال الطاء تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز
منها (واحرص) بكسر الراء (على السكون في جعلنا) أي في لام جعلنا اذ كل سكون لا بد من الحرص على
بيانه وكذا الحركة الا أنه خص لام جعلنا لئلا تصير مدغمة ولا متحركة فحينئذ يتغير المعنى باختلاف المبنى كما
لا يخفى ونحوه أنزلنا وكذا قلنا مما فيه اللام ساكنة وبعدها نون فيجب التحفظ باظهارها مع رعاية سكونها قال
المصري لا كما يفعله بعض الاعاجم من قصد قلقلتها قلت اللام ليست من حروف القلقلة فان حروفها قطب
جد لا حروف القلقلة كما توهم المصري من الاحول والقلقلة (أنعمت والمغضوب مع ضللنا) أي وكذا كن
حريصا على بيان سكون نون أنعمت وميم وغين المغضوب ولام الثاني من ضللنا ليحترز عن تحريكها كما
يفعله جهلة القراء فان ذلك من قبيح اللحن عند العلماء وضللنا بالضاد ثابت في القرآن عند قوله وقالوا أئذا
ضللنا في الارض وأما ظللنا بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة ولا ضرورة بالاتيان بها والقول بتخفيفها الوزن
ولا يغرنك كثرة النسخ عليها واشارة بعض الشراح اليها واقتصر ابن المصنف على نون أنعمت وتبعه
الشراح فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم ثم في معنى نون أنعمت كل نون ساكنة بعدها حرف من
حروف الحلق كينأون ومن آمن ومنه وان هو وتنحتون ومن هاد الله وينعق وينغضون وعذاب غليظ
والمنخنقة ومن خوف ونحو ذلك ثم لا سكت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها ايضاح اظهارها وانها لا غنة
فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله الا الجهلة من القراء في معنى غين المغضوب صبغنا وبغيا وافرغ علينا واغشى
ويغشى وعلل المصنف في التمهيد اظهار الغين الساكنة عند الشين من يغشى بقوله لئلا يقرب من لفظ الخاء
لاشتراكهما في الهمس والرخاوة

*(وخلص انفتاح محذورا عسى * خوف اشتباهه بمحظورا عصى)*

أي بين وميز صفة الانفتاح عن الاطباق في نحو محذورا وفي نحو عسى أن يمتثل بل لمعنا لما نحو دالئلا يشتبه
الذال بالظاء في قوله وما كان عطاء ربك محظورا والسين بالصاد في قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فان كلا
من الذال والظاء من مخرج واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الآخر بتغيير الصفة فالذال
والسين منفتحان والظاء والصاد مطبقتان فينبغي أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفم وانطباقه وما
يترتب عليهما من ترقيق الاولين وتفخيم الآخرين وكذا حكم كل حرف مع غيره اذا كانا متحدي المخرج
مختلفي الصفة ثم الضمير في اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح بقرينة المقام أو تقديره خوف اشتباه كل واحد
من محذورا وعسى بمحظورا وعصى أو خوف اشتباه المذكور وكذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل
منهم والاظهر أن ضميره راجع الى الانفتاح أي مخافة اشتباه انفتاح محذورا وعسى باطباق محظورا وعصى
ووجه الاظهرية أن محل الاحتياج في صحة الحمل الى التقدير هو الثاني دون الاول فتأمل (وراع شدة أي
كائنة (بكاف) أي في كاف (وبتا) بالقصر على وقف حمزة في الهمز ثلا كما قال الرومي انها الضرورة (كشرككم
وتتوفاهم فتنتنا) بألف الاطلاق أو بابدال التنوين ألفا وقفا على ما جاء في لغة وراع أمر من المراعاة والمقابلة اذا لم
يكن المقابلة فهي للمبالغة وقول الرومي أمر من الرعاية فيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة
بين المجرد والمزيد الفارقة لطالب المزيد فأمر بمراعاة الشدة في الكاف والتاء نحو نكتل ويتلونه وما عند

طرف الاستعلاء ورقق
(الكسر يوجد) في القاف
وانما لم تخلفوا في تفسيره
كفرقة وفرطاس لانتفاء
كسر حرف الاستعلاء فيه
(وأخف تكريرا) الراء (اذا
تشدد) قال مكي يجب على
القارئ اخفاء تكرير الراء
فمتى أظهره فقد جعل من
الحرف المشدد حروفا ومن
المفخم حروفا (وفخم اللام
من اسم الله) وان زيد عليه
ميم ان وقعت (عن) أي بعد
(فتح اوضم كعبد الله) بفتح
الدال وضمها نحو قال الله
واذ قالوا اللهم لمناسبة الفتح
والضم التفخيم المناسب
للفظ الله أما اذا وقعت بعد
كسر ولو منفصلة أو عارضة
نحو الله وفي الله شك وقل
الله فترقق على أصلها وقد
ترقق اذا كان قبلها امالة
كبرى وذلك في قراءة
السوسي في أحد وجهين
نحو نرى الله (وحرف
الاستعلاء فخم واخصصا)
أنت (الاطباق) بنقل حركة
الهمزة الى اللام والاكتفاء
بها عن همزة الوصل يعني
واخصص الحروف المطبقة
من بين سائر حروف
الاستعلاء بكونها (أقوى)
تفخيما من غير المطبقة
(نحو) القاف من (قال و)
الصاد من (العصا) والاول

[illegible] تكرارها [illegible] تكون [illegible] الملائكة [illegible]

السين أن تجري [illegible]

أو غير ذلك في صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك ليتمكن من [illegible]
القاعدة الكلية وقس عليها الأمثلة الجزئية ولم ينص على أصاحب الجزرية هذا وقال في التمهيد اذا تكررت
الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بد من بيان كل منهما لئلا تقرب اللفظ من الادغام لتكلف اللسان بصعوبة
التكرير نحو قوله تعالى مناسككم وانك كنت على ذلك الشهر وكذا الحكم في تاء تتوفاهم الملائكة
واتقوا فتنة وأشباهه فراعي الشدة التي فيها لئلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سينا اذا
كانت ساكنة كما فتنة واتل عليهم ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة ونحوها كذا المراعاة فيها اذا
تكررت نحو تتبعها الرادفة وتتوفاهم لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان وقال مكي في الرعاية هو بمنزلة
الماشي يرفع رجليه مرتين أو ثلاث مرات ويردهما في كل مرة الى الموضع الذي رفعهما منه وقال المصري وهذا
ظاهر الأترى أن اللسان اذا تلفظ بالتاء الأولى رجع الى موضعه ليتلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف
ولكن لا يخفى أن قوله أو ثلاث مرات زائدة لأن الكلام في تكرارها لا ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ما هو
بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين لكون بل هو غير زائدة اذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لا في كلمة بل في
كلمات نحو التاءات كما في قوله تعالى تتوفاهم الملائكة وصلا وكذا قوله تعالى تتبعها الرادفة ولا يشترط في اثباته
تكرارا والتاء أن لا يكون بينهما فصل والاعتداد في أمثلة التكرار قوله فتنة كما سبق في كلام المصنف الا أن قوله
وربما جعلت سينا اذا كانت ساكنة نحو فتنة فيه بحث اذ الظاهر المتبادر أنها تصير دالا اذ لم يبق فيهما صفة
الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهما وأما السين والدال فبينهما قرب المخرج والله
أعلم ثم مما يجب الاعتناء بالتلفظ خصوصا اذا كان بعدها طاء ساكنة أو طاء نحو أفتطمعون وتطهيرا ولا
تطغوا ولا تظلمون ولا تظلمون

*(وأولى مثل وجنس ان سكن * أدغم كقل رب وبل لا وأبن)*

أمر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه سيأتي في البيت الآتي ونون وافقه الحركة فيما قبل النون من قبيل التزام
ما لا يلزم في شعر العرب وان التزمه العجم والضمير المستكن في سكن راجع الى الاول في قوله أولى بالتثنية
المضاف الى مثل وجنس وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله ادغم وأما قول الرومي
في بيان اعرابه من أن أولى مبتدأ مضاف الى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها ادغم
والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ فغلط فاحش لانه لو كان مبتدأ لرفع بالالف وقيل أولا مثل وجنس وكأنه
تصحف عليه كتابة الياء لقراءة الالف والمثالان نشر مشوش لان بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسين وقوله
زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم به في الادغام الكبير كما قرأ به السوسي والظاهر أن المصنف أراد به الادغام
المتفق عليه من الادغام الصغير * ثم اعلم أن الحرفين اذا التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما اما أن يكونا مثلين بأن
اتفقا مخرجا وصفة كالباء والباء والتاء والتاء والياء والياء واما أن يكونا متجانسين بأن اتفقا مخرجا واختلفا
صفة كالدال والطاء والتاء وكذا الذال والظاء والثاء واما أن يكونا متقاربين بأن تقاربا مخرجا وصفة كالدال
والسين والتاء والثاء والضاد والشين فاذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في اللام والراء والنون أنها من مخرج
واحد وهو مختار الفراء أو لكل واحد منها مخرج على حدة الا أن بينها قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة
وهو مختار سيبويه واختار المصنف تبعا للشاطبي رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق منه أولا فانه جعل
اللام والراء من قبيل الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس لشمل المذهبين كما عبر به الشاطبي في ادغام
المتقاربين وأما ما اعتذر عنه المصري بقوله ولعل الناظم نظر الى أن المتقارب داخل في المجانس بخلاف عكسه
فلا ينفع الا تطابق على عكسه * والحاصل أنه اذا التقى المثلان أو الجنسان وسكن الاول منهما أدغم الاول

[illegible] مثل
[illegible] (وسن
[illegible]) في الطاء (من)
قوله تعالى قال (أحطت
[illegible]) وقوله تعالى (لئن
بسطت) ونحو ذلك لئلا
تشتبه بالتاء المجانسة لها
لاتحادهما في المخرج
(وانتلف) فاء [illegible] لصفة
الاستعلاء في القاف مع
ادغامها (نخلقكم) من
قوله تعالى ألم نخلقكم
(رجح) عدم بقائها أولى
كما قاله الناظم في تمهيده تبعا
لأبي عمرو الداني (واحرص
على السكون) أي سكون
اللام (في جعلنا) والنون
في (أنعمت و) العين في
(المغضوب مع) لام (ضللنا)
الثانية لتحترز عن تحريكها
كما يفعله جهلة القراء فانه
من قبيح اللحن (وخلص
انفتاح) الذال من قوله
تعالى ان عذاب ربك كان
(محذورا) والسين من
قوله تعالى (عسى) ربه
(خوف اشتباهه بمحظورا
عصى) أي اشتباه محذورا
بمحظورا وعسى بعصى
لاشتباه الذال بالظاء والسين
بالصاد لاتحاد في المخرج
فلا يتميز كل واحد الا بتمييز
الصفة فالذال والسين
منفتحان والصاد والظاء

في

فاذا التقى نحو بل لا تعلمون وقل ادعوهم وقل لكم قال رب بل ران عند من لم يسكت على اللام بلا خلاف
وكذا سائر الحروف نحو كم من فئة واذهب بكتابي وقد أربحت تجارتهم وأثقلت دعوا الله وأمثالهم ثم
اعلم أن ما ذكره المصنف في المثلين فهو على عمومه عند جميع القراء وأما ما أطلقه في المتجانسين فليس على
ظاهره لما يتوهم فيه من اتفاق أهل الاداء فان منهم ما اتفقوا عليه ومنهما ما اختلفوا فيه كما تعرف مما
ذكره الولي الشاطبي في باب حروف قربت مخارجها من جولتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله
من ادغام اللام في الراء فانهما مع كونهما من المتجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف
في الثاني دون الاول فتأمل ثم اذا كان الاول من المتماثلين حرف مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما
أشار اليه في قوله وأبن (في يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالوا وهم) فان الياء المدية من نحو في يوم كان
مقداره خمسين ألف سنة ونحو الذي يوسوس والواو المدية من نحو قالوا وهم فيها يختصمون ونحو آمنوا
وعملوا الصالحات لا تدغمان في مثلهما بالمعنى الاعم اذ لا يتصور اجتماع المدين حتى يقال لا يدغم فافهم واذا
قال في التعليل محافظة على المد لئلا يذهب بالادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين حرف لين فانه
يدغم كالمعهود ادخل تحتنا لحكم العام ونحو آووا ونصروا فقوله أبن بحسب المعنى استثناء من القاعدة
المتقدمة في المبنى وأما قول الرومي الهم الا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد ففسير صحيح ثم قوله
وقل نعم سبحه لا تزغ قلوبنا فالتقم استثناه من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الساكنة عند النون
نحو قل نعم مع أنهما متجانسان أو متقاربان لان النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف
يرملون كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون وأما قول الرومي ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع
تقاربهما أو تجانسهما بناء على أن النون لما لم تدغم فيما لم يدغم في اللام من الحروف كالميم والواو والياء
حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ما روي عن الكسائي من ادغام هل وبل
خاصة في الادغام الصغير نحو بل نتبع وهل ننبئكم اه فهو ظاهر لان النون تدغم في اللام كما تدغم في
الميم والواو والياء كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة قال الناظم في التمهيد فان قلت لم أدغمت اللام
الساكنة نحو النار والناس وأظهرت في قوله قل نعم وكل منهما واحد قلت لان هذا فعل قد أعل بحذف
عينه فلم يعل ثانيا بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة اجحاف وأل حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء
ولم يعل بشيء فلذلك أدغم ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من هل وبل في نحو قوله هل تعلم
وبل نحن ولم يدغمها في قل نعم وقل تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله فسبحه لقاعدة أن
الحلقي لا يدغم في أدخل منه والهاء أدخل من الحاء بخلاف الهاء في الهاء نحو ماليه هلك وانما خص الناظم بيان
فسبحه واظهاره لان كثيرا من الناس يقع في ادغامه بناء على قرب المخرجين ولا يعلمون أن الحاء أقوى من
الهاء والقاعدة أن الاقوى لا يدغم في الاضعف وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله تعالى ربنا
لا تزغ قلوبنا قال ابن المصنف لتغايرهما فان الغين حلقية والقاف لهوية وفيه أن بينهما قرب المخرج
فلا ينافي تغايرهما فالاولى أن يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبتها وقد ذكر المصنف في
التمهيد أن الغين اذا لقيت حرفا حلقيا وجب بيانها نحو ربنا أفرغ علينا وأبلغه وكذا القاف نحو ربنا
لا تزغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ الى
الاخفاء والادغام اه وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى فالتقمه الحوت لبعد مخرجهما
وهو ينافي الادغام وأما ادغام لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها ولعل هذا وجه استثنائها التلا
تشتبه بها ويجري عليها حكمها وبهذا يفرق أيضا بين قل نعم وبين النعيم ثم الفرق أيضا باعتبار أن التقم
كلمة واحدة فيحصل بادغامها اجحاف بالبنية وكذلك في كلمتين من نحو التوبة * ثم الحروف من حيث هي
قسمان قمرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا فالقمرية يجمعها قولك أبغ حجك وخف عقيمه فيظهر لام

مطبقتان فينبغي أن تخلص
كل واحد من الآخر
بانفتاح الفم وانطباقه وكذا
كل حرف مع آخر مضادي
الحس يخ بخلاف الصيغة
(ذواع شدة) كائنة (بكاف
وبتاء) بأن تمنع الصوت أن
يجري معهما مع اثباتهما مافي
نطقهما (كشرككم) مثال
الكاف (وتتوفى) من قوله
تعالى تتوفاهم الملائكة
و (فتنتا) في قوله تعالى
واتقوا فتنة فمثال التاء وقس
على الشدة الجهر والهمس
والرخاوة والقلقلة وغيرها
مما مر فيراعى في كل حرف
صفته التي مر بيانها ثم بين
ما يجب ادغامه وما يمتنع فقال
(وأولى مثل وجنس ان
سكن) ولو سكونا عارضا
(أدغم) أنت والادغام لغة
ادخال الشيء في الشيء ومنه
أدغمت اللجام في فم الفرس
واصطلاحا ايصال حرف
ساكن بحرف متحرك
بحيث يصيران حرفا واحدا
مشددا يرتفع اللسان عنه
ارتفاعة واحدة وهو بوزن
حرفين واعلم أن الحرفين
الملتقيين اما أن يتماثلا
بأن يتفقا مخرجا وصفة
كالبائين واللامين أو
يتجانسا بأن يتفقا مخرجا
لا صفة كالطاء والتاء
وكالظاء والثاء وكاللام

التعريف عندها واالشمسية ما عداها ويدغم لام التعريف فيها وقد نظم الحروف الشمسية بعضهم في أوائل

قوله ألا بل وهل يروى خبير حديث من * بجلاء فؤادى ثمه قد كسته همات

والامثلة الاحد البر الولى اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل الحليم الفتاح الغفار القهار الكبير الهادى وتسميته شمسية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب الاظهار فى الاول تباعد المخرجين وسبب الادغام فى الثانى تقارب المخرجين وان تطلوتالى غيرا اللام التماثل فيهما ثم ان الادغام عبارة عن خلط الحرفين وادخال أحدهما فى الآخر مأخوذ من ادغام اللجام فى فم الفرس فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة وهو يؤذن حرفين فصار الشدة الامتزاج فى السمع كالحرف الواحد والا فهما حرفان فى الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت فى الحيز بصنف وليس التشديد عوضا من الحرف المدغم بل عما فاته من الاستيلاء فى التلفظ فانك اذا أصغيت الى لفظك سمعت سا كنا مشددا ينتهى الى مخفف فقول بعضهم هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل التقريب لان الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن ثانيهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الاول أو مقاربه فاختار العرب الادغام طلبا للخفة لان النطق بذلك أسهل من الاظهار كما يشهد به الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشى المقيد لان الانسان اذا نطق بحرف وعاد الى مثله أو الى مقاربه يكون كالراجع الى حيث فارق أو الى قريب من حيث فارق وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكيفيته ذلك أن يصير الحرف الذى يراد ادغامه من جنس الحرف الذى يدغم فيه اذا لم يكونا مثلين فى أصلهما فاذا صار مثله حصل حينئذ مثلان واذا حصل مثلان وجب الادغام حكما اجماعيا فان جاء نص بابقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الادغام بادغام صحيح بل هو اخفاء صريح كما سبق تحقيقه وأما الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو أن يؤتى بالحرفين المميزين جنسا واحدا متلوفا بكل واحد منهما على صورته مستوفيا بكل صفة مخلصا الى كمال بنيته ليحترز من ادغام نحو أخرج قومك لبعد مخرج الجيم من القاف * ثم اعلم أن ذال اذ ودال قد وتاء التأنيث الساكنة ولام هل و بل لا شك فى ادغامها عند اجتماعها لامثالها وأما عند مجانسها ومقاربها ففى أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولى الشاطبى وفى بعضها وقع اتفاق لهم ولا بد من معرفتها فقلت نظما على منوال كلام الناظم يمكن أن ينظم فى سلك قطعه

وأدغمن ذال اذ فى الظاء * ودال قد بعينه فى التاء

وتاء تأنيث بدال وبطاء * ولام هل و بل كذا عند الراء

والامثلة اذ ظلموا أنفسهم وقد تبين لكم وأثقلت دعوا الله وقالت طائفة و بل ران وهل رأيتم وهذا التمثيل غير موجود فى التنزيل (والضاد باستطالة ومخرج) بالاشباع والضاد منصوب و يجوز رفعه والعامل فيه قوله (ميز) أى ميزها بصفة استطالتها واخراجها من مخرجها (من الظاء) فان الضاد من حافة اللسان والظاء من رأس اللسان (وكلها تجى) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة لا كما قال الرومى انه للضرورة وضميره راجع الى الكل والتأنيث باعتبار المعنى وهو الجاءة والى الظا آت ثم الاستطالة هى الامتداد من أول حافة اللسان الى آخرها كما قال الجعبرى وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والاطباق والاستعلاء وليس فى الحروف ما يعسر على اللسان مثله وألسنة الناس فيه مختلفة فمنهم من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة أو معجمة ومنهم من يخرجه طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمه ذالا ومنهم من يشير بها بالظاء المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلا بالنسبة الى غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقا ثم بين ما جاء فى القرآن بالظاء لفظا والمعنى أن جميع مواد الظا آت المشالة وهى تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة فى القرآن مجموعة باعتبار أصولها فى الابيات الستة الآتية وأما قول زكريا فى سبعة أبيات فغير ظاهر وانما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد فهو أقرب الى ضبط المراد يتعلق بتجىء

قوله

والراء عند الفراء أو يتقاربا مخرجا وصفة كالدال والسين وكالضاد والشين وكاللام والراء عند سيبويه فالمتماثلان والمتجانسان الخاليان عما يأتى اذا سكن الاول منهما أدغم فى الثانى (قل رب) مثال المتجانسين على رأى الفرا (و بل لا) يخافون مثال المتماثلين (وأبن) أى أظهر المثلين (فى يوم مع قالوا وهم) ونحوهما مما اجتمع فيه ياآن أو واوات وأولهما حرف مد وان اجتمع فيهما مثلان لئلا يذهب المد بالادغام (و) أبن اللام فى (قل نعم) وان اجتمع فيها متقاربان أو متجانسان لان النون لا يدغم فيها شئ مما أدغمت فيه نحو الميم والواو والياء فاستوحش ادغام اللام فيها وانما أدغم فيها لام التعريف كالنار والناس لكثرتها وأما ادغام الكسائى اللام فيها فى نحو هل ننبئكم و بل نتبع فمن تفرداته وأبن الحاء فى (سبحه) اذ لا يدغم حرف حلق فى أدخل منه والهاء أدخل من الحاء ولان حروف الحلق بعيدة عن الادغام لصعوبتها ولهذا لم تدغم الغين فى القاف فى نحو (لا تزغ قلوب) وأبن

كيلة (فى الظعن ظل ظهر) بفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث (عظم الحفظ) بضم المهين (أيقظ
وأنظر) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما (عظم ظهر اللفظ) بفتح العين والظاء الاولى وحذف العاطفة
غالبا للضرورة فالظعن منحصر فى قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبى عمرو ومعناه
الرحلة من مكان الى آخر ضد الاقامة وباب الظل جميعه كيف ما تصرف منه وأول ما جاء منه فى سورة النساء
وندخلهم ظلا ظليلا ووقع منه فى القرآن اثنان وعشرون موضعا والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان
فى البقرة وهى قوله تعالى وظللنا عليكم الغمام وقوله فى ظلل من الغمام وكان ابن المصنف ومن تبعه فى
عدا اثنين وعشرين غفل عن موضعين فى البقرة بدليل قولهم وأولها فى سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا
ومنها الظلة كأنه ظلة فى الاعراف ويوم الظلة فى الشعراء ومنه قوله تعالى فى ظلل على الارائك بضم الظاء
وفتح اللام كما قرأ به حمزة والكسائى ومنه قوله وظللنا عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت انتصاف النهار
فى سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفى سورة الروم حين تظهرون أى تدخلون فى الظهيرة وباب
العظم بمعنى العظمة كيف ما تصرف فيه وأول ما جاء منه فى القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع منه فى القرآن
مائة موضع وثلاثة مواضع وباب الحفظ وما تصرف منه وأول ما جاء منه فى البقرة حافظوا على الصلوات ووقع
فى اثنين وأربعين موضعا وقال المصرى فى أربع وأربعين وأيقظ من اليقظة ضد النوم ليس فى القرآن منه
الا فى الكهف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وباب أنظر وهو من الانظار بمعنى التأخير والامهال ووقع منه فى
القرآن اثنان وعشرون موضعا أولها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون كذا ذكره ابن المصنف وتبعه
غيره لكنه يحتمل أن يكون صيغة المجهول من الانظار وأن يكون من النظر كما فسر بهما فالمثال المتفق عليه
قال أنظرنى الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظرونا نقتبس من نوركم فقرأ حمزة من الانظار والباقون
من النظر * ثم اعلم ان مادة النظر والانظار والانتظار متحدة فى أصل المعنى والاختلاف انما هو بحسب الابواب
الواردة وانما غاير المصنف بينها للايضاح لاسيما وهو قد خفى على بعض الشراح وباب العظم وقع فى أربعة
عشر موضعا جمعا وفردا وقال المصرى خمسة عشر وأوله وانظر الى العظام فى البقرة وباب الظهر من الآدمى
كقوله تعالى وراء ظهورهم أول ما جاء فى البقرة ومن غيرها كقوله تعالى لتستووا على ظهوره ووقع منه فى
القرآن أربعة عشر موضعا وقال المصرى ستة عشر وأما قول خالد وقع فى القرآن موضع واحد فخطأ فاحش
واللفظ لم يجئ منه الا حرف بقاف ما يلفظ من قول (ظاهر) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة أو تنزيلا
للوصل منزلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف (لظى شواظ) بالجر غير منون (كظم) بالتنوين مجرورا
(ظلما) فعل ماض من الظلم وألفه للاطلاق وفى نسخة ظلما بضم وسكون فألفه مبدلة من التنوين وقفا
ونصبه على الحكاية (أغلظ) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظفر) بالتنوين مجرورا
(انتظر ظما) بالالف كونه حمزة للاقصر للوزن كما قيل والمعنى أن كل ما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن
وهو ستة ويأتى بمعنى العلو وهو ثلاثة نحو ليظهره على الدين كله وبمعنى النصر والعون نحو تظاهرون عليهم
بالاثم والعدوان فجميعه بالظاء ونحو وذروا ظاهر الاثم فى الانعام وهو أول ما جاء ونحو قوله تعالى وان
تظاهرا عليه وبمعنى الاطلاع أيضا نحو أظهره الله عليه فلا يظهر على غيبه أحدا كذا ذكره شارح والظاهر
أنهما متعديا ظهر فتدبر وأغرب زكريا وبمعنى الظفر ووقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى فى براءة
كيف وان يظهروا عليكم وقوله فى الكهف انهم ان يظهروا عليكم وقوله فى التحريم وأظهره الله اه
ومن غرابته ادخال ما فى التحريم فى سلك ما تقدم والفرق أن أظهره هنا بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفره ولا
بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الاولين بعلى وتعدية الاخير بنفسه فى المفعول الاول فتأمل قال ابن المصنف
وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذى بمعنى الظهار الذى هو الحلف اه وتبعه الشراح وأقول
الظاهر أن الظهار من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته أنت على

اللام فى قوله تعالى (فالتقم)
لتباعد المخرجين اذ الادغام
يستدعى خلط الحرفين
ويصيرهما حرفا واحدا فان
كانا مثلين والاول ساكن
ففيه عمل واحد وهو الادغام
أو متحرك فعملان اسكان
وادغام وان كانا غير مثلين
والاول ساكن فعملان
قلب وادغام أو متحرك
فثلاثة أعمال اسكان وقلب
وادغام فالساكن أقل
عملا من المتحرك ومن ثم سمى
ادغاما صغيرا والمتحرك
ادغاما كبيرا والحروف
من حيث هى قسمان قمرية
وشمسية وكل منهما أربعة
عشر حرفا فالقمرية يجمعها
قوله أبغ حجك وخف
عقيمه وتظهر لام التعريف
عندها والشمسية ما عداها
وتدغم فيها لام التعريف
(والضاد) باستطالة ومخرج
ميز) أى ميزها بهما
(من الظاء وكلها) أى
الظاآت التى فى القرآن
(تجى) فى سبعة أبيات
وقد أخذ فى بيانها فقال (فى
الظعن) ولم يأت منه فى
القرآن الا قوله تعالى فى
سورة النحل يوم ظعنكم
(ظل) وقع منه فى القرآن
اثنان وعشرون موضعا أوله
قوله تعالى فى البقرة وظللنا
عليكم ومنه الظلة ووقع

كظهر أمي وقد جاء في موضع من الاحزاب وموضعين من المجادلة وتحصل بيانات العتق وغيرها المكتب المبسوطة فيها * ثم اعلم أن الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحيث أصل اللغة على احتمال أن أيهما هو السابق منهما الا أنه لما غاير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما و باب لظى في سورة المعارج كلا انها لظى وهو اسم من أسماء جهنم أو طبقة من طبقاتها ولوقا الليل فأنذرتكم نارا تلظى أي تلهب وتتوقد فهذا يدل على أن أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح أنه اللزوم والالحاح يقال ألظ بكذا اذا لزمه وألح به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ألظوا بياذا الجلال والاكرام أي الزموا أنفسكم وألحوا بكثرة الدعاء بهما وسميت جهنم بما للزومها العذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها أجارنا الله وأبعدنا عنها اه تخبط ظاهر لان مادة لظى وألظ مختلفان اذ الاول معتل اللام والثاني مضاعف بلا كلام وأما قول المصري الا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو يتمطى في قول من جعل أصله يتمطط فغير مستقيم اذ الصحيح في القاموس من أن اللظى كالفتى النار أو لهبها أو لظيت كرضي والتظت وتلظت لهبت هذا في المعتل وذكر في الاجوف أن ألظ اللزوم والالحاح وألظ لازم وداوم اه فافترقا في المبنى والمعنى فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر وأما مطه بمعنى مده وتمطط تمدد وكذا أمطى بالقوم مدبهم في السير وتمطى النهار وغيره امتد وطال كذا في القاموس أيضا فاتحدا معنى وان اختلفا مبنى فيصح ابدال احدى الطاءين ياء كما في تقضي بمعنى تقضض بخلاف الاول فتأمل وأما شواظ في سورة الرحمن يرسل عليكما شواظ من نار وهو لهب لا دخان معه وقيل معه دخان وقال المكي بكسر شينه وأما باب الكظم وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم اظهاره باحتماله وترك المؤاخذة به فوقع منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران الكاظمين الغيظ وأما باب الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه والتعدي في ملك غيره أو على نفسه فوقع منه مائتان واثنان وثمانون موضعا أوله في البقرة فتكونا من الظالمين وأما الغلظة ضد الرقة وما تصرف منها فثلاثة عشر موضعا أولها ما في آل عمران غليظ القلب وأما الظلمة وهي ضد النور فوقعت في مائة موضع كذا ذكره ابن المصنف وتبعه زكريا وفي شرح الرومي والمصري في ستة وعشرين موضعا وهو الصواب أولها في البقرة وتركهم في ظلمات لا يبصرون وأما الظفر بضمتين ويجوز اسكان الفاء لغة وقرئ بها فليس الا في سورة الانعام كل ذي ظفر والافصح قرئ شاذا بالسكون وهو لغة كما في القاموس قال ابن المصنف وأتباعه وسكن الناظم الفاء في ظفر ضرورة يعني لانه وقع في القرآن بضم الفاء وقال الرومي أو لم يقصد ذكره في القرآن بعينه بل قصد الاشارة الى ذلك اه وبعده لا يخفى وأما باب الانتظار وهو الارتقاب للشيء فأربعة عشر موضعا أولها في الانعام قل انتظروا انا منتظرون وأما الظمأ وهو العطش فثلاثة أحرف في آخر براءة لا يصيبهم ظمأ وفي طه وأنك لا تظمأ فيها وفي النور يحسبه الظمآن ماء (أظفر ظنا) بالنصب حكاية (كيف جا) بالقصر ضرورة وهو قيد الثاني أو لقوله (وعظ) وهو بفتح فسكون وفي أصل خالد وعظ بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر وضبطه الرومي بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة ومن العظة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة (سوى) بكسر السين ويجوز فتحه مقصورا أيضا وفتحه ممدودا وهو استثناء منقطع أي لكن (عضين) بالضاد لما سيأتي من بيان المراد (ظل النحل) الكائن فيها (زخرف) بحذف العاطف أي وفي زخرف وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو على نزع الخافض (سوا) بالقصر على لغة وقراءة أي حالة كونها في السورتين مستويتين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسودا في السورتين وجعل الرومي زخرفا نصبا على أنه مفعول سوى بناء على أنه فعل بمعنى ساوى أي لفظ ظل الواقع في سورة النحل سوى ظل الواقع في الزخرف بمعنى ساواه في التلفظ بالظاء ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى والتعسف في المعنى والغريب انه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أن سواء في المصراع الثاني بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله

منه في القرآن موضعان قوله تعالى في الاعراف كأنه ظلة وقوله في الشعراء يوم الظلة (ظهر) بضم الظاء وهو انتصاف النهار وقع منه في القرآن موضعان قوله في النور وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة وقوله في الروم وحين تظهرون (عظم) من العظمة وقع منه في القرآن مائة وثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في البقرة ولهم عذاب عظيم (الحفظ) وقع منه في القرآن اثنان وأربعون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة ولا يؤده حفظهما (أيقظ) من اليقظة ولم يأت منه في القرآن الا قوله تعالى في الكهف وتحسبهم أيقاظا (وأنظر عظم) من الانظار وهو التأخير وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا أوله قوله تعالى في البقرة ولا هم ينظرون (ظهر) وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعا أولها قوله تعالى في البقرة كتاب الله وراء ظهورهم (اللفظ) لم يأت منه في القرآن الا قوله تعالى في ق ما يلفظ من قول (ظاهر) ضد الباطن وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في الانعام وذروا ظاهر

ولا حاجة الى حمل الثانى على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام فى حالة الوقف أما أظفركم من الظفر بفتحتين بمعنى الفوز والنصر فليس الا فى سورة الفتح من بعد أن أظفركم وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد الامرين أو الشك ومنه قوله وظننتم ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا أنهم مواقعوها وقد يأتى بمعنى التهمة كما فى بظنين فكيف ورد ماضيا أو مضارعا أو وصفا أو مصدرا فهو بالظاء وأول ما جاء منه فى البقرة الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك فانه ههنا بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فانه لا ينفع فى أمر الدين ثم اعلم ان اصطلاح الفقهاء ان الظن هو التردد بين أمرين سواء استويا أو رجح أحدهما على الآخر وأما عند المتكلم فالشك تجويز أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم ووقع منه فى القرآن سبعة وستون موضعا وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب فى الثواب فكله باعتبار جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه فى البقرة وموعظة للمتقين لكن قوله تعالى فى سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين ليس منه فانه بالضاد بلا خلاف وهو جمع عضة على أن أصلها اما عضهة ثم حذفت الهاء الاصلية كما فى شفاه بدليل أنها تجمع على عضاه مثل شفاه واما عضوة ثم حذفت الواو فعلى الاول معناها الكذب والبهتان وعلى الثانى معناها التفرق أى فرقوا فيه القول وقالوا هو شعر وكهانة وسحر أى متفرقين فيه فآمنوا ببعضه وكفروا بباقيه وقال شارح عضين جمع عضة بمعنى الجزء من الشئ ومنه أعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى فرقة وأما باب ظل اذا كان بمعنى دام أو صار فجاء فى تسعة مواضع استوعبها المصنف ففى النحل ظل وجهه مسودا ومثله فى الزخرف قال ابن المصنف والى المثلية أشار بقوله سواء وأصله سواء بالمد فطل فيه كما فعل حمزة وهشام فى حالة الوقف يعنى من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر قال اليمنى أى سواء فى كونهما بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعالى وقالوا أئذا ضللنا بمعنى غبنا ومنه قالوا ضلوا عنا ولا يضل ربى ولا ينسى وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله تعالى ان المجرمين فى ضلال وسعر أو بمعنى البطلان كقوله تعالى الذين ضل سعيهم وأضل أعمالهم أو بمعنى التحير ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى أشار الى ذلك بقوله سوا أقول الصواب أنه لما كان التركيب فى الجملتين مستويا بحسب المبنى والمعنى فقال سوا والحاصل أن سوى الاول مقصور من أصله وسواء الثانى ممدود لكن قصر لوزنه وقال الرومى وسوا اذا كان بمعنى غير كما فى آخر المصراع الاول أو بمعنى العدل كما فى آخر المصراع الثانى يكون فيه ثلاث لغات ان ضممت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعا وان فتحت مددت ولا بد أن يحمل هنا على الضم أو على الكسر فيهما ليتعادل الكلمتان قلت الصواب أن الاول مكسور أو مضموم والثانى مفتوح سواء أريد به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف أى مستو كقوله تعالى سواء عليهم أو أريد به الفعل الماضى كما اختاره الرومى على ما سبق بل يترتب على مختاره أن يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى ولا يبعد أن يقال المراد به سواء أريد بظل فى الموضعين معنى دام أو صار فانه بالظاء المشالة لا محالة وأما قول ابن المصنف والنحل فى البيت مخفوض وزخرفا منصوب وكلاهما على الحكاية فلعله محمول على ما عنده من الرواية والا فيجوز جر النحل على الاضافة مع أن وجه الحكاية يحتاج الى تكلف فى مقام الدراية رزقنا الله الهداية فى البداية والنهاية

*(وظلت ظلتم وبروم ظلوا * كالحجر ظلت شعرا نظل)*

باشباع اللام وقصر همز شعرا يعنى الثالث من ظل بمعنى دام فى سورة طه الى الهك الذى ظلت عليه عاكفا والرابع فى سورة الواقعة فظلتم تفكهون وأصلهما ظللت وظللتم باللامين فحذف الثانى منهما تخفيفا والخامس فى الروم لظلوا من بعده يكفرون والسادس فى الحجر فظلوا فيه يعرجون واليه أشار بقوله كالحجر والسابع فى الشعراء فظلت أعناقهم والثامن فيها فنظل لها عاكفين والتاسع فى الشورى فيظللن رواكد على

الاثم وبمعنى الاعانة وقع منه فى القرآن ثمانية مواضع أولها قوله تعالى فى البقرة تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان وبمعنى العلو وقع منه فى القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى فى براءة ليظهره على الدين كله وبمعنى الظفر وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى فى براءة كيف وان يظهروا عليكم وقوله تعالى فى الكهف انهم ان يظهروا عليكم وقوله فى التحريم وأظهره الله عليه وبمعنى الظهار وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى فى الاحزاب وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن وقوله تعالى فى المجادلة الذين يظاهرون منكم والذين يظاهرون من نسائهم (لظى) وقع منه فى القرآن موضعان قوله تعالى فى المعارج كلا انها لظى وقوله تعالى فى الليل فأنذرتكم نارا تلظى (شواظ) بضم الشين وكسرها لهب لا دخان معه ولم يأت منه فى القرآن الا قوله تعالى فى سورة الرحمن يرسل عليكما شواظ من نار (كظم) وقع منه فى القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى فى

ظهر مواليه أشار بقوله (بظالين محظور وامنع المحتظر) بكسر الظاء (وكنت فظا وجميع النظر) يجوز فى الظا جميع أنواع الاعراب والجر أظهر فتدبروا أما باب الحظر بمعنى المنع والحجر فمنه فى القرآن حرفان أولهما فى سبحان وما كان عطاء ربك محظورا والثانى فى القمر كهشيم المحتظر أى كالنبات اليابس المتكسر والمحتظر صاحب الحظيرة أى كانوا كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة وهى التى تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك يمنع البرد والريح وتمنعها من الخروج ودخول غيره عليها وقيل المتخذ حظيرة على زرعه يمنع الداخل وما عداهما من الضاد لانه من الحضور ضد الغيبة وأما الفظاظة وهى الجفاء والغلاظة ففى القرآن موضع واحد فى آل عمران ولو كنت فظا ولم يذكره ابن المصنف وليس منه قوله لانفضوا من حولك وقوله انفضوا اليها أى تفرقوا وأما باب النظر بجميع أنواع تصرفه فستة وثمانون موضعا أولها قوله تعالى فى البقرة وأنتم تنظرون لكن استثنى منه ثلاثة مواضع فلا يتوهم أنها منه فى بادى النظر بقوله (الا بويل هل وأولى ناضر) الا قوله تعالى نضرة النعيم فى سورة ويل للمطففين وقوله سبحانه وتعالى ولقاهم نضرة وسرورا فى سورة هل اتى على الانسان وقوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فى سورة القيامة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة وهى الحسن والبهجة ونضر ككرم وفرح ونضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية أو للتقوية وروى بهما حديث نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها وأداها كما سمعها واحترز بالاولى من الثانية وهو قوله الى ربها ناظرة فانها بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو وأنتم تنظرون وتراهم ينظرون اليك وهذا يتعدى بالى أو بمعنى الفكر لكنه متعد بفى نحو قوله تعالى أولم ينظروا فى ملكوت السموات فقول زكريا وجميع النظر بمعنى الرؤية ففيه نظر (والغيظ لا الرعد وهود قاصره) أى وجميع مواد الغيظ وهو غضب كامن للعجز وأصله فوران حرارة القلب فوقع منه فى القرآن أحد عشر موضعا وأولها فى آل عمران عضوا عليكم الانامل من الغيظ ويشبه هذا اللفظ فى المبنى لكنه مغاير له فى المعنى حرفان أحدهما فى سورة هود وغيض الماء وثانيهما فى سورة الرعد وما تغيض الارحام وما تزداد فكلاهما بالضاد لان معناهما النقصان وهو لازم ومتعد لا من الغيظ فأشار باستثنائهما منقطعا بقوله لا الرعد وهود أى ليس الواقع فيهما من هذا الباب فان ضادهما قاصرة أو حال كون ضادهما قاصرة لا ظاء مشالة فالمعنى قصر ألف ظائهما فصارا ضادا فى تلفظهما وذلك لان الضاد بخط الكوفى لابد لها من ألف قصيرة دون ألف الظاء فانها طويلة فى الكتابة تفرقة بينهما فى الكلمات المركبة وأما بخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز فى الضاد وتركها فى الظاء كما لا يخفى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء وأما ما ذكره الرومى من أن الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصور من درج المبنى ودرك المعنى وأما قول زكريا قاصرة عليهما فاشارة الى أن القصر بمعنى الحصر أى النفى منحصر فيهما ومقتصر عليهما (والحظ لا الحض) بالجر فيهما ويجوز الرفع خصوصا فى ثانيهما (على الطعام) أى وباب الحظ بمعنى النصيب فسبعة ألفاظ أولها فى آل عمران يريد الله أن لا يجعل لهم حظا فى الآخرة ويشبهه فى المبنى ويخالفه فى المعنى ثلاثة أحرف لا رابع لها الاول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين فى الحاقة والثانى قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على وجوه قراءته الثلاثة فى سورة الفجر والثالث ولا يحض على طعام المسكين فى سورة الماعون فانها من الحض بمعنى التحريض على فعل الشئ واللام فى الطعام للجنس اذا أشير الى ما فى القرآن تلويحا أو للعوض عن المضاف اليه أى على طعام المسكين اذا أريد به ذكرها فى القرآن تصريحا والاول أظهر فتأمل وتدبر (وفى ضنين الخلاف سامى) باثبات الياء كقراءة ابن كثير فى نحو واق وواقى ولا يبعد أن يكون باشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها أى وفى قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين فى سورة التكوير المكتوب فى مصحف الامام بالضاد خلاف القراء باعتبار القراءة مشهور شهرة عال مرتفع ظاهر فى القراآت السبع المتواترة فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى بالظاء على أنه فعيل بمعنى مفعول من ظننت فلانا اتهمته وعليه رسم ابن مسعود رضى الله عنه وقراءته أى وما محمد صلى الله

آل عمران والكاظمين الغيظ (ظلما) وقع منه فى القرآن مائتان واثنان وثمانون موضعا أولها قوله تعالى فى البقرة فتكونا من الظالمين (اغلظ) من الغلاظة وقع منه فى القرآن ثلاثة عشر موضعا أولها قوله تعالى فى آل عمران غليظ القلب (ظلام) وقع منه فى القرآن مائة موضع أولها قوله تعالى فى البقرة وتركهم فى ظلمات لا يبصرون (ظفر) باسكان الفاء مخففا أفصح من ضمها لم يأت منه فى القرآن الا قوله تعالى فى الانعام حرمنا كل ذى ظفر (انتظر) من الانتظار بمعنى الارتقاب وقع منه فى القرآن أربعة عشر موضعا أولها قوله تعالى فى الانعام قل انتظروا انا منتظرون (ظما) وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى فى براءة لا يصيبهم ظمأ وقوله فى طه وأنك لا تظمأ فيها وقوله فى النور يحسبه الظمآن ماء (أظفر) من الظفر بفتح الظاء والفاء بمعنى النصر لم يأت منه فى القرآن الا قوله تعالى فى الفتح من بعد أن أظفركم عليهم (ظنا كيف جا) أى تصرف ولو بمعنى العلم وقع منه فى القرآن

عليه وسلم بتهم فيما أوحيناه الله سبحانه اليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير زيادة أو نقصان وهذا تأكيد لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى والباقون قرؤا بالضاد على انه فعيل بمعنى فاعل من ضن يضن بكسر ضاده والمضبحل وهو رسم الامام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة وأما قول المصري وفي ايثار الناظم ذكر ظنين بالظاء ايماء الى اختياره الظاء على الضاد في القراءة وهو اختيار المحقق الجعبري على أن نفي المحقق أولى من نفي المقدر ففيه بحث ونظر ظاهر اذ الترجيح في المعنى لا يغير رسم المبنى أي وما محمد صلى الله عليه وسلم ببخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى اليه وهو تحقيق لقوله يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك الآية

(باب التحذيرات)

(وان تلاقيا) أي الضاد والظاء (البيان) أي فبيان كل منهما الا أحدهما من الآخر كما فالذكر يا لان المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما الانفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما توهم كلام بعض حيث علل أيضا بقوله لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته (لازم) أي على القارئ ولا يحتاج الى تقدير فعل البيان كما قاله زكريا بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورة كما في قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي فالله يجازيه بها والمعنى الزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز الادغام لبعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل أولا ولعله أراد الفرق بين المثالين في قوله (أنقض ظهرك يعض الظالم) فان المثال الثاني بحسب الاصل بينهما فاصل وهو لام التعريف الا أنه لما أدغم وصار ظاء مشددة فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل وحكما في الاصل نظرا الى الفصل ومثل المثال الثاني يعض الظالم قال اليمني فلو قرأ بالادغام تفسد الصلاة يعني في أنقض ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الرومي وليحترز من عدم بيانهما فانه لو أبدل ضادا بظاء أو بالعكس بطلت صلاته لفساد المعنى وقال بعض فلو أبدل ضادا بظاء عامدا بطلت صلاته على الاصح لفساد المعنى وقال المصري فلو أبدل ضادا بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته بتلك الكلمة أقول وفيه خلاف طويل الذيل في هذا المبنى وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من أن الفصل ان كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء قيل تفسد وأكثرهم لا تفسد اه وذكر صاحب المنية أنه اذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين أو على القلب فتفسد صلاته وعليه أكثر الائمة وروى عنه محمد بن سلمة لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد يقول الاحسن فيه أن يقال ان جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان في زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد قال الشارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة أنه يفتى في حق الفقهاء باعادة الصلاة وفي حق العوام بالجواز أقول وهذا تفصيل حسن في هذا الباب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى قاضيخان ان قرأ غير المغضوب بالظاء أو بالدال تفسد صلاته ولا الضالين بالظاء المعجمة والدال المهملة لا تفسد ولو بالذال المعجمة تفسد (واضطر مع وعظت مع أفضتم) بالاشباع ونحو مخضتم أي وبيان الضاد والظاء لازم اذا وقعا قبل طاء أو تاء نحوهما من ادغامهما حيث لا يجوز لاختلاف مخارجهما وأما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله واضطر مع بيان الطاء من التاء الخ فليس في محله اذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة ولا بين الظاء المثالة والتاء الفوقية حتى يسلك في مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنا رجع الناظم الى ما كان بصدده من الاحكام المتعلقة بالتجويد (وصف) أمر من التصفية أي خلص (ها) بالقصر ضرورة (جباههم) بالضم حكاية (عليهم) بالاشباع ونحوه اليهم والمعنى بين الهاء من أختها ومن الياء ببيانهما وتمييز شأنهما لان الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانه وكذلك الحكم في نحو اهدنا والهكم *(وأظهر الغنة من نون ومن * ميم اذا ما شددا وأخفين)*

تسعة وستون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم (وعظ) بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب في ثوابه وقع منه في القرآن تسعة مواضع أولها قوله تعالى في البقرة وموعظة للمتقين (سوى عضين) من قوله تعالى في الحجر الذين جعلوا القرآن عضين فانه بالضاد وهو جمع عضة أي فرقة اي متفرقين فيه فقال بعضهم سحر وقال بعضهم شعر وقال بعضهم كهانة وآمن بعضهم ببعضه وكفر بعضهم ببعضه والاستثناء في كلام الناظم منقطع لان عضة ليست من الوعظ (ظل) بمعنى الدوام وقع منه في القرآن تسعة مواضع اثنان منها في (النحل) و(زخرف) حالة كونهما في السورتين (سوا) أي مستويين وهما قوله تعالى ظل وجهه مسودا وفي نسخة زخرفا بالنصب على الحكاية والبقية قوله تعالى في طه (وظلت) عليه عاكفا وقوله في الواقعة (ظلتم) من قوله فظلتم تفكهون (و) قوله (بروم ظلوا) من قوله لظلوا من بعده يكفرون (كالحجر) أي كقوله في الحجر فظلوا فيه يعرجون وقوله (ظلت)

بنون الثقيلة للتأكيد الأمر بالاخفاء وطلب دادار اتب والنهي بالعرف الظهار [illegible]
مشددتين نحو ان وثم وانما قدرنا المبالغة لان الغنة صفة لازمة للنون والميم متحركتا أوسكنتا مظهرتين أومخفاتين
أومدغمتين الاأنها في الساكن أكمل من المتحرك وفي المخفى أزيد من المظهر وفي المدغم أوفى من المخفى وقد
عرفت أن الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين يشمل المدغمتين الواقعتين في كلمة أوكلمتين
وغير المدغمتين الحاصلتين في كلمة والنون المدغمة في كلمة كالجنة والناس واما والمدغمة في كلمتين نحو من
ناصرين انه لقول وانما جعل اما كلمة وان كانت في الاصل ان ما لانهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما
لا وصلا ولا وقفا صارتا كلمة واحدة وكذا الكلام في الناس والنار وأمثالهما وأما النون المشددة بغير المدغم
نحو ان الله ثم الميم المدغمة في كلمة نحو ثم ميقاتهم وهم قوم والمدغمة في كلمتين نحو كم من فئة ومالهم من الله وأما
الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وثم وكذا أما بالفتح وأما بالكسر ففي بعض المواضع مدغمة نحو فاما
يأتينكم اذ أصلها ان الشرطية أدغمت في ما المزيدة للتأكيد وفي بعضها مشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى
فاما منا بعد واما فداء فاعرف التفصيل وان وقع اجمالا في كلام ابن المصنف ولعل هذا مراد الشيخ حيث قال
وفيه بحث يعرف بالتأمل ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري حيث قال وفيه بحث اذ التشديد يستلزم الادغام
لكنه غير صحيح اذ الامر بالعكس فان الادغام مستلزم التشديد بخلاف عكسه وانما يتبين لك الفرق بينهما
بحسب بنية أصولها *(الميم ان تسكن بغنة لدى * باء على المختار من أهل الادا)*
بالقصر وقفا والميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق اخفين ويتعلق به قوله بغنة وعلى المختار وأما قوله
لدى باء فظرف لقوله ان تسكن فامر باخفاء الميم اذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من
أقوال أهل الاداء فالمضاف محذوف لان المراد معروف وهذا القول هو المعوّل وعند الجمهور عليه العمل
وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال الداني واختاره الناظم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث قال
وبالاخفاء آخذ ثم قال شيخنا ابن الجندي واختلف في الميم الساكنة اذا لقيت باء والصحيح اخفاؤها مطلقا
والى اظهارها ذهب المكي وابن المنادي وتبعه ابو محمد السمرقندي واشتهر عند العامة ان حروف يوف
تظهر عندها الميم أي الاصلية ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو أم بظاهر أو عارضة
السكون كقوله ومن يعتصم بالله ومنه قوله سبحانه وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل زكريا أنه قيل بادغامها
والله أعلم (وأظهرنها) أي أظهر الميم البتة (عند باقي الاحرف) بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم
من ادغام المثلين نحو ومنهم من (واحذر لدى واو وفا) بالقصر للوزن (ان تختفي) بالمصدرية والضمير للميم
ومحله النصب على أنه مفعول احذر فقدر أي أظهر الميم الساكنة عند سائر الاحرف مما عدى الميم والباء
الموحدة سواء وقعتا في كلمة نحو أنعمت أو في كلمتين نحو مثلهم كمثل ثم مر بالحذر عن اخفاء الميم قبل الواو
والفاء مع أن حكمهما علم مما قبلهما في ضمن باقي الاحرف تصريحا للدفع من توهم انها تخفى عندهما كما تخفى
عند الباء كما يفعله جهلة القراء وانما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان الى ذلك
الى الاخفاء وأما قول بعضهم لاتحاد المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضا فتعليله غير صحيح لان ترتيب
الاظهار على اتحاد المخرج غير صحيح ثم اذا أظهرت فلتسكنها من اسكانها ولتحترز من تحريكها كما يفعله
العامة في نحو عليهم ولا هم فيها واجتمعا في قوله الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم * ثم اعلم أن الاخفاء
حال بين الاظهار والادغام وهو عار عن التشديد بل تسكن الحرف كما في المدغم الا أنه يفرق بينهما بان المخفى
والمدغم مشدد وانما يكون اذا لم يكن هناك قرب بمخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ثم ان الاخفاء أيضا
مراتب فكلما هو أقرب يكون الاخفاء أزيد وما قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك وتظهر فائدته
في تفاوت التشديد وتفاوت الغنة ثم الاخفاء لا يكون بدون غنة فقوله بغنة للايضاح بأمرها والاهتمام
باظهارها والدفع وهم تركها لوقوعها في مقابل نقيضها وأما قول الرومي وبغنة متعلقة بتسكن فوهم وموهم

من قوله (في الشعرا) فظلت
أعناقهم لها خاضعين وقوله
فيها (تظل) من قوله فنظل
لها عاكفين وقوله في
شورى (يظللن) من قوله
فيظللن رواكد على ظهره
(محظورا) من الحظر وهو
المنع وقع منه في القرآن
موضعان قوله تعالى في
سبحان وما كان عطاء
ربك محظورا (مع) قوله في
القمر فكانوا كهشيم
(المحتظر) أي كهشيم
تجمعه صاحب الحظيرة
لغنمه والهشيم النبات
اليابس المنكسر (وكنت
فظا) لم يأت منه في القرآن
الا قوله تعالى في آل عمران
ولو كنت فظا غليظ القلب
(وجميع النظر) بمعنى
الرؤية وقع منه في القرآن
ستة وثمانون موضعا أولها
قوله تعالى في البقرة وأنتم
تنظرون (الا) قوله (ويل)
أي في ويل للمطففين نضرة
النعيم وفي (هل) أتى على
الانسان نضرة وسرورا
(وأولى) أي وفي الاولى
من القيامة وجوه يومئذ
(ناضرة) فان الثلاثة بالضاد
لا بالظاء وهي من النضارة
أي الحسن ومنه نضر
الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
فاداها كما سمعها والاستثناء
في كلامه منقطع (والغيظ)

ان

أن يكون فيها السكون فالصحيح ما قدمناه وكما أن الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون قويا وغير قوى ولذا قال * واحذر لدى واو وما أن تختفى * فالمعنى أنك اذا لم تظهرها عندهما كمال الاظهار فلتخشى اخفاؤها في أدنى مراتبها ثم قال بعضهم ان النون أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم وأما قول المصرى وانما لم يذكر التنوين لانه نون خفيفة في المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط وأن لا يكون زائدا على هجاء الكلمة فليس في محله اذ الكلام في النون المشددة والمدغم ولا يتصور أنه في نون التنوين مع أن سيبويه وأتباعه لم يذكروا في حروف الغنة الا النون والميم وسيأتي بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت وان ذلك الصوت غنة من الانف فانما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لانك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك الميم وقال نصر بن على الشيرازى ومنها حرفا الغنة وهي النون والميم سميتا بذلك لان فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحمام والقمارى اه وأما تقييد الشاطبي التنوين والميم مع الغنة حيث سكن ولا اظهار فبيان للحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الحروف لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة اذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها أن يكن سواكن وأن يكن مخفيات أو مدغمات الا في موضع نصوا على الادغام فيه بغير غنة واختلف في ذلك على ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات أو متحركات فلا غنة أي ظاهرة لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة ثم يجزئه فالعمل في النون اللسان وفي الميم الشفتين على ما تقدم وكان يجزئه أن يشترط عدم الاظهار اذ يلزم ذلك أن يكن سواكن هذا وقال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون الخفية هذه النون ليست التي قدمنا ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم ثم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الاولى فاذا قلت منك وعنك فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه هي النون التي مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت أمكن وزين مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الاولى أيضا فافهم والله أعلم

(باب حكم النون الساكنة والتنوين)

(وحكم تنوين ونون) أى ساكن (يلفى) بصيغة المجهول من الالفاء أى يوجد أحدهما في الكلام مقرونا بأحد حروف الهجاء (اظهار ادغام وقلب اخفا) أخبار معدودة لقوله حكم أتى في بعضها بالعاطف وفي بعضها بغيره ايماء الى الجواز واشعارا الى الايجاز فيلفى صفة للنونين ومفعوله الثاني مقدر كما قررنا وأما اعراب الروحى بقوله يلفى خبر المبتدأ ونائب فعله مفعوله الاول ضمير راجع الى الحكم ومفعوله الثاني محذوف أى يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام وقوله اظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره أى الحكم المذكور اظهار الخ فلا يخفى على أولى النهى أنه تطويل بل خارج عن تحقيق المبنى وتدقيق المعنى وان كان مأخذه ظاهر عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حله ومما يرد اعرابه أن حكم تنوين مبتدأ ونكرة لانه مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة نكرة وانما سوغ كونه مبتدأ وصفه بالجملة ثم قوله اظهار ادغام انما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة الى التنوين كما في قاعدة ورش ثم الفرق بين النونين أن التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم لفظا في الوصل لا وقفا ولا خطا وأن النون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا وتكون في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالاسماء وهي تنوين التمكن وهو ما يدل على أمكنية الاسم لكونه منصرفا من كمال حركات الاعراب فيه لفظا أو تقديرا نحو اسم الله وهدى للمتقين وتنوين المقابلة نحو مسلمات مؤمنات

وقع منه في القرآن أحد عشر موضعا أولها قوله تعالى في آل عمران عضوا عليكم الأنامل من الغيظ (لا الرعد) أى قوله تعالى وما تغيض الارحام (و) لا (هود) أى قوله فيها وغيض الماء فانهما لكونهما من الغيض بمعنى النقص بالضاد لا بالظاء (ظاهرة عليهما) (والحظ) بمعنى النصيب وقع منه في القرآن سبعة مواضع أولها قوله تعالى في آل عمران أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة (لا الحض على الطعام) أى قوله تعالى في سورة الحاقة والماعون ولا يحض على طعام المسكين وقوله في الفجر ولا يحضون على طعام المسكين فان الثلاثة لكونها من الحض بمعنى الحث بالضاد لا بالظاء (وفى ضنين) من قوله تعالى في التكوير وما هو على الغيب بضنين (الخلاف سامى) أى عالى مشهور فقراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي بالظاء بمعنى متهم وقراءة الباقين من السبعة بالضاد بمعنى بخيل والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الابيات السبعة بعد الظعن مجرور بعضها بالعطف عليه لفظا أو محلا

فان التنوين فيهما قابل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو من قولهم غواش فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة ومنه وأنتم حينئذ فان تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة أى وأنتم حين اذ بلغت الحلقوم وانما حركت الذال لالتقاء الساكنين ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه أى وكلهم وتنوين التناسب نحو سلاسلا وأغلالا فانه صرف سلاسلا عند بعض القراء لمناسبة أغلالا قال خالد فان قلت فقد أخل الناظم بقيد السكون فى قوله ونون قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك فى الحكم يقتضى التسوية فى الوصف غالبا ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون اه وبقيد قوله غالبا خرج ما يرد على جوابه بدونه وعدم التسوية منهما فى كثير من الاوصاف على ما بيناه واذا عرفت مجملا أن أحكامها أربعة فاعلمها مفصلة (فعند حرف الحلق) بالاضافة الجنسية أى عند الحروف الحلقية (أظهر) أى النونين والمعنى فاظهرهما عندها (وادّغم) بتشديد الدال وهو من باب الافتعال لغة فى تخفيفها من باب الافعال وأما ماضبط فى بعض النسخ بضم همز أظهر وضم الدال فغير ظاهر وان ذهب اليه ابن المصنف وتبعه الرومى وذكره المصرى ووجهه بان نائب الفاعل (فى اللام والرا) بخلاف الشيخ زكريا فانه اقتصر على ما اخترناه ويؤيده عطف قوله وادغمن بغنة عليه والمعنى وادغمها فى اللام والرا بالقصر للوزن (لابغنة لزم) قال خالد أى ادغاما لازما بغير غنة وفى بعض النسخ أتم مكان لزم يعنى ادغاما تاما مستكملا للتشديد وبهذا التقرير يندفع ماتوهمه ابن الناظم حيث جعل لزم صفة لغنة اه والمعنى أنه نعت لمصدر محذوف والاظهر أن التقدير لاتدغم ادغاما مقرونا بغنة وأن قوله لزم جملة مستأنفة مبينة أن الحكم السابق من الادغام فيهما لزم بجميع أفرادهما من غير استثناء منهما بخلاف قوله

*(وأدغمن بغنة فى يومن * الابكلمة كدنيا عنونوا)*

وفى نسخة صنونوا وهو أولى لوروده أصله فى التنزيل من قوله صنوان وغير صنوان بخلاف مجىء العنوان على ماسيأتى له من البيان ثم قوله وادغمن بالنون الخفيفة المؤكدة ومفعوله مقدر أى النونين ويقرأ يومن باشباع الواو ولا يكتب بالواو فى آخره كما فى بعض النسخ ولا بهمز يؤمن بل يقرأ بالابدال لتحصيل الواو فى اصل الكلمة وسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبى بينمو ثم الاستثناء من حروف يومن أى الا الواقع منها بكلمة كدنيا وصنوان ولم يجئ غيرهما منها فى كلمة واحدة من الميم والنون والا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد الاشتراك لعلة بينهما وأما قول الرومى من أن الاستثناء من أدغمن فلا يصح بظاهره الا بتكلف بل بتعسف وأما قول زكريا الا أن يكون الحرفان بكلمة فصحيح بحسب المعنى الا أنه غير صحيح فى حل المبنى * والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر باظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة فى المخارج وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بحسب ترتيبها فى مخارجها الثلاثة من الاقصى والاوسط والادنى وجمعها أوائل قولك * أخى هاك علما حازه غير خاسر * وهو لجيئها مرتبا فى المبنى مع قطع النظر عن المعنى أحسن موقعا من قول الشاطبى رحمه الله * ألا هاج حكم عم خاليه غفلا * قال المصرى وجمعت فى بيت أيضا وهو قوله

همز وهاء ثم حاء وعينها * وخاء وغين يا أخى تأملا

قلت تأملنا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول

فهمز وهاء ثم عين وحاؤها * وغين وخاء ثم كن متأملا

والامثلة ينئون من آمن عاد اذ وانما يتأتى المثالات لغير من ينقل وينهون من هاجر ان امرؤ هالك وأنعمت من علم حقيق على وانحر من حاد نار حامية فسينغضون من غل ماء غير آسن والمنخنقة ان تختم ومنذ خاشعة ووجه الاظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه قال فى التمهيد وقد ذكر بعض القراء فى كتبهم أن الغنة باقية فيها وذكر شيخ الدانى فارس بن أحمد فى مصنف له أن الغنة ساقطة منهما اذا

أو تقدير ابعاطف مقدر أو مذكور وبعضها بالاضافة وان جاز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله (وان تلاقيا) أى الضاد والظاء فقل (البيان) لاحدهما من الآخر (لازم) القارى لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل به صلاته وذلك نحو قوله تعالى فى ألم نشرح (أنقض ظهرك) وقوله فى الفرقان (يعض الظالم) على يديه والعض ان كان بجارحة كسبع وانسان فبالضاد والا فبالظاء نحو عظ الزمان وعظت الحرب (و) يلزم بيان الضاد من الطاء فى قوله تعالى فمن (اضطر مع) بيان الظاء من التاء فى قوله تعالى فى الشعراء (أوعظت) من قوله تعالى سواء علينا أوعظت و (مع) بيان الضاد من التاء فى قوله تعالى فى البقرة فاذا (أفضتم) من عرفات (وصف) بفتح الصاد وتشديد الفاء أى خلص (ها جباههم عليهم) ونحو وجوههم وعهدهم والهكم واهدنا لان الهاء حرف خفى وينبغى الحرص على بيانه وها مضافة لما بعدها وقصرها للوزن (وأظهر الغنة من نون ومن ميم اداما) زائدة (شددا)

أظهر أوهو مذهب النحاة وبه صرحوا في كتبهم وبه قرأت على كل شيوخي ماعدا قراءة يزيد والمسيب اهـ وأقول يمكن أن يكون النزاع لفظيا لان من قال ببقائها أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها * ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على اظهار النونين عند حروف الحلق جميعها وانما روى أبو جعفر اخفاءهما عند الخاء والغين من طريق الطيبة الا في ثلاث كلمات وهي المنخنقة بالمائدة استثناها بعض أهل الاداء وان يكن غنيا بالنساء أو فسينغضون بالاسراء ثم لا يخفى وجه تقديم الاظهار فانه الاصل وثنى بالادغام لانه ضد الاظهار المتقدم والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه اذ الضد أقرب خطورا بالبال ولمساواته له أيضا في عدة الحروف ثم ذكر القلب لانه نوع من الادغام وحرفه واحد قريب الى الضبط ثم ذكر الاخفاء حفظا للاحصاء ولا نه حالة بين الاظهار والادغام فيتوقف على تحققهما والله أعلم ثم أمر بادغام كل من النونين في اللام والراء من غير اظهار غنة نحو من ربهم و بشرا رسولا وان لو وهدى للمتقين ووجه ادغامهما فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع ثم نفى الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لان في بقائها ثقلا ما قال الرومي أو لاتباع الصفة الموصوف ولتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميمين والنونين فلا وجه لخلوهما فيما يتنزل منزلتهما قال ابن المصنف والى عدم الغنة أشار بقوله لا بغنة لزم أى لا بغنة لازمة بل منفكة عنها فما سبق نقلا من اسناد الوهم الى ابن الناظم مبنى على عدم الفهم ثم ذكر زكريا أن في نسخة أتم فيفيد جواز ادغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل اهـ والاظهر أن لا يجعل أتم صفة لغنة لئلا يتوهم جوازها في قراءة أو رواية لما صرح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله

وكلهم التنوين والنون أدغموا * بلا غنة في اللام والرا ليجملا

بل يجعل صفة الادغام مقدر كما سبق في لزم أو خبر لمبتدأ محذوف هو هو وهو أفعل التفضيل أى وذلك الادغام أتم والحكم أتم وهو الملائم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيها الغنة اذ هي كنوع فصل بين الحرفين ثم أمر الناظم بادغامهما مقرونا بغنة في حروف يومن وهي أربعة أحرف الياء والواو والميم والنون نحو ان يرو امن فئة ينصرونه ومن وال اعمالو على وعن من سنبلة مائة حيتوان نحن ملكا نقاتل * ثم اعلم أن خلفا راوى حمزة من القراء السبعة يدغمهما في الواو والياء بلا غنة فاطلاق المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوى وابن مجاهد المقرى ونحوهما الى أنها غنة النون تغليبا للاصالة وذهب الجمهور الى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح لان الاولى قد ذهبت بالقلب فلا فرق بين من مس وبين أم من أقول ولا يبعد أن يقال بغنتهما الا في الواو والياء فانه لا غنة فيهما بالاصالة وانما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو والياء ولذا وقع خلف فيهما وجاء التأكيد باظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق بيانه وما ولا بد أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما ثم وجه الادغام في النون هو التماثل وفي الميم التجانس في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الواو والياء هو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد ومن ثم أعرب بالنون في الافعال الخمسة كما أعرب بحروف المد في الاسماء الستة أما اذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ولا خامس لهذه الاربعة أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف اذا أدغمت وهو ما تكرر أحد أصوله نحو صوّان وديا كذا ذكره المصنف وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثى وهو ما اتحد عين الفعل ولامه من حروف أصوله كمدّ وعدّ فيصير وزن صوّان فعلان ووزن ديا فعلا ليكونا مضاعف الافتعال فانه يصير باقيا على كونه أجوف وزن فعلا ومع هذا فقد يقال انه لطيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

والغنة صفة لازمة لهما متحركتين أو ساكنتين ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك وفي المخفى أكمل منها في المظهر وفي المدغم أكمل منها في المخفى ونحو ذلك من الجنة والناس ومن نذير وثم ولما ومالهم من الله (واخفين) أنت (الميم ان تسكن بغنة لدا) أى عند (باء على المختار من) قول (أهل الادا) بالقصر للوقف نحو ومن يعتصم بالله فقد هدى وقيل باظهارها وقيل بادغامها (وأظهرنها عند باقي الاحرف) أى نحو أنعمت وتمسون وذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم (واحذر) اذا سكنت الميم (لدا) أى عند (واو وفا) نحو عليهم ولا هم فيها (أن تختفى) بفتح أن أى اختفاءها باخفائك لها لاتحادها بالواو مخرجا وقربها من الفاء فيظن أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء ثم أخذ في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقال (وحكم تنوين ونون) ساكنة (يلفى) أى يوجد عند حروف الهجاء محصور في

* مخالفة أشباه المضاعف الثلاثي وأما قول الرومي ونحو عنونوا فانه اذا أدغم يصير عنوّنوا فيصير نحو انقضا أظاهر اذ هو الاشك أنه مضاعف وعنّونوا على حاله أحرف غايته أنه انتقل من باب فعلل الى باب التفعيل فتأمل في حروف الاصيل ثم اعلم أن حكم اللام والراء اذا كانتامع النونين في كلمة كذلك اذا كان يجب اظهارهما معهما لئلا يشتبه بمضاعفهما الا أنه لما لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحتج الى استثنائه وأما في كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور على ادغامه وانما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام بل ران نحوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير مراق و بران فيتوهم أن يكون الاول مبالغة مارق والثاني تثنية البر والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجيء موجبه سكته على غيرهما في باب الوقف ان شاء الله تعالى

* ثم اعلم أنه لم يتأت للناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن فأتى بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب بضم العين وبكسرها وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه ولذا قيل الظاهر عنوان الباطن وما أحسن ملاءمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه الى المدعى قال ابن المصنف وهو من تعنين الكتاب لختمه وقال الرومي من عنوان الكتاب لختمه والظاهر ما قال صاحب القاموس عن الكتاب وعننه وعنونه وعناه كتب عنوانه اه ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في تصويرها اشارة الى أن الواو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في نون يس والقرآن ون والقلم حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله ويس أظهر عن فتى حقه بدا * ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا

وكذا في نون طسم عند الميم فأظهرها حمزة دون غيره (والقلب عند البا) بقصرها للوزن (بغنة كذا) أي وقلب النونين ميما عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي * وقلبهما ميما لدى الباء * حال كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من اخفائها اليها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله وهم بربهم وأنبئهم وأن بورك وعليم بذات الصدور ووجه القلب عسر الاتيان بالغنة في النون والتنوين مع اظهارهما ثم اطباق الشفتين لأجل الباء ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الاخفاء ويتوصل اليه بالقلب ميما لتشاركه الباء مخرجا والنون غنة وقال سيبويه في تعليل ذلك أي في وجه تخصيص قلبهما ميما من بين سائر الحروف لانهم يقلبون النون ميما في قولهم العنبر ومن بذلك فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون اليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون اذا كانا حرفي غنة ولم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج من الباء ولانها ليست فيها غنة أي في الباء ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم ثم قوله كذا متعلقات المصراع الآتي أي وكذلك بغنة (الاخفا لدى باقي الحروف أخذا) بصيغة المجهول وألفه للاطلاق والتقدير أخذ به أي بالاخفاء ولا يبعد أن يقال أخذهما أي بالقلب والاخفاء أو بما ذكر من مجموع ما تقدم أي عمل بها والله أعلم ولا يبعد أن يكون الالف للتثنية والضمير راجع الى الحكمين من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد أبعد الرومي حيث قال أخذا مبني للمفعول تثنية أخذ ونائب فاعله ضمير راجع الى النونين ثم قال ويجوز أن يكون مفردا ويكون الالف للاطلاق ونائب فاعله راجع الى النون فتكون اللام في القلب عوضا عن النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركته النون في الحكم المذكور اه وهو في غاية من التكلف ونهاية في التعسف مع أن الاسناد غير صحيح الا أن يقدر مضاف و يقال اخفاؤهما فتأمل فانه موقع ذلك ثم قول الناظم لاخفا بقصر الهمزة ضرورة و بنقل حركة الهمزة الى اللام والاكتفاء بها عن همز الوصل لغة وقراءة كما سبق تحقيقه في الاضراس والتقدير اخفاؤهما لا الاخفاء لهما كما ذكره زكريا * والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كما قلبا ميما عند الباء وأخفيا بغنة كذلك أخذ اخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر وهي ماعدا الحروف السابقة للاحكام الثلاثة وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات شعر

ضحكت زينب فأبدت ثنايا * تركتني سكران دون شرابي

أربعة أقسام وهي (اظهار ادغام وقلب اخفا) وأقسام التنوين مشروفا في كتب نحو والنون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا (فعند حرف الحلق) نحو من آمن ومن هاجر ومن حاد الله ومن جاهد ومن علم وان خفتم ومن غل ونحو لكبيرة الا وفريقا هدى وعزيز حكيم وسميع عليم ونداء خفيا وعزيز غفور (أظهر) هما أي التنوين والنون الساكنة لصعوبة ادغامها فيه كما مر (وادّغم) هما بتشديد الدال (في اللام والرا) نحو فان لم وهدى المتقين ومن ربكم وغفور رحيم لتقارب المخرجين واتحادهما (لا بغنة) مبالغة في التخفيف اذ في بقائهما ثقل ما وادغامهما في ذلك بلا غنة (لزم) أي لازم وفي نسخة أتم فبعد جواز ادغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل (وأدغمن) هما (بغنة في حروف (يومن) نحو من يقوم ولقوم يؤمنون ومن ورائهم وجنات وعيون ومن مال وصراط مستقيم ومن نذير وحطة نغفر ووجه الادغام في النون التماثل

طوقتني ظلما فلاتذل * حرمتني بجفونها كأس صابي

واعلم أن الجيم من جفونها مكررة لاقامة الوزن ولذا لم تميز كغيرها بالاحمر فهو كما قال الشاطبي

وربكمات كررا الحرف قبلها * لما عارض والامر ليس مهوّلا

والامثلة منضود ومن ضعف هذا أبا ضعفا ويترل فان زللتم تفساز كية ويتفق فان فاؤا سطر فعدة ومتشورا فمن ثقلت أزواجا ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجري ما تشح أن سيكون ورجلا سلما الرجل وعنده ومن دخل عملا دون ذلك ويتشى نفي شهد شيء شهيد وما ينطق فان طبن صعيدا طيبا والنظر ان ظن ظلا ظليلا وينقلبوا ان قيل يتابع قبلتهم ولينذر من ذا الذي ظل ذي ثلاث وتحيكم وان جنحوا ولكل جعلنا وأنكالا من كان نزرعا كلنا وينصركم ولمن صبر عملا صالحا ووجه الاخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام ومباينتها الحروف الاظهار فأخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار والادغام الذي لا تشديد معه وان اخفاء الحروف نفسه عند غيره لا في غيره بخلاف الادغام قال اليمني وحقيقة الاخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الرومي المراد هنا اخفاء الحروف لا اخفاء الحركة ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله أعلم فان قلت وجود الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع أن يكون ادغاما فينبغي أن يكون اخفاء كما صرح به السخاوي حيث قال واعلم أن حقيقة ذلك اخفاء لا ادغام وانما يقولون له ادغاما مجازا والا فهو في الحقيقة اخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحض الادغام لكن لا بد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الاكابر حيث قالوا لا اخفاء بقيت معها الغنة أجيب بان الادغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه وهو عند من أذهب الغنة ادغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في النشر فان قلت الصحيح من أقوال الائمة أنه ادغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في أحطت وبسطت والدليل على أن ذلك ادغام وجود التشديد فيه اذ التشديد يمتنع مع الاخفاء قلت قال الحافظ أبو عمرو فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا في مذهبه لان حقيقة باب الادغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر اذا كان لفظه ينقلب الى اللفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه بل هو في الحقيقة كالاخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك رأسا في مذهبه اذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة بحرف لا غنة فيه لانها مما تختص به النون والميم لا غير اه فان قيل هلا أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة اذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف أجيب بانها لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فمنع الادغام حذرا من اللبس ظاهرا هنا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين التحقيق أنها ثلاثة اظهار وادغام محض وغيره وسبق بيانه واخفاء مع قلب ودونه قال المصنف في النشر فلا فرق حينئذ بين أن بورك ومن يعتصم بالله الا أنه لم يختلف في اخفاء الميم المقلوبة عند ما ذكر ولا في اظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ثم قال وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني وانما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الاخفاء اه كلامه

(باب المدّات)

(والمدّ لازم وواجب أتى) أي المد (وجائز وهو) أي المد (وقصر ثبتا) بألف التثنية أي ثبت كلاهما اذا لكلام في المد الجائز والمد لغة الزيادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة والقصر لغة الحبس واصطلاحا ترك المد وهو الاصل اذ المد لا بد له من وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت

وفي الميم التجانس في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الباء والواو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر واتفقوا على أن الغنة معهما غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان الى أنها غنة المدغم من النون والتنوين للاصالة وذهب الباقون الى أنها غنة الميم كالنون (الا) أن يكون الحرفان (بكلمة كدنيا و(عنونوا) وصنوان فلا تدغمها لئلا تلتبس الكلمة بالمضاعف وهو ما تكرر فيه أحد أصوله نحو صنوان ولما لم يتأت للناظم مثال الواو من القرآن أتى بعنونوا من عنوان الكتاب وهو ظاهر ختمه الدال على ما فيه وفي نسخة صنونوا (والقلب) والاقلاب للتنوين والنون منهما واجب (عند البا) بالقصر للوزن (بغنة) نحو أنبئهم وأن بورك وعليم بذات الصدور لعسر الاتيان بالغنة ثم اطباق الشفتين عند الاظهار ولاختلاف المخرج وقلة التناسب مع الادغام فتعين الاخفاء لقلبهما ميما لمشاركتها الباء مخرجا والنون غنة (كذا الاخفا) لهما بنقل

الحرف والمد أقوى والقصر بعده مهملا وتقديم الناظم الاول على القصر مع أن التعبير بالاصل يقتضي لانه هو المقصود بالذكر لانه يستغنيه القراء وأما قول المصري اذ لا فائدة في ذكر حكم القصر فخروج عن أسلوب حقيقة الفوائد أيضا من غير الحصر مع أن الاشياء انما تتبين بأضدادها * ثم اعلم أن حروف المد ثلاثة الالف ولا تكون الا ساكنة ولا توجد حركة ما قبلها الا من جنسها وهو الفتحة والياء الساكنة اذا كان قبلها كسرة والواو الساكنة اذا وقع قبلها ضمة أما اذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميان حروف اللين واذا كانتا متحركتين فاختصا بحرف العلة * والحاصل أن العلة أعم من المد واللين والالف دائما مد بخلاف أختيها ثم قيل بتباين حرفي المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر في التمكن لكن من المحققين من جعل بينهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلك الفرق السابق فاطلاق حروف اللين على حروف المد من غير عكس * ثم المد نوعان أصلي وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها بل ليس لها وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه ويسمى مدا ذاتيا وطبيعيا وامتداده قدر ألف واجتمعت الثلاثة في كلمة أوتينا فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد وفرعي وهو ما يكون فيه سبب الزيادة على مقدار المد الاصلي والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم ثم السبب لزيادة المد اما همز أو سكون * والهمز اما أن يوجد مع حروف المد في كلمة أو في كلمتين والسكون اما لازم أو عارض فالاقسام أربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه قال ابن المصنف والى الاربعة أشار في البيت قلت المصنف ما ذكر سابقا في مقام الاجمال الا ثلاثة وأما فيما سيأتي من بيان التفصيل فذكر الاربعة وكأنه أدرج هذا العارض في ضمن الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة أو بالنسبة الى اختلاف أهل القراءة (فلازم ان جاء بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون كما في قوله تعالى تب و تج ونحوهما وبخفف الوزن (ساكن حالين و بالطول يمد) أي يزاد حرف المد والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد الاصلي معها أو بدونه فلازم خبر لمبتدأ مقدر أي فالمد لازم وقوله ساكن حالين فاعل جاء وهو بالاضافة أي ساكن في حالي الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يخلو من السكون والمؤدى واحد والمعنى متحد وأما العارض الذي يقابله فهو أن يكون سكونه عارضا لاجل وقف أو ادغام كما سيأتي * والحاصل أن الغاية لتفصيل ما أجمل أولا فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلا فأخبر أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حروف المد حرف ساكن لازم سكونه في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند الاعلال نحو دابة فانها في الاصل كانت دابية على وزن فاعلة فسكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية فلا يسمى سكونه عارضا عند القراء ثم السكون اما مدغم نحو ولا الضالين وأتحاجوني وهذان واللذان عند من شدد نونهما والذاكرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا اللازم كلي ويسمى لازما مشددا واما غير مدغم كما في فواتح السور من ص و ق ونحوهما وهذا اللازم حرفي باعتبار أصلي كلي ويسمى لازما مخففا ويلحق به نحو آلآن في موضعي يونس وكذا واللائي ومحياي في قراءة من أسكن ياءهما لانه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض واختلف في الم في فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقفا هل مد اللام لكونه مشددا أكثر أو مد الميم لانه في محل الوقف أظهر والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري * ثم اعلم أن القراء أجمعوا على مد اللازم بقسميه مدا مشبعا قدرا واحدا من غير افراط فقد قال الناظم في النشر لا أعلم بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا الا ما ذكره الاستاذ أبو الجاجان في كتاب حلية القراء اتصالا عن أبي بكر بن مهران الاحيث قال والقراء مختلفون في مقداره فالمحققون منهم على انه الاشباع والاكثرون على اطلاق تمكين المد فيه * ثم اختلفوا أيضا في تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى أن مد المدغم منه أشبع تمكينا من المظهر من أجل الادغام مثل دابة بالنسبة الى محياي عند من أسكن وينقص عنده لا عم ص والقرآن ذي الذكر ون والقلم عند من أظهر بالنسبة الى من أدغم وذهب بعضهم الى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم

ومن حركة الهمز ثم الى اللام ... ولولا كتعليم لمن هو همزة الوصل (اذا) أي عند (باقي الحروف) الخمسة عشر (أخفيا) به بألف الاطلاق نحو ولولا أن ثبتناك والانثى بالانثى ومن نطفة ثم ولمن صبر وانصرنا وريحا صرصرا لتراخيها عن مناسبة حروف الادغام ومباينتها حروف الحلق والاخفاء لغة الستر واصطلاحا نطق بحرف بصفة بين الاظهار والادغام عار عن التشديد مع بقاء للغنة في الحرف الاول ويفارق الاخفاء الادغام لانه بين الاظهار والادغام وبانه اخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف الادغام فيهما ثم أخذ في بيان أحكام المد فقال (والمد) وهو لغة الزيادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة وهو ثلاثة أقسام (لازم وواجب أتى وجائز وهو) أي المد (وقصر) وهو لغة الحبس واصطلاحا ترك المد وهو الاصل (ثبتا) وقد أخذ في بيان أقسام المد فقال (فلازم ان جاء بعد حرف مد) حرف (ساكن حالين) بالاضافة أي ساكن في حال الوصل والوقف

فوق

يوين المدغم وقال لان المد ينفصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكان الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان الادغام يخفي الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله اذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود في كل فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح أبو عمرو الداني رحمه الله وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كما هو قراءة أبي عمرو برواية السوسي وكذا لا تيمموا ولا تعاونوا على رواية البزي عن ابن كثير فليس في محله اذ كلام المصنف على حسب قراءة انما هو في ساكن حالين والامثلة المذكورة ليست كذلك اذ الادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منهما فحقها أن تذكر في المد الجائز بجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها أو في المد العارض لانه العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل وكذا الم الله في الوصل عند الكل والم أحسب الناس عند الناقل وهو ورش مطلقا وحمزة وقفا من المد الجائز أو العارض لانه ان اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار ذكرهما على ما عداه وأن اعتبار الاصل عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر فالاشباع وأغرب المصري حيث جعل نحو والصافات صفا بالادغام عند حمزة ونحو فلا انساب بينهم ولا تيمموا من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز والمعتمد الاول وهذا زلل منه وخطل فانه ذهب الى خلاف ما صرحوا به فما ذكرناه فهو المعول * ثم اعلم أن أهل الاداء اتفقوا على اشباع المد للساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون وكذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

وفي نحو طه القصر اذ ليس ساكن * وما في ألف من حرف مد فيمطلا

واختلفوا في قدر مد غير الفواتح فمنهم من مد قدر ألفين كالفواتح وهو اختيار الناظم واليه أشار بقوله وبالطول يمد كذا ذكره المصنف مجملا وينبغي أن يكون كلامه محمولا على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الاصلي ليصح اطلاق الطول عليه فان أقل الطول ثلاث ألفات والتوسط قدر ألفين ليبقى قدر ألف للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر ألف واختاره الاهوازي والسخاوي في قوله شعر

والمد قبل المسكن دون ما * قد مد للهمزات باستيقان

أقول ومن المعلوم أن أقل مد الهمزات ثلاثة اجماعا فراده بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي ثم وجه المد اللازم أنه تقرر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فاذا أدى الكلام اليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر محركا وهذا موضع الزيادة ولذا قال الخاقاني شعر

مددت لان الساكنين تلاقيا * فصارا كتحريك كذا قال ذو الخبر

هذا ويسمى مد العدل أيضا لانه يعدل حركته ولتساوي القراء في قدر مده قال ابن المصنف ويسمى مد الحجز لانه فصل بين الساكنين وجعله خالد في شرحه مد الحجز كقوله أأنذرتهم وأئذا سمي بذلك لدخول الالف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة احداهما عن الاخرى عند بعض القراء ممن يدخل الالف بين الهمزتين كراهة توالي الهمزتين متحركتين سواء كانتا متفقتين أو مختلفتين * ثم اعلم أن لفظ عين في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كان ياؤه لينية غير مدية وان كان سكون النون لازما اختلف القراء في مقدار مدها فقال ابن المصنف فيه الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضا كما أشار اليه الشاطبي بقوله

ومد له عند الفواتح مشبعا * وفي عين الوجهان والطول فضلا

لان الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيحصل جواز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمدغم

(وبالطول يمد) بقدر ألفين والازم قسمان لازم كلمي نحو دابة والذاكرين في وجه الابدال ولازم حرفي نحو قوص لكن يتقوى من كل من فاتحتي مريم وشورى التوسط لتفرقة بين ما قبله حركة من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه ليكون لحرف المد مزية على حرف اللين (وواجب ان جا قبل همزة) حالة كونه (متصلا ان جمعا) يعني بأن يجتمع المد والهمز (بكلمة) نحو جاء وبالسوء وسيئا ويسمى متصلا لاتصال الهمزة بكلمة حرف المد وله محل اتفاق وهو اتفاق القراء له على اعتبار أثر الهمزة من زيادة المد ومحل اختلاف وهو تفاوتهم في الزيادة والمد فيه عند أبي عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقيل وربع وعند أبي عامر مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند ورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات وهذا كله تقريب لا يضبط الا بالمشافهة والادغام (وجائز اذا أتى) حال كونه (منفصلا) بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول أخرى نحو يا أيها الناس

مافيه من المناسبة لما يجاوره من الممدود كما في مريم وشين في شورى ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين ووجه القصر أن المد من خواص حرف المد فينتفي بانتفائه مع أن القصر هو الاصل وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في طيبته فقال

* ونحو عين فالثلاثة لهم * فتثبت الاوجه من الطريقين فلا يعبأ بقوله مخالفها * ثم اعلم أنه حيث فصل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها من المد الاصلي الذي لا يقوم ذات الحرف الا به ولا يتوقف على وجود سببه فالخروج منه مخل لانه لا يتوصل اليه الا باسقاط حرف من القرآن (وواجب ان جاء قبل همزة) بالاشباع (متصلا ان جمعا بكلمة) المشهور على ما في النسخ المحررة والاصول المعتبرة بكسر همزة ان على انها الشرط قال المبني والاولى أن يكون بفتح الهمزة وتسكون الباء مقدرة قلت لم يظهر وجه الاولى مع أن النسخة الاولى مستقيمة في المعنى غير محتاجة الى تقدير في المبنى قال وفي بعض النسخ اذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال قلت ان صحت اذ ولم يكن تصحيفا لان فحينئذ ينبغي أن يكون الظرفية اذ لم يستحسن تقديم التعليلية أي والمد واجب ان جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها بان اجتمعا في كلمة واحدة كما مثله الشاطبي بقوله

* بجئ وعن سوء وشاء اتصاله * ومنه قوله هاء هؤلاء فتنبه لهذا الامر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال الاصلي لا بالاتصال الكتبي ولا بالانفصال الرسمي ومنه النبي عند من همز ويسمى هذا المد المتصل لما ذكر وله محل اتفاق ومحل اختلاف اما الاول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة اذا كانت بعد المد بخلافه اذا كان الهمز قبل حرف المد كآمن وأوتين وايمان والآخرة فانه من مختصات رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ويسمى مد البدل وكذا يجوز له الوجهان في نحو شيء وسوء مما يقع الهمزة بعد أحد حرفي اللين وصلا ويجوز فيه الاوجه الثلاثة له ولغيره وقفا ولم يتعرض الناظم لهما لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليه الا ما اختلف فيه الا انهما موضوعة للمبتدئين على أن مد البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبري من أن حروف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محققة أو مخففة بالابدال أو التسهيل أو النقل الجائز مقصورة لكل القراء وجها واحدا الا أن ورشا من طريق الازرق ورد عنه ثلاث طرق القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي والطول وهو مذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو وضبطه بالاشباع المفرط وذهب الجمهور الى الاشباع من غير افراط وهو قدر ثلاث ألفات وممن روى الثلاثة الصفراوي في اعلانه والشاطبي في قصيدته وأما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه الامام الشاطبي أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طولى لورش وحمزة ووسطى للباقين قال ابن المصنف وكان الناظم يأخذ به اذا قرأ من طريق الشاطبي أقول وفي الطولى خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع وكذا في الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ومنشأ الخلاف ادخال المد الاصلي فيه وتركه فالنزاع لفظي لا تحقيقي قال ابن المصنف واذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحدر تلخص منها أربع مراتب فيكون أطولهم في هذا النوع ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون أقول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزري في بيتين

وأطولهم مدا بها جود فاضل * ودونهما نور ودونه رم كلا

وأقصر من هذين حاقه بحره * يخلفهما والقصر لا تعد مطولا

لكن قوله بخلفهما انما أراد في المد المنفصل انهما وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله نظم

يمد بقدر الخمس جود وفاضل * والاربع نجم وثلاث رضى كلا

والاثنان بر دائم ثم حامد * مراتب مد جاء في ذا مسجلا

ثم تفصيله ماذكره المصنف في التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدرا واحدا مشبعا من

* (أو عرض السكون وقفا) أو ادغاما (مسجلا) أي مطلقا أي سواء كان سكونا محضا أم مع اشمام بخلاف الوقف مع الروم فانه كالوصل نحو نستعين ونحو الرحيم مطلقا في قراءة أبي عمرو ونحو ولا تيمموا في قراءة البزي وفي المد للسكون المذكور ثلاثة أوجه الطول حملا على اللازم بجامع اللفظ والتوسط في العروض السكون المنحط عن لزومه والقصر لجواز التقاء الساكنين في الوقف فاستغنى بالسكون عن المد وفي المد المنفصل خلاف فورش وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي يثبتونه بلا خلاف وابن كثير والسوسي ينفيانه بلا خلاف وقالون والدوري يثبتانه وينفيانه وتفاوت المادين في الزيادة كتفاوتهم فيما عرف للمد المتصل والحاصل أن المد قسمان أصلي وهو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف الا به ولا يتوقف على سبب نحو الذين آمنوا وعملوا وفرعي وهو بخلاف ذلك وهو الذي تكلم عليه الناظم وسببه همز أو سكون فزيد في حرف المد لضعفه فتقوى بالزيادة وليس المد حرفا ولا

غير

فبرا لمياشين وذهب آخرون الى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة مشايخي وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالبا وقال أيضا في التقريب بعد ذكر اختلاف القراء في المد المنفصل على ماسبق بيانه وهذا بناء على ماعليه أكثر أهل الاداء من المشارقة والمغاربة وذهب آخرون الى أن وراء القصر مرتبتين طولى لحمزة والأزرق ووسطى لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه أخذنا اختصارا وأما المد اللازم نحو دابة فكلهم يقرؤن على نهج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزري مطلقا والله أعلم وأما مانقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلا عن الهذلي فمردود بما صرح به الناظم في النشر حيث قال وهذا شيء لم يقله الهذلي ولاذكره العراقي وانما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولاشاذة بل رأيت النص بعده من ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن مسعود كان يقرئ رجلا فقرأ الرجل انما الصدقات للفقراء والمساكين مرسلة فقال ابن مسعود ماهكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن فقال أقرأنيها انما الصدقات للفقراء والمساكين فمدها قال الناظم وهذا حديث جليل حجة ونص في هذا الباب ورجال اسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بالتفصيل أول المراتب ألف وربع قال ذكريا وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير ثم ألف ونصف ثم ألف وثلاثة أرباع ثم ألفان وقيل أولها ألف ونصفه ثم ألفان ثم ألفان ونصف ثم ثلاث ألفات وهذا هو الذي اختاره الجعبري وقيل أولها ألف ثم ألفان ثم ثلاث ثم أربع قال الرومي وهذا مذهب الجمهور ولايخفى عليك أن المراد بالالف ماعدا الالف الذي هو المد الاصلي للاجماع على ذلك وأما معرفة مقدار المدات المقدرة بالالفات فان تقول مرة أو مرتين أو زيادة وتمد صوتك بقدر قولك ألف ألف أو كتابتها أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لاتحديد للشأن اذ لايضبطه الا المشافهة والادمان ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي والهمزة حرف قوي صعب فزيد في حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي وقيل ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها ثم لايخفى أن المد ليس حرفا ولاحركة بل زيادة على كمية حرف المد الا أنه اعارضة لاتقوم الا بها كالحركة عليها وسيجيء مزيادة بيان لها (وجائز اذا أتى منفصلا) أي والمد جائز اذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة بأن اجتمعا في كلمتين وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية وقد جمع الشاطبي أمثلته في قوله * ومفصوله في أمها أمره الى * منبها على أن المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظا الا أن يوجد مكتوبا ومن اللطافة ما أشار في العبارة من حصول الجمع بين المثالين تواما الاتائا وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة فتأمل فانه عليه المعول وانما سمى هذا المد جائزا الاختلاف القراء فيه فان ابن كثير والسوسي يقصرانه بلاخلاف وقالون والدوري يقصرانه و يمدانه والباقون يمدونه بلاخلاف وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد المتصل وقد يقال سمي جائزا لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين في القراءة وأما اذا وقف على الكلمة الاولى فلامد أصلا كما لايخفى وقيل سمي جائزا لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه وأما قول المصري فالجائز ما كان مده جائزا عند جميع القراء مع جواز القصر وقيل ماجاز مده عند جميع القراء والعبارة الاولى أولى فلايخفى أن كليهما لايصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلايجوز مده عندهم ويجب مده عند آخرين فلايجوز قصره عندهم وانما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ مع أن مؤدى العبارتين في كلامه متحد فلله در القائل شعر

عباراتنا شتى وحسنك واحد * وكل الى ذاك الجمال يشير

حركة والمد مع الهمز قسمان لاحق له نحو آمن، وايمان وأوتوا فاورش المد والقصر والتوسط وسابق عليه متصل ومنفصل والمد مع السكون قسمان لازم وجائز فاللازم قسمان لازم كلي ولازم حرفي وقد مر ذلك لكن اختلف في مد الميم في ألم الله ومن ألم أحسب الناس على قراءة ورش بالنقل فقيل يمد اعتبارا بعدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر وقيل لايمد اعتبارا بالاعتداد بالعارض والجائز ما كان سببا لسكون لوقف أو ادغام وكذا المد المفصل كما مر هذا وقد ذكر ابن القاصح للمد عشرة ألقاب ذكرتها في مصنف مفرد مشتمل على أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولما فرغ من التجويد وأحكامه عقبه

قال رجل تكلم طيب أليل لا يفرقه ما وقع فيه من حتفه في توجيه المد اعتبارا والصاله الفظا في الوصل والاشباع العارض كاللازم وكما روى أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان يمد صوته مدا وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد كذا ذكره ابن المصنف لكن ينبغي أن يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقداره اللائق به حتى يشمل المد الاصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي وأما وجه القصر فهو الغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف فان العارض بمنزلة المعدوم وأما ما نقل أبو علي الاهوازي عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين تجويز البتر وهو حذف الالف والواو والياء فقال أبو عمرو الداني هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به اذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا يحل القراءة قال ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد واسقاطها وعبروا عن ذلك بحذف حرف المد واسقاطه مجازا (أو عرض السكون وقفا مسجلا) أو للتنويع لا للترديد عاطفة لما بعدها على قوله أتى أي والمد جائز أيضا اذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف أو موقوفا عليه ومعنى مسجلا مطلقا بأن يكون الوقف بالاسكان سواء يكون معه الاشمام أم لا بخلاف ما اذا كان الوقف بالروم فانه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والاشمام في محلهما مع اختلاف محالهما وأما عطف الشيخ زكريا وقفا على قوله أو ادغاما أي صاحب ادغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلا الا أنه كالمستدرك عليه أو رده فصلا ويعتذر عن المصنف بأنه انما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه الائمة ومذهب البصري أكثر الائمة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرحيم ونستعين والصراط فيجوز في كل منهما لكل القراء ثلاثة أوجه الطول والتوسط والقصر فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط اعتبار لكون الوقف العارض مع حظ من سكون اللازم أو التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع ما ذكر فيما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا فاستغنى عن المد أقول وهذه الاوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضا ولو كان بعد حرف اللين نحو لا خوف ولا خير الا أن الطول أفضل ثم التوسط وهذا في حرف المد وأما في حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط وقال زكريا وفي نحو الرحيم مالك في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ونحو ولا تيمموا في قراءة البزي يجوز ثلاثة أوجه أقول فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فأعطي له حكمه فالشرط أن لا يقف على الكلمة الاولى سواء وقف على الاخرى أو وصلها بما بعدها فان قلت ان ما يفهم من قول الناظم وجاز أن المد جائز وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر منهما قصر فالتوسط أمر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير اليه ما يدل عليه فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو أعم من أن يكون طولا أو توسطا ولهذا نص المصنف على الاول في اللازم المتصل بقوله وبالطول يمد لئلا يتوهم مطلقا المد الشامل له ولغيره أو يأخذ من عموم القصر الذي هو نقيض المد ما يكون قصرا حقيقيا أو اضافيا كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله * بطول وقصر وصل ورش ووقفه * فان الاجماع على أن مراده بقصره هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحا على المقصود * ثم اعلم أن ههنا دقيقة وهي أن ادخال الالف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء وان كان حرف مد فليس بموجب لزيادة الامتداد وان وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهل كرواية هشام عن امام الشامي في نحو أأنتم بخلاف ابدال الهمزة الثانية ألفا حيث يتولد منه المد اللازم والفرق أن أصل هذه الالف موجود في بنية الكلمة بخلاف الاولى فانه ليس له ثبوت في الرسم أصلا وبهذا يتبين أن صورة الالف انما هي للهمزة الثانية وأن الاولى هي الساقطة لا كما لمن خالف في هذه القاعدة * ثم اعلم أن الالف مركب من فتحتين والواو مركب من ضمتين والياء مركب من كسرتين فاذا أشبعت الفتحة يتولد منها ألف واذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو واذا أشبعت الكسرة يتولد منها الياء كذا ذكره الشارح اليمني وفيه ايماء الى أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف

وبذكر متعلقاته من الوقف والابتداء فقال (وبعد) معرفة تجويدك الحروف (لابد) لك (من معرفة الوقوف والابتداء) والوقوف جمع وقف جمعه باعتبار أنواعه المذكورة بقوله (وهي تقسم اذن) وقتئذ (ثلاثة) هي (تام) بتخفيف الميم للوزن (وكاف وحسن) والوقف لغة الكف واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها سكتة طويلة فان لم يكن بعدها شيء سمي بذلك قطعا (وهي) أي الوقوف المذكورة انما تكون (لما تم) معناه (فان لم يوجد) فيما وقف عليه (تعلق) بما بعده لا لفظا ولا معنى (أو كان) فيه تعلق به (معنى) لا لفظا (فابتدئ) أنت بما بعده في القسمين وقيل أما الوقف في الاول منهما (فالتام) سمي به لتمام الكلام وانقطاع

وختار

واختار الشاطبي أن القصر متعين حيث قال * وأما هما واو وياء فبعض بمد *ذكر من أن الحروف ذات الحركة عرض عليها ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحي أما باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء فلو قرئ بالقصر يكون لحنا جليا وخطأ فاحشا مخالفا لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة وكذا اذا زاد في المد الاصلي والطبيعي على مدها العرفي من قدر ألف بأن يجعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الائمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم فانه محرم قبيح لا سيما وقد يقتدي بهم بعض الجهلة ويستحسن ما صدر منهم من القراءة وأما اذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فانه مكروه وأما اذا كان في نفس واحد فهو أشد كراهة * ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد في حد المد أيضا ممنوع فمذهب الجمهور أن قدر المد الاولى خمس ألفات وقدر المد الطولى أربع ألفات وقدر مد المتوسط ثلاث ألفات وقدر المد فوق القصر ألفان ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولى أربع ألفات ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهي الى مرتبة القصر وهي ألف واحد ومذهب الصقلي أن المد الطولى ألفات ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف لكن الجعبري رد المذهب الاول في المتصل والمنفصل حيث قال ولا تحصيل لمن قال غايتهما خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثاني حيث قال وهذا أعدل وبه قرأت أقول والاولى أن يقول مراد الجمهور بالخمس بناء على ادخال المد الاصلي ومراد غيرهم بالاربع ما عداه فالخلاف لفظي لا حقيقي * والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات اجماعا فما يفعله بعض الائمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدع وأشد الكراهة وأما تقدير الهذلي الطولى بست ألفات وذلك في كلمة لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس بن سفيان وابن غلبون فنسبوه في ذلك الى الوهم كما قال المصنف رحمه الله في نشره والله أعلم ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد مه ايش وداود اذ ليس بعد ألفهما الا الياء والواو المتحركتان وهما ليسا من أسباب المد وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر وكذا عد غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكرنا اجمالا وانما اختلف باختلاف الاسماء فكل الصيد في جوف الفرا كما ورد عن سيد الورى هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المد وأراد به حرفه كقوله * وفي حاذرون المد * واستعمل القصر فيه أيضا وأراد به حذفه كقوله * وفي لابثين القصر * ثم اعلم أن الشارح المصري ذكر أن الساكن العارض بعمومه للقراء فيه ثلاثة مذاهب الاول الاشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراء الا المد وليس كذلك لقوله في الشاطبية * وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن * أي من السكون اللازمي لمقابلته بقوله * وعند سكون الوقف وجهان أصلا * مع ما فيه من الاشارة الى أن الوجهين أصلان وهما المد والقصر وهناك وجه فرع يتفرع عليهما مع عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما ليعدل الامر بالحط عن درجة الاولى وبالرفع في درجة الاخرى * ثم اعلم أن أسباب المد منها لفظي كما تقدم ومنها معنوي وهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وان كان أضعف من السبب اللفظي وعند القراء ومنه مد التعظيم في نحو لا اله الا الله ولا اله الا أنت وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى كما نص على ذلك أبو معشر الطبراني وأبو القاسم الهذلي وابن مهران وغيرهم ويقال له أيضا مد المبالغة قال ابن مهران وانما سمي مد المبالغة لانه طلب المبالغة في نفي الهية سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب معروف عند العرب لانها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا اله الا الله اشعارا بما ذكرناه ومما يدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ومد بها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال سمى بها نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر الى وجهه وفي الحديث عن أنس من قال لا اله الا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب قال الناظم

ما بعده عنه وأما في الثاني (فالكاف) سمي به للاكتفاء بالوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام (و) ان كان فيه تعلق بما بعده (لفظا) ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (الا رؤس الآي جوز) أي جوز الابتداء بما بعدها لورود السنة بالوقف على العالمين والابتداء بالرحمن الرحيم ولان رؤس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي وأما الوقف على ما فيه التعلق المذكور (فالحسن) سمي به لحسن الوقف عليه والمراد بالتعلق المعنوي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الاعراب كالاخبار عن حال الكافرين أو حال المؤمنين أو تمام قصة وباللفظي أن يتعلق به من حيث الاعراب ككونه صفة له أو معطوفا عليه فمثال الوقف التام واياك نستعين

على القصر وكلا المدرين منسيقور ابه على بهما وقد قال الاجمال الولد وخلى تعمل بقصر بجواز الله على

بروايته فليس فيه الا تقوية لمذهب القائل بهذا المفصل ولا يلزم منه أن يكون ممدوحها لمن يجوز قصر المنفصل

وبهذا ما صرح عليه الشاطبي وجمهور القراء والمأخوذ من طريق المصنف وكذا ما يلحق من المبالغة التي في

نحو لا ريب التي اشتهرت عن حمزة فانه لا يصح من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة بل هي رواية شاذة عند

أهل الدراية (ويعد تجويدك الحروف) بالاشباع أى وبعد معرفة تحسينك الحروف مفردة ومرتبة

وموصولة وموقوفة وتعميمنا أولى من تخصيص المصرى لها بحروف الهجاء واعتراضه على ابن المصنف في

تفسيره اياها بالكلمات فانه عدول عن الظاهر (لابد من معرفة الوقوف) أى لابد لك من معرفة أماكن

الوقوف (والابتدا وهى تقسم الى) بحذف همزة ال وكسر لامه لانتقاله و بسكون هاء وهى الرابعة الى

الوقوف وتقسم بصيغة المجهول مخففا وفى نسخة ضبطا بكسر هاء وهى وسكون يائها وتقسم بتشديد سينها

والظاهر أنه غيره وزن الابتصر الابتداء (تام وكاف حسن تفصلا) بضم الصاد تمييز كما اختاره الرومى

و بفتحها جملة مستأنفة كما أشار اليه ابن المصنف بقوله أى تبين تقسيم الوقوف كأنه للاطلاق وخفف ميم

تام ضرورة وفى نسخة وهى تقسم اذن ثلاثة تام وكاف وحسن فمعنى اذن أى حينئذ فهو ظرف لتقسم كما

صرح به الرومى وقال الشيخ زكريا وتبعه المصرى زائدة وفيه أن اذا الزائدة لا تكون منونة ونصب

ثلاثة على المفعولية من تقسم وحذف الى لدلالة الحال عليها وقوله تام مخفف خبر مبتدأ محذوف هو وهى

وكاف بكسر الفاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كاعراب قاض مرفوعا وحسن بالسكون

وقفا وهذه النسخة هى أصل الشيخ زكريا وخالد الازهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجمعها

باعتبار تنوعها يعنى فى محل واحد من الاسكان والروم والاشمام ووحد الابتداء لانه غير متنوع أى كذلك

والاظهر أن الوقوف مصدر كالابتداء ففى القاموس وقف يقف وقوفا دام قائما والموقف محل الوقوف

ولا يبعد أن يقدر مضافا فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فالمعنى معرفة المواقف والمبادى أو

يراد بهما المعنى المصدرى أى معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والوقف عن الشئ

ترك الاتيان به ولهذا سمى فى الاصطلاح وقفا لانه وقف عن الحركة أى تركها وفيه أن هذا الحد غير جامع

لانه لم يشمل الكلمة التى يكون آخرها ساكنا من أصلها كلم يلد وان وقف ونحوها فالاولى أن يقال لانه وقف

على الكلمة ولم يتعدها (وهى لما تم فان لم يوجد) بالاشباع (تعلق أو كان معنى فابتدى) أى وهذه المواقف

المذكورة انما تكون لما تم معناه لا لما كمل مبناه * والحاصل أن هذه الوقوف انما تم الكلام عليه من

حيث ولو ركنى الجملة من المسند والمسند اليه ثم يقسم ذلك التمام الى ما فصله فى مقام المرام بقوله فان لم يوجد

لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبنى ولا معنى أو يوجد له تعلق به معنى لا مبنى فابتدى أنت بما بعده فى

القسمين المذكورين اذا وقفت على ما قبله فى الصنفين المسطورين فقوله ابتدى عطف على مقدر أى قف

حينئذ على ما تم فابتدى بما بعده قال الرومى هو أمر حذف الهمزة من آخره وأشبع الدال للوزن وفيه أنه

لا وجه لحذفها مجانا فالصواب أنه ابدال الهمزة الساكنة على قاعدة حمزة وهشام وقفا فينبغى أن يكتب بالياء

بعد الدال ليكون دالا على الاعلال

*(فالتام فالكافى ولفظا فامنعن * الا رؤس الآى جوز فالحسن)*

الفاء الاولى للتفصيل أو للتفريع وما بعدها للترتيب فى التنويع وفيه لف ونشر مرتب فى الصيغ وتقدير

الكلام وقل أما الوقف على الاول منهما فالتام سمى به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه فى المعنى وأما الوقف على

الثانى فالكافى وسمى به للاكتفاء فى الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام ولفظا عطف على معنى فى البيت

السابق أى وان كان فيه تعلق لما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتى

فى تحقيق التعلق وقوله فامنعن بالنون الساكنة المخففة دخلت على الامر للتأكيد والفاء لانه جواب الشرط

وأولئك هم المفلحون

وأكثر ما يوجد فى الفواصل

ورؤس الآى وقد يوجد

قبل الفاصلة نحو وجعلوا

أعزة أهلها أذلة اذ قوله

أذلة هو آخر كلام بلقيس

وكذلك يفعلون هو رأس

الآية وقد يوجد بعد

انقضائها نحو وانكم

لتمرون عليهم مصبحين

و بالليل اذ رأس الآية

مصبحين وتمام الكلام قوله

وبالليل لانه معطوف على

المعنى أى بالصبح وبالليل

وكذا عليها يتكئون وزخرفا

فان رأس الآية يتكئون

وتمام الكلام زخرفا لانه

معطوفا على سقفا ومثال

الكافى لا ريب فيه ومما

رزقناهم ينفقون ومثال

الحسن الحمد لله فالوقف عليه

حسن لان المعنى مفهوم ولا

يحسن الابتداء بما بعده

لكونه تابعا لما قبله وليس

رأس آية (وغير ما تم) معناه

المقصود والمعنى فامتنع الابتداء حينئذ بما بعده بل ابتدئ بما قبله الا رؤس الآى التى فيها التعلق اللفظى يجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحمن ولأن رؤس الآى بمنزلة فواصل السجع فى النثر وفى مرتبة القوافى بالشعر من حيث انها محال التوقف وقوله فالحسن فالفاء بناء على أنه جواب ان المقدرة أى وان كان التعلق لفظا فوقفها الحسن أو فاسم وقفها الحسن فاذا عرفت ذلك فاعلم أن الوقف على ما فيه التعلق اللفظى مطلقا يسمى بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل فى الابتداء بما بعده فقوله الحمد مثلا لفظا غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة وأما الحمد لله فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده فلا بد أن يعيد ما قبله كله أو بعضه وأما رب العالمين فوقفه حسن أيضا لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤس الآى على خلاف فى أن الوقف على مثله أولى أو وصله بما بعده من أهله أعلى وسيجيء تحقيقه وكذلك الكلام على الرحيم وأما الوقف على مالك يوم الدين فكاف وكذا على نستعين فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الاولى قال ابن المصنف والوقف التام عند تمام القصص وأكثر ما يكون موجودا فى الفواصل ورؤس الآى كقوله تعالى وأولئك هم المفلحون زاد الشيخ زكريا وإياك نستعين وفيه بحث والله هو المعين وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا أعزة أهلها أذلة قال ابن المصنف وهذا الوقف تام لانه انقضاء كلام بلقيس وهو ليس رأس آية اه يعنى قوله تعالى وكذلك يفعلون ابتداء كلام من الله شهادة على ماذكرته وفيه أن له تعلقا معنويا فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين ان قوله وكذلك يفعلون أيضا من كلامها تأكيدا لما قبلها فالوقف على أذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف أيضا لان ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوى بما قبله ثم قال وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل لانه معطوف على المعنى أى فى الصبح والليل يعنى فيهما وفيه البحث السابق اذ من جملة التعلق المعنوى قوله أفلا تعقلون فهو وقف تام وما قبله كاف ثم قال وأما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ فنحو قوله حوست عليكم أمهاتكم والابتداء بما بعد ذلك فى الآية كلها وفيه أن الظاهر ان ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظى فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل فى سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن وفيه أن رؤس آى هذه السور المختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له المام بالمبانى العربية والمعانى التفسيرية خصوصا فى فواصل سورة الجن فان أرباب الوقوف جعلوا الخلاف فى جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد الواو وفيها وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لا ريب فيه وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينافيه فبعضهم وقف على لا ريب بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثيرا بلا شك وأن قوله فيه خبر مقدم بقوله هدى للمتقين أى هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه بناء على انه خبر لا وان هدى خبر مبتدأ محذوف تقديره هو هدى أو ذو هداية وسمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة بمعنى أنه اذا وقف على الاول يصل فى الثانى أو بالعكس فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما وأمثال ذلك فى القرآن مواضع جمعها بعضهم * ثم اعلم أن الوقف على رؤس الآى سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل الى أم سلمة رضى الله تعالى عنها كان اذا قرأ قطع آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف قال ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل فى هذا الباب أقول فظاهر هذا الحديث أن رؤس الآى يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظى أم لا وهو الذى اختاره البيهقى وقال أبو عمرو وهو أحب الى لكنه خلاف ما ذهب اليه أرباب الوقوف كالسجاوندى وصاحب الخلاصة وغيرهما من أن رؤس الآى وغيرها فى حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه ولذا جعلوا رمز لا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الآى بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقوف فوقها

الوقف عليه (قبيح) كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى الناصب دون منصوبه وعلى الشرط دون جوابه وعلى الموصوف دون صفته اذا لم يتم معناه بدونها وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف (وله) أى القارئ (الوقف) على ذلك وفى نسخة يوقف أى ولاجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه (مضطرا) لعى أو غيره (و) لكن (يبدأ) بما (قبله) أى من الكلمة التى وقف عليها ليصل الكلام بعضه ببعض وأقبح من الوقف على ماذكر من الامثلة الوقف على قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا وعلى قوله وقالت اليهود والنصارى فان وقف عليهما مضطرا فلا يبتدئ بقوله ان الله فقير ولا بقوله نحن أبناء

وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره صلى الله عليه وسلم بل فرقوا في رؤس الآي بحسب اختلاف القراءة المقتضي لاختلاف الاعراب الموجب التعلق وعدمه فوقفوا في سورة ابراهيم على قوله تعالى العزيز الحميد اذا قرأ النافع والشامي برفع ما بعده ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الاعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشان وأهمل أمره قراء العرب في هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي قدس سره السامي بطريق اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكأنهم قضاء لما ضيعوا أوقاف كل مكان رفعوا أيضا وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الاعراب كأن يكون صفة أو معطوفا بشرط أن ما يكون ما قبله كلاما تاما وأما التعلق المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شئ من تعلقات الاعراب كالاخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلا فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى ولهم عذاب عظيم ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله والله على كل شئ قدير حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى وقد اعتنى أبو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لانواع الوقف من التام والكافي والحسن في جميع السور وأما قول الازهري والمختار أن التام والكافي حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخروج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبني على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء

(وغير ما تم قبيح وله * يوقف مضطرا ويبدأ قبله)

يبدأ بصيغة المجهول وسكن همزته ضرورة ثم أبدل ألفا وقال اليمني الهمزة في يبدا ساكنة على نية الوقف كما في رواية قنبل يسبأ وضبط الرومي بصيغة الفاعل حيث قال ويبدأ القارى لكنه خلاف الظاهر للاحتياج الى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ ويوقف على ما فيه من نظام المرام وفي أصل زكريا الوقف مضطرا بفتح همزة أل للابتداء وقال التقدير للقارى الوقف على ذلك وفي نسخة يوقف أى ولاجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرا الخ وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر وهو كذلك في النسخ باعتبار الاكثر ومعنى البيت مجملا أى غير ما تم من الكلام قبح الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار دون وقت الاختيار والانتظار والاضطرار فالمراد بالاضطرار أعم من الحقيقي والحكمي في الاعتبار وقوله مضطرا حال من الواقف بناء على نسخة الوقف ومن الوقف على نسخة يوقف ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرا للعلة والاظهر أنه صفة مصدر محذوف أى يوقف وقفا مضطرا اليه وحصر وغيرهما لكن حينئذ يبدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة التى وقف عليها وبيان تفصيله بحسب تمثيله ان الوقف على الحمد قبيح وكذا على بسم الله كما صرح به ابن المصنف وأما ما سبق من المصري أن الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام لفظا قبيح منه فات الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن لانه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدر كلام تام كما ورد في أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام وانما يقبح الوقف على بسم لانه لا يعلم لاى شئ أضيفته وكذا الوقف على المضاف دون المضاف اليه والصفة دون الموصوف والرافع دون المرفوع والناصب دون المنصوب والمنصوب دون الناصب وكذا الوقف على المعطوف دون ما عطفته عليه وعلى ان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى كان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى ظننت وأخواتها دون منصوباتها وعلى صاحب الحال دونها وعلى المستثنى منه دون الاستثناء وعلى المفسر دون المفسر وعلى الذى وما ومن دون صلاتهن وعلى صلاتهن دون معمولاتهن وعلى الفعل دون مصدره وعلى مصدره دون آلته وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه وعلى حروف الشرط دون المشروط وعلى المشروط دون الجزاء وعلى الامر دون جوابه الا أن يكون القارئ مضطرا فانه يجوز الوقف حال اضطراره كانقطاع نفس ونحوه لكن

الله بل يبتدئ بما وقف عليه فان لم يفعل فقد أساء (وليس في القرآن من) زائدة (وقف وجب) وفي نسخة لا يجب حتى اذا تركه القارئ يأثم (ولا حرام) حتى اذا فعله يأثم (غير ما له سبب) لان الوقف والوصل لا يدلان على معنى حتى يختل بتركهما فان كان له سبب يستدعى تحريمه كأن قصد الوقف على وما من اله واني كفرت ونحوهما من غير ضرورة حرم ومع عدم القصد فالاحسن أن يجتنب الوقف على ذلك للايهام ويجوز رفع حرام عطفا على محل وقف لانه اسم ليس وجره عطفا على لفظه ومثله لفظة غير فان رفع رفعت وان جر جرت ويجوز نصبها حالا ولما كان القارئ يحتاج في الوقف الى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله (واعرف لمقطوع

أو او قفي يتدئ من الكلمة التي وقف عليها أيضا اذا حسن الابتداء بها كذا ذكره المصنف ولعله مبنى
على أن التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه
الى أنواع التعلق فمعنى التام استيفاء الكلام المسند والمسند اليه ثم رد على ابن المصنف في اطلاق أمثلته
اذا وقع شيء منها في رؤس الآى فانه ليس الوقف عليها بقبيح اجماعا وانما اختلفوا في الوجه الاول وكذا يرد
على قوله وعلى المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه أن الوقف على قوله حرمت عليكم أمهاتكم هو
الكافى ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله والله ورسوله وكذا يرد على قوله وعلى الموصوف دون
الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال واعلم أن من الوقف القبيح الوقف على
غير من غير المغضوب عليهم وعلى اله من اله الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجاوندى على
ما قبل هذه الكلمات لا أى لا وقف فليت شعرى هل نهاك من الوقف على رؤس الآى الذى هو سنة وأمرك
بالوقف على المضاف دون المضاف اليه من غير وأما يعنى وتخالف السنة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة
بسد تعلم الآى وتارة قبلها السكون كتابة لا على رؤس الآى وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من
ليس له الدراية أن الوقف على أنعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك فهذا نقل باطل ليس فيه
وجه طائل وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على والسماء ذات الرجع مبطل للصلاة وكفر لمن خرجها
تعمدا فمن أقبح الروايات لانه يخالف لاجماع أرباب القرا آت وقواعدهم المأخوذة من الاصول العربية
لاسيما وقد وردت الاحاديث النبوية بخصوص رؤس الآى القرآنية ثم قال وأقبح من هذا الوقف على قوله
لقد سمع الله قول الذين قالوا لقد كفر الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وقالوا ومن افكهم
ليقولون وهم مهتدون ومالى ومن يقل منهم ومن الخاسرين فبعث الآن قالوا أبعث والابتداء بقوله تعالى
ان الله فقير وان الله هو المسيح بن مريم ويد الله مغلولة والمسيح ابن الله واتخذ الله ولدا الله ولا أعبد الذى
فطرنى وانى اله من دونه والله غرتهم أو انه بشر الآن المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت أما الابتداء
في المثالين الآخرين فانه يشتبه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام ونظام
المرام وأما في سائر الامثلة فالوقف ليس بقبيح فضلا من أن يكون أقبح وانما القبيح في غاية القبح هو الابتداء
بما بعده لما يتفرع على الابتداء من توهم الانشاء وسيأتى تحقيق أساس ذلك البناء ومن هذا القبيل الوقف
على نحو قل يا أيها الكافرون لا والابتداء بقوله أعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبح الوقف على قوله فبهت
الذى كفر والله والذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله وانه الله لا يستحى وان الله لا يهدى ولا يبعث
الله وشبهه لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده أقول وانما قال ومثله وصله عما قبله لان الوقف على هذه
المواضع قبيح بعد الما يترتب عليه من قبح العطف أو ترك المفعول وأما الابتداء بما بعده فليس بقبيح بخلاف
الأمثلة التى قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع الى ما قبله و يصل الكلام بعضه
ببعض فان لم يفعل أثم انما يستقيم في الامثلة الأولى وأما في الامثلة الثانية فينبغى أن يعود فالعود أحمد ثم قال
وكان ذلك أى الابتداء في القسم الاول والوقف في الثانى من الخطا العظيم الذى لو تعمده متعمد لخرج بذلك
من دين الاسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلا به سبحانه أقول وأما قول قاضيخان من
علمائنا الحنفية في فتاواه وان غير المعنى تغيرا فاحشا بأن قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء
ونصب العلماء وقرأ أن الله برىء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما أشبه ذلك مما لو تعمده يكفر
واذا قرأ خطأ أفسدت صلاته في قول المتقدمين فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة قراءة الشاذة ووجوه
القواعد العربية اذ نصب العلماء روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى امام الفقهاء ووجه بأن يخشى بمعنى
يعظم على قاعدة التجريد فان الخشية خوف مقرون بالتعظيم ووجه كسر رسوله المقروء في الشواذ أيضا
بأن واوه للقسم أو وجه الجوار كما ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل في غير موضعه وفصل في غير

وموصول) بزيادة اللام
للتأكيد (و) أعرف (تاء)
التأنيث التى تكتب تاء
مجرورة لا هاء مربوطة كما أن
ذلك موجود (في مصحف
الامام) عثمان بن عفان
رضى الله تعالى عنه الذى
اتخذه لنفسه (فيما قد أتى)
رسمه فيه ثم بين المواضع التى
يحتاج القارئ في الوقف الى
معرفتها من ذلك فقال
(فاقطع بعشر كلمات) يعنى
فاقطع كلمة أن الناصبة
للاسم أو الفعل بان ترسمها
مقطوعة عن لا النافية في
عشرة مواضع وهى (ان
لا ملجأ) في التوبة (و)
أن لا (لا اله الا) هو
بهود (و) أن لا (تعبدوا)
الشيطان في (يس) وأن
لا تعبدوا الا الله (ثانى
هود) بخلاف أولها فانه
موصول وأن (لا يشركن)
بالله شيأ في الممتحنة وأن
لا (تشرك) بى شيأ في الحج

موهم معنى فاسدا لا يتغير المعنى تغيرا فاحشا بأن يقف على الشرط دون الجزاء نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات ووقف ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو فصل بين الصفة والموصوف نحو ان شرقه الله كان عبدا
ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلاته لأن مواضع الفصل والوصل لا يعرفها
الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ الله لا اله ثم يبتدئ بقوله الا الله أو الا هو أو قرأ وقالت
اليهود ويقف ثم يبتدئ بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا تفسد صلاته وقال بعضهم تفسد اه
وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لا تفسد صلاته بالاجماع (أقول)
ولعل وجهه ما روي عن عبد الله بن المبارك وأبي حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان
عدم فسادها لما فيه من ضرورة سبق اللسان ثم قال في الخلاصة ولو لم يقف عند قوله انهم أصحاب النار بل
وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبيح اه ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو
علامة الوقف اللازم على قوله أصحاب النار لأن في وصله ايهام ان يكون ما بعده صفة لما قبله وهو يغير المعنى
تغيرا فاحشا الا ان قصد ذلك المعنى يكون كفرا وبهذا التقرير وما سبق من التحرير تبين معنى قول
الناظم النحرير (وليس في القرآن من وقف وجب) وفي نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي
فيجوز وصل الكلمات من أولها الى آخرها في القرآن العظيم ولا يكون نفعا له تارك الواجب عليه يعني أنه
يأثم بترك الوقف لديه وانما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ويستحب له بالملزوم العرفي مراعاة الوقوف
القرآنية لما ورد أن عليا كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل تجويد
الحروف ومعرفة الوقوف ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدنا
ليؤتى الايمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فنتعلم حلالها وحرامها وأمرها
وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها قال الناظم ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته
وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برهان على أن تعلمه اجماع من الصحابة رضي الله عنهم وصح بل تواتر
عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا الا
بعد معرفة الوقف والابتداء وقال الامام أبو زكريا الوقف في الصدر الاول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء
مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الأعصار واورد به الأخبار الثابتة
والآثار الصحيحة ففي الصحيحين ان أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول
الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث وروي أن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما وقال
من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم بئس الخطيب أنت
قال بعضهم انما قال ذلك لقبح اللفظ وكان حقه أن يقف على رشد أو على غوى أو يصل الجميع فانظر كيف كره
قبح اللفظ وان كان مراده المسير لا الشر اه ولا يخفى أن قوله وما ينبغي أن يوقف عنده منها لا يبعد أن يراد
بها الآيات المتشابهة في معناها فليس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطلح عليه (ولا حرام غير ماله سبب)
يجوز رفع حرام على أنه معطوف على محل من وقف لانه اسم ليس وجره العطف على لفظه كما قرئ بالوجهين
في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه ما لكم من اله غيره لكن الجمهور بالرفع وأما غير في البيت
فتابع لحرام في اعرابيه وجوز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء أيضا وحاصل معنى البيت بكماله انه
ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف حرام يأثم بوقفه لانهما لا يدلان على معنى فيختل
بذهابهما الا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب يقتضي تأثيمه كأن يقصد الوقف على ما من اله واني
كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة اذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه واذا لم يقصد فلا يحرم عليه
لا الوصل ولا الوقف في مبناه وأما غير الواقفين على معناه ففي الامر سعة عليهم اذ لا يتصور القصد اليهم لكن
الاحسن مع عدم القصد أن يجتنب الوقف على مثل ذلك مطلقا للايهام على خلاف المرام لا سيما اذا كان

وأن لا (يدخلنها) اليوم في
ن وأن لا (تعلوا على) الله
في الدخان و (أن لا يقولوا
على الله الا الحق) وأن
(لا أقول) على الله الا الحق
كلاهما في الاعراف وما
عدا العشرة نحو ألا تعبدوا
الا الله انني لكم والا يرجع
اليهم قولا وألا تزر وازرة
وزر أخرى موصول لا ترسم
فيه النون واقطع (انما)
في قوله تعالى وان ما نرينك
بعض الذي نعدهم (بالرعد)
وما عداه نحو واما نرينك
بيونس وغافر واما تخافن
بالانفال واما ترين من
البشر أحدا بمريم موصول
(و) أما (المفتوح) الهمزة
(صل) ميم أم منها عما الاسمية
نحو أما اشتملت عليه أرحام
الانثيين في الانعام وأما
يشركون وأماذا كنتم
كلاهما في النمل (ومن
ما ملكت) في الاعراف
(اقطعوا) وما عداه نحوهما

[illegible] التمام [illegible] من علمائنا المتقدمين وأعلى أن الخطأ إن كان في الإعراب لا يفسد
[illegible] القارئ وإن كان [illegible] أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب قال قاضي خان وما قاله
المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط لأنه لو تعمد ذلك يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام
فيكون متكلما بكلام الناس الكائن [illegible] وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا بما ليس بكفر فكيف وهو
كفر قال شارح المنية ولا يخفى [illegible] منزلة القارئ يعتبرها بما ليس مذكورا عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين
في بعض [illegible] وهو مذكور للإمام الكامل في اللغة وهو العربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير لا يعلم
ما اعتقاده كفر وما هو متغير فاحشا أو غير فاحش ثم قالوا وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن
أراد أن يقول الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر فقال حمد لله أو لم يتذكر فترك الباقي
وانتقل إلى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ
قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان أقول وفيه بحث لأن المثال المذكور لا يصلح أن
يكون للقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة فإن لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها
بمدخولها صار كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدها وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها بها فالمثال
اللائق فيما نحن فيه أن يقول الحمد لله بأن يقف على الميم ويبتدأ بالدال فتأمل في تحقيق تصوير المثال قال
وأما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضا لعموم البلوى
بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة إلى
الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد إن تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ لا إله ووقف
وابتدأ بقوله إلا الله وهذا مثال الوقف أو قرأ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ بقوله
وإياكم أن اتقوا الله أو قرأ يخرجون الرسول وابتدأ بقوله وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم وأمثال ذلك مما
تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك والله أعلم ثم قال ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ إياك نعبد
وإياك نستعين بوصل كاف إياك بالنون أو قرأ إنا أعطيناك الكوثر وما أشبه ذلك فإن صلاته لا تفسد على
قول العامة من العلماء قال قاضي خان وإن تعمد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لأن من ضرورة وصل
الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بالثانية قال في فتاوى حجة المصلي إذا وصل في الفاتحة إياك نعبد وإياك
نستعين لا ينبغي أن يقف على إياك ثم يقول نعبد بل الأولى والأصح أن يصل إياك نعبد وإياك نستعين قال
صاحب المنية وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته والظاهر أن مراد هذا القائل إنما هو عند السكت على إيا
ونحوها وإلا فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم هذا وبعض المشايخ فصلوا وقالوا إن علم
القارئ أن القرآن كيف هو أي علم أن الكاف من الكلمة الأولى لا من الثانية إلا أنه جرى على لسانه هذا
الوصل لا تفسد صلاته وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك أي أن الكاف مثلا من الكلمة الثانية تفسد
صلاته لأن ما قرأ ليس بقرآن نظرا إلى ما أراده والصحيح قول العامة لأن هذه كلها تكلفات باردة وإذا اتسق
اللفظ فلا عبرة بالإرادة أقول وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القرآن في سورة الفاتحة الشيطان كذا من
الأسماء في مثل هذه التراكيب من البناء غلطا فاحش وإطلاق قبيح ثم سكتهم عن نحو دال الحمد وكاف إياك
وأمثالها غلط صريح ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس والسكت قطع
الصوت زمانا أقصر من زمن التنفس ثم الوقف اختياري وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب فيجهانه
واضطراري وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته واختباري وهو ما عنه الأستاذ
بقوله كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءاته وانتظاري وهو أن يقف على كلمة ليعطف
عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته * ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافيا على إعراب وتفسير وغير كاف على
آخر نحو قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله فإنه كاف على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة

يقولون وعما يشركون
وهم يتساءلون وعما قليل
موصول و (اقطعوا من ما
ملكت أيمانكم (بروم)
أي بسورة الروم (والنسا)
وأنفقوا من ما رزقناكم
بالمنافقين لكن (خلف)
ماق (المنافقين) ثبت في
بعض المصاحف مقطوع
وفي بعضها موصول ووجه
القطع فيه وفيما يأتي مما
اختلف فيه كون الأصل
انفصال إحدى الكلمتين
عن الأخرى ووجه الوصل
التقوية وقصد الامتزاج
وفي نسخة بدل مما بروم
والنساء مما ملكت بروم النسا
(أم من أسسا) بألف
الاطلاق أي واقطعوا أم
من قوله أم من أسس بنيانه
بالتوبة ومن قوله أم من
يأتي آمنا في (فصلت) ومن
قوله أم من يكون عليهم
وكذا في (النساء) ومن
قوله أم من (خلقنا في الذبح)

[illegible]
وأبو حاتم وغيرهم قال تعالى والراسخون فى العلم يقولون آمنا به فعندهم الوقف
كاف على والراسخون فى العلم فانه عندهم معطوف عليه وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب
ومن تبعه والمعتمد هو الاول وعند أرباب الوقوف هو المعول والاوفق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة
للايماء الى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد وأما جعل المصرى الوقف على الجلالة تاما
فغير تام لان ما بعده له تعلق معنوى بما قبله بل عند المحققين من أرباب التفسير اثبات تعلق المعنى فى
جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين الصور من سائر الكلمات * والحاصل ان الناظم جعل
الوقوف على ثلاث مراتب تبعا لابى عمرو الدانى وأما السجاوندى وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافى
لكن جعلهما على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطاء حيث لم يجوز فيه الوصل ومن وقف جائز وهو صلة
والاولى وقف ورمزه الجيم ومن وقف يجوز وصله أولى ورمزه الزاى وجعل لطول الكلام وقفا سماه
مرخصا ورمزه الصاد وجعل بعض أنواع المطلق وقفا لازما ورمزه الميم وذلك لما كان فى وصله حصول خلل
فى المعنى نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله فان حال الوصل قد يتوهم أن قوله يخادعون قيد النفى
لكونه وصفا أو حالا والصواب أنه استئناف ونحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله وانا نعلم ما يسرون
فان وصله موهم ان القول هو ما بعده وليس كذلك بل القول مقدر أى فينا أو فيك أو فى كتابنا ثم الجملة
استئنافية معللة لنفى الحزن وتسلية له صلى الله عليه وسلم وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة
نحو قوله تعالى يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيعذب ويغفر ووقف حسن لمن جزمهما
لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع فى القرآن مثله وقد سبق
سؤال من بعض فضلاء اليمن فى الفرق بين قوله تعالى والى عاد أخاهم هودا وبين قوله سبحانه والى ثمود
أخاهم صالحا حيث جعل رمز الوقف على الاول مطلقا وعلى الثانى لازما مع أن ما بعدهما قال يا قوم اعبدوا
الله ما لكم من اله غيره بلا تفاوت فى الموضعين فقلت لان الاول علم جامد لا يصلح ان ما بعده وهو قوله قال
يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره وصف له بخلاف الثانى فانه علم مشتق وقع فى صورة النكرة فقد يتوهم
أن ما بعده نعت له ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظرهم فى التعبير وكمال حذاقتهم فى علم التفسير ان
السجاوندى جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والارض
وما بينهما ورب المشرق والمغرب وما بينهما مطلقا وعلى قوله سبحانه وتعالى فى الدخان رب السموات والارض
وما بينهما لازما مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى ان كنتم موقنين وقد بادر صاحب الخلاصة وجعل رمزهما
مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رمزهما وأقول الصواب هو الاول لان الوصل
فى الآية الاولى ليس بموهم خلل فى المعنى بخلاف الآية الثانية لان ما قبلهما فيه خطاب النبى صلى الله عليه
وسلم حيث قال تعالى انا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم ان الخطاب فى كنتم له صلى الله عليه
وسلم على طريق التعظيم أوله ولأمته على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخى فى الحرمين
الشريفين أعنى شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور أبى الحرم المدنى وشيخ القراء بمكة الأمينة أستاذنا
المبرور سراج الدين عمر الشوافى اليمنى فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين
وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة فى وقف اللازم والعوام يحسبون أنه واجب ووصله حرام ويغفلون أنه مقيد
بما ذكره الناظم من سبب فصد المخالف المرام وقد صنفت كتب فى الوقوف القرآنية بعضها مدا بيان اعراب
المبانى واعراب المعانى والمصاحف المصححة المقروءة على قراء العجم مرموزة فى مشتبهات المثانى فان قلت
ما وجه أرباب الوقوف انهم كتبوا لا فى بعض المواضع ولم يستثنوا بعدم كتابة رمز الدال على نفى الوقف فى
أكثرها قلت لان تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عما بعدها فنبهوا على خلاف

أى الصافات سميت به لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وما عدا ذلك نحو أمن لا يهدى وأمن خلق السموات والارض وأمن يجيب المضطر اذا دعاه موصول واقطعوا (حيث) من قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره فى موضعى البقرة (و) اقطعوا (أن لم المفتوح) همزته حيث وقع نحو ذلك أن لم يكن ربك أيحسب أن لم يره أحد و (كسر انما) يعنى واقطعوا ان ما المكسورة من قوله تعالى ان ما توعدون لآت فى (الانعام) بنقل حركة الهمزة الى اللام والا كتابتها من همزة الوصل وما عداها نحو انما صنعوا كيد ساحر وانما توعدون لواقع موصول (و) اقطعوا أن ما (المفتوح) همزته من قوله تعالى وأن ما (يدعون) من دونه (معا)

[illegible] الاجماع

[illegible] وكذا الراء [illegible] وشى

[illegible] والسائل [illegible] الاستئناف ثم اعلم أنه قد يقع

الوقف [illegible] على آخر نحو قوله تعالى هدى للمتقين فانه ان جعلت الموصول بعده صفة له

فالوقف حسن وان جعلته خبرا أو نصبا بأولى القطع أو مبتدأ فالوقف كاف ونظائر هذه الاختلافات

في اعراب الآيات وسائر الكلمات بحسب الفهوم والروايات تجمع منهاج الهداية ومعراج الرواية مما لا تحقق

التلاوة على وجه الغاية والنهاية وأما اذا لم يلاحظ الاعراب والمعنى فقد يقع الواقف في خطأ المعنى كما اذا

وقف على نحو قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولأبويه وكذا الوقف على لا تقربوا الصلاة وكذا

فويل للمصلين وان كان رأس آية بقول بعض على نحو رب العالمين لما بينهما من الفرق الجلي

المعنوي وأما قول المصري الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله أقبح فليس بصحيح لأن الوقف على ختم الله

حسن الا أنه يبتدأ بما قبله والابتداء به حسن من الابتداء قبله لما لا ثم قوله وقد يكون الوقف حسنا

والابتداء به قبيحا نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا قبيح للفصل بين المبتدأ والخبر

ولأنه يوهم أن الاشارة الى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير ففيه تنبيه حسن الا أن الأتم منه وصل مرقدنا

فان وقفه عند أرباب الوقوف لازم لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص

من عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبنى ولأن

هذا أو ما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فتأمل فانه موضع

تحقيق ومحل تدقيق كما اختار السكت أيضا على قوله في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وغيره يجعل وقفه

مطلقا مع أنه من رؤوس الآي ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول من وقفه مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا

يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج

قيما وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة ترفع هذا الوهم وانما قيما حال

اما من اسم محذوف هو وعامل أي أنزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على

الثاني على ما ذكره المعنى (واعرف لمقطوع وموصول وتا) أي كن عارفا بها وعالما بمواضع اختلافها

وقدم المقطوع لأنه الأصل الموضوع (في مصحف الامام فيما قد أتى) والمراد بالتاء هاء التأنيث التي

كتبت بالتاء المجرورة وحقها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم

العثماني وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية ونخرج بما قررنا نحو قالت

والمؤمنات فانه لا خلاف فيهما رسما ووقفا عند جميع القراء والمراد بمصحف الامام هو مصحف أمير المؤمنين

عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه كما توهمه

بعضهم على ما ذكره الشيخ ثم لعله أراد الشارح اليمني حيث قال هو المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه

أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص اه وهو وهم اه اذ هو أمر زيد بن ثابت

كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها الى مواضع مختلفة واختار واحدا منها لنفسه

ولأهل المدينة وما بقي منها أتى والأظهر أن المراد بمصحف الامام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة

ولما أرسله الى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها واللام لمقطوع زيدت لتأكيد التعدية والتقوية نحو قصر

تاء كوقف حمزة وهو مجرور والعطف على مثله فيما قبله وقد أبعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال

واعرف تاء التأنيث الخ وكذا قول المصري انه يحتمل أن يكون بمعنى على والتقدير اعرف الوقف على

أي في المصحف ولقيمة (وصلت بمعنى الاتصال) بدرج الهمزة (وفصل) أي وفي الانفصال والفصل بين قوله تعالى في الأول واعلموا أنما غنمتم من شيء وقوله في الثانية انما عند الله هو خير لكم (وقعا) بألف الاطلاق وما عداهما نحو فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين موصول (ب) اقطعوا لام وآتاكم من (كل ما سألتموه) بابراهيم (واختلف) في قطع كلما (ردوا) الى الفتنة بالنساء وكلما دخلت أمة بالأعراف وكلما جاء أمة رسولها كذبوه بالمؤمنين وكلما التي فيها فوج بالملك وما عدا ذلك نحو أفكلما جاءكم رسول وكلما نضجت جلودهم وكلما أوقدوا نارا للحرب موصولة وقد نبه الزجاجي على أن كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطا فمقطوعة

المقطوع أو الموصول ليس في محله لأن المراد ههنا معرفة المقطوع مع الاتفاق [illegible]
الوقف والوصل فرعا وأما قول ابن المصنف ومن تابعه الرومي انما يعني في كقوله تعالى والشيخ الموزون من الكشط
ليوم القيامة فليس في محله وانما قال المصري ولا معنى لقول القائل وافرقتا في المقطوع لكني أقول يمكن
أن يقال التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتاء كائنة في مصحف الامام فيما قد وصل وجه الينا
من طريق علمائنا الاعلام وهو الحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام ثم اعلم أن الناظم من جملة المرسوم
وهو كثير صنف فيه كتاب المقنع لابي عمرو الداني ونظمه الشاطبي في الرائية وهي مشهورة ومبسوطة وانما
اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المنافع المشهورة أما في المقطوع فانه يجوز الوقف على
الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول فانه لا يجوز فيه كلاهما وأما تاء التأنيث فلما
تقدم والله أعلم ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس
من الهجاء فقال لا الا على الكتابة الاولى وقال أبو عمرو الداني ولا مخالف في ذلك من علماء الامة وهذا معنى
قول الشاطبي في الرائية * وقال مالك القرآن يكتب بالكتاب الاول لا مستحدثا سطرا *

(فاقطع بعشر كلمات أن لا) ضبط بتنوين كلمات واضافتها والثاني يحتاج الى التقدير أي اقطع أن في عشر
كلمات أن لا والاول أسلس في المبنى وأحسن في المعنى فان لا مفعول اقطع أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هي
أن لا حال كونها مقارنة (مع ملجأ ولا اله الا) فالاول قوله تعالى في التوبة أن لا ملجأ من الله والثاني قوله
في هود أن لا اله الا هو وفتح ملجأ على الحكاية ويجوز جره منونا على الاعراب أو الضرورة وفي نسخة ملجأ
أو لا اله الا وهي أولى كما لا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون أن الناصبة للفعل
وأن الناصبة للاسم عن لا النافية في عشرة مواضع اهـ وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضا والظاهر أن يقال
نون المفتوحة المخففة عن لا النافية الداخلة على الاسم كما تقدم والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله
(وتعبدوا يس ثاني هود لا) أي وأن لا تعبدوا الشيطان الواقعة في سورة يس فنصب يس على الظرفية وكان
حقه أن يقول وثاني هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة وهو المراد به قوله تعالى أن لا تعبدوا
الا الله واحترز بثانيها من أولها فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله (يشركن تشرك يدخلن تعلوا
على) أي على لا يشركن بالله شيأ في الممتحنة وأن لا تشرك بي شيأ في الحج وأن لا يدخلنها اليوم في ن وخفف
نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسما ضرورة للوزن وأن لا تعلوا على الله في الدخان
وقيد على بالالف احترازا عما في سورة النمل ألا تعلوا علي بتشديد الياء (أن لا يقولوا لا أقول) أي أن لا يقولوا
على الله الا الحق في الاعراف وأن لا أقول على الله الا الحق فيها أيضا في أول السورة وأخر ضرورة ولا أقول
عطف على لا يقولوا بحذف العاطف لا أن أن حذف ضرورة كما توهم المصري وقال الرومي قوله أن لا يقولوا
عطف على ما سبق وكرر أن لا ههنا لطول العهد وقوله لا أقول عطف على أن لا يقولوا بحسب المعنى فتقديره
أن لا أقول وانما ذكر لا وحذف أن للوزن لكن جعل لا أقول منصوبا بالبدل على تقدير أن اهـ ولا يخفى
أن لا معنى لطول العهد أصلا في ذكر أن لانه على أصله وصلا وفصلا والصواب ما قدمناه من أن لا أقول
عطف على لا يقولوا كما هو صحيح المبنى فلا يحتاج عطفه على أن لا يقولوا بحسب المعنى وبهذا تمت العشرة
والمفهوم من افادة الحصر أن كلما سواها أن لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو ألا يرجع اليهم قولا وألا
تزر وازرة وزر أخرى الا في سورة الانبياء من قوله أن لا اله الا أنت فانهم اختلفوا في قطعها ووصلها فحيث
ادراجها تحت عموم قوله سابقا ولا اله الا ويقال لعل مختار الشيخ أنه موصول وقد ذهب الشيخ زكريا الى ظاهر
كلام المصنف رحمه الله حيث قال وما عدا العشرة موصول نعم قال الطيبي والوصل أشهر والقطع هو الاولى
فانه الاصل من انفصال احدى الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج وتنزيلها
منزلة المحذوف لان النون لما أدغمت بلا غنة فكأنها ذهبت بالكلية لفظا فسقطت رسما فيجري عليها حكم

فهي ان لم تحتمل الظرفية
كقوله تعالى وآتاكم
من كل ما سألتموه فمقطوعة
وان احتملتها وعدمها
كالمواضع المذكورة آنفا
ففيها خلاف وان تعينت
الظرفية فموصولة (كذا
اختلف في قطع بئس من
قوله تعالى (قل بئسما)
يأمركم به ايمانكم
بالبقرة (والوصل صف
في بئسما (خلفتموني)
بالاعراف (و) بئسما
(اشتروا) به أنفسهم
بالبقرة وما عداهما مقطوع
وذلك في قوله تعالى ولبئس
ما كانوا يعملون ولبئس
ما شروا به أنفسهم بالبقرة
وفي قوله ولبئس ما كانوا
يصنعون ولبئس ما كانوا
يفعلون ولبئس ما قدمت
لهم أنفسهم بالمائدة (في
ما اقطعا) أي واقطع في
عن ما الموصولة في قوله
تعالى قل لا أجد فيما

نون

[illegible] كلا واحدة واعتبرت ثلاث احتمالات ثم المراد بالوصل
وصل ان [illegible] حذف حرف لا ووصل صورى لاستحالة اتصال الهمزة بالنون فى الكتابة
ثم قال (ان ما بالرعد والمفتوح صل وعن ما) أى وكذا اتفقوا أيضا على قطع ان الشرطية عن ما المؤكدة
فى قوله تعالى واما نرينك بعض الذى نعدهم بالرعد واتفقوا على وصل ميم أم بما الاسمية حيث جاءت نحو أما
اشتملت عليه بالانعام واما تشركون واماذا كنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم
تقدم أم هنالك وأما قول ابن المصنف فى هذه الأمثلة انهم اتفقوا على وصل أن المفتوحة بما الاسمية فوهم
اذ كرهم هذه الامثلة فى مقابلة ان المكسورة مع ما يأتى فى سائر السور من قوله تعالى فاما يأتينكم منى هدى
فى البقرة واما تثقفنهم بالانفال فاما نرينك بمريم واما نرينك بيونس وغافر فقوله والمفتوح صل أراد به أما
المفتوح الهمز ولو كان أصله أم لا ان ما وانما ذكره بعده استطرادا ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباها
ذكر المصرى أنه قال فى المقنع وقوله أما اشتملت هى فى المصحف حرف واحد ومعناها أم التى قلت وأطلق
الناظم الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه وأفهم كلام المقنع تقييده بما اشتملت
وليس كذلك أقول الظاهر خطأ فاحش على امام الكل فى هذا الفن وانما كان هذا من قصور فهم القائل
لان قوله أما اشتملت أول ما وقع فى القرآن وقد بينه بتعليل الشامل له أو لغيره حيث قال معناه أم شى مشكل
الضبط فبحواشى القراءة فهم بلا امتراء واتفقت المصاحف أيضا على قطع عن من ما الموصولة فى قوله تعالى فلما
عتوا عن ما نهوا عنه فى الاعراف والبه أشار بقوله (نهوا اقطعوا من ما بالروم والنسا) ففى غير الاعراف
تكون موصولة كما فى قوله تعالى عما تعملون ولئن لم ينتهوا عما يقولون وسبحانه وتعالى عما يشركون وعم
يتساءلون وعما قليل هذا وقد ضبط روم بالرفع وبالنصب فهو الأولى ليكون نصبه على نزع الخافض ويؤيده
ما فى نسخة صحيحة وهى أصل الشيخ زكريا نهوا اقطعوا بالروم والنسا والمعنى ان المصاحف اتفقت على
قطع من الجارة عن ما الموصولة نحو من ما ملكت أيمانكم من شركاء بالروم فمن ما ملكت أيمانكم من
فتياتكم بالنساء وتقدم الروم لأجل الوزن والخطاب فى اقطعوا للقراء ولكتبة المصاحف ومفعوله عن ما نهوا
وما بعده معطوف على ما قبله بحذف العاطف (خلف المنافقين أم من أسسا) بألف الاطلاق معروفا ومجهولا
كما قرئ بهما فى السبعة والاكثر على الاول أقول خلف ضبط بالرفع أى خلف ما فى المنافقين ثبت كما ذكره
الشيخ زكريا بالنصب على أنه ظرف لاقطعوا بتقدير مضاف أى مع خلف المنافقين والمعنى اختلف
المصاحف فى قطع وأنفقوا مما رزقناكم فى المنافقين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مما
رزقناهم ينفقون ومما نزلنا على عبدنا وأما قوله من مال الله ومن ماء مهين وشبهه فقطوع ولعله قيده بقوله
ملكت لهذا وكذا الاختلاف فى نحو ممن منع وممن افترى ونحو ذلك فى ان من موصولة بمن الموصولة ثم قوله أم من
أسسا معطوف على مفعول اقطعوا بحذف العاطف والجملة ما بينهما معترضة والمعنى أنهم اتفقوا على قطع أم
عن من الاستفهامية فى أم من أسس بنيانه فى التوبة وأم من يأتى آمنا فى فصلت وأم من يكون عليهم وكيلا
بالنساء وأم من خلقنا فى الذبح بكسر الذال وهو الصافات لقوله تعالى فيها وفديناه بذبح عظيم كما قال
(فصلت النسا وذبح حيث ما) وقصر النسا ضرورة وكذا حذف العاطف فيهما وقد أغرب المصرى حيث قال
أبعد المصنف فى الدلالة بقوله وذبح ولو قال * فصلت النساء خلقنا حيث ما * لكان أقرب كما دله ولعدم
النظير اه وغرابة تعبيره لا تخفى وأما قول الرومى ان النسا عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى له اذ
المنع من حيث المبنى واتفقوا على وصل ما عدا الاربعة نحو أمن لا يهدى وأمن خلق السموات وأمن يجيب
المضطر اذا دعاه فوجه الفصل كونه الاصل ووجه الوصل التقوية ووجه الخلف الجمع ثم قوله حيث ما
معطوف المحل على مفعول اقطعوا والمعنى أنهم اتفقوا على قطع حيث عن ما فى موضعى البقرة ولم يأت غيرهما
وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقوله وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره

(أوحى) الى محرما فى
الانعام وفى قوله ليحكم فى
ما (أفضتم) فيه فى النور وفى
قوله فيما (اشتهت) أنفسهم
فى الانبياء وفى (يبلو) من
قوله تعالى ليبلوكم فى
ما آتاكم (معا) أى بالمائدة
والانعام وفى (ثانى فعلن)
من قوله تعالى ما فعلن فى
أنفسهن من معروف
بالبقرة وفى قوله ننشئكم
فيما لا تعلمون فى اذا
(وقعت) وفى قوله تعالى
فى ما رزقناكم فى (روم) أى
فى الروم وفى قوله فى ما هم
فيه يختلفون وفى ما كانوا
فيه يختلفون بالزمر والى
ذلك أشار بقوله (كلا
تنزيل) وفى قوله أتتركون
فيما هاهنا آمنين فى
(الشعرا) وهذه الاحدى
عشر متفق على قطعها وأما
الاخير فمختلف فيه فذكره
مع المتفق على قطعه سهو
(وغير ذى) أى المواضع

[illegible] الاطلاق النظم [illegible] [illegible] والتاء [illegible] فى البقرة
و (الثم أن المفتوح كسرات ما) بنصب المفتوح على أنه موصول تقديره واقطعوا أن ما المفتوح حمزته وهو
ان المصدرية من أم الجازمة أيضا وقعت لا طلاق حكمته نحو ذلك أن لم يكن ربك فى الانعام [illegible]
لهم أهلها البلد وقيد بالمفتوح احترازا من المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتى
وكسرات ما منصوب أيضا على المفعولية أى اقطعوا ان المكسورة عن ما الموصولة بالانعام فقط نحو ان
ما توعدون لآت ولهذا قال (الانعام والمفتوح يدعون معا) الالا الانعام سبق فى الاضراس وهو
منصوب على نزع الخافض والمفتوح منصوب أى اقطعوا أن ما المفتوح حمزته من قوله تعالى وان ما
يدعون من دونه هو الباطل فى الحج وأن ما يدعون من دونه الباطل فى لقمان على خلاف فى خطابهما
وغيبتهما وهذا معنى قوله معا أى فى الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا (وخلف الانفال) بالنقل (ونحل
وقعا) بألف الاطلاق نظرا الى افراد لفظ الخلف أو بألف التثنية نظرا الى وقوع الخلف فى السورتين
والتقدير وخلف ما فيهما وقع فى رسوم المصاحف وهو بمنزلة الإستثناء من مفهوم كلامه السابق لفا ونشرا
مشوشا من أن المكسور والمفتوح مع ما * والحاصل انهم اختلفوا فى وصل ان ما المكسور وقطعه فى قوله
تعالى ان ما عند الله هو خير لكم فى النحل والوصل أثبت كما فى الرائية والباقى موصول اتفاقا نحو انما صنعوا
كيد ساحر انما توعدون لصادق انما توعدون لواقع انما الله اله واحد انما أنت منذر انما أنا بشر مثلكم
وكذا اختلفوا فى وصل أنما المفتوح وقطعه فى قوله واعلموا أنما غنمتم من شئ بالانفال والوصل أثبت كما فى
الرائية واتفقوا على وصل ما عداه نحو يوحى الى أنما الهكم اله واحد ان يوحى الى الا أنما أنا نذير مبين واعلموا أنما
على رسولنا البلاغ المبين * ثم اعلم أن فى كلامه ما لا يخفى من الايهام والابهام فانه أوهم أن كلا منهما
مفتوحة وأبهم المكسورة مع أن فى النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة قال بعضهم وانما تعينت لكونها
اسمية وما عداها فعلية انما يبلوكم انما سلطانه انما قولنا لشئ اه وخطؤه مما لا يخفى لان كلا من المثالين
الآخرين اسمية ولا يفيد موقوع الجمل الفعلية بعدها من قوله اذا أردناه ومن قوله يتولونه الا بتكلف لا يخلو
من تعسف فى الجملة ثم لو قال وما عداها عرفية لكان تفرقة منه خفية (وكل ما سألتموه واختلف) بكسر كل
على الحكاية والا فهو منصوب على المفعولية أى اقطعوا لفظ كل عن ما فى سألتموه فى سورة ابراهيم
واختلف أرباب الرسوم فى غيره فوقع الاختلاف فى كل ما (ردوا كذا قل بئسما والوصل صف) فكل ما
ردوا الى الفتنة بالنساء مختلف فى فصله وقطعه وكذا وقع الاختلاف فى كل ما دخلت أمة فى الاعراف
وكل ما جاء أمة بالمؤمنين وكل ما ألقى بالملك كما نص أبو عمرو الدانى فى المقنع على الخلاف فى هذه الثلاثة ففى
هذا قصور من الناظم فى الكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف الى هذه
الثلاثة وأما قول الرومى وله سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها ولاشتهار ما عداه عندهم فعذر بارد
وعن خطور الفهم شارد فنظمت فقلت شعرا

وبا أمة وألقى دخلت * فى وصلها وقطعها اختلفت

فما عدا الخمسة اتفقوا على وصله نحو أفكلما جاءكم رسول كلما نضجت كلما أوقدوا نارا للحرب هذا ومن
المعلوم أن خطين لا يقاسان خط العروض وخط المصحف وانما يتبع الرسم تعبدا وتبركا واقتداء بالصحابة
الكرام كتابة أو قراءة وقد نبه الزجاج على أن كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطا فمقطوعة فهى
ان لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى وآتاكم من كل ما سألتموه فمقطوعة أى قطعا وان احتملها وعدمها
كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف وان تعينت الظرفية فموصولة قلت فكأنه أخذ هذا القاعدة
المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وأما ما عداها نحو كلما أضاء لهم فموصول ثم قال (كذا قل بئسما) أى
بئس ما يأمركم به ايمانكم بالبقرة مختلف أيضا فى وصله وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف

ثنا الاحد عشر نحو فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف فى البقرة وفيما كنتم وفيما أنتم (صلا) أى صله (فأينما كالنحل صل) أى صل أينما فى قوله تعالى أينما تولوا فثم وجه الله فى البقرة كالنحل أى كما تصله بها فى قوله تعالى أينما يوجهه لا يأت بخير فى النحل (ومختلف) أى والاختلاف فى أينما كنتم تعبدون (فى الشعراء و) أينما ثقفوا فى (الاحزاب و) أينما تكونوا يدرككم الموت (فى النساء وصف) أى ذكره أهل الرسم وما عدا الثلاثة نحو فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يأت بكم الله جميعا وأين ما كنتم تدعون وأين ما كنتم تشركون وأين ما كانوا مقطوع (وصل فالم) يستجيبوا لكم فى (هود) وما عداه نحو فان لم تفعلوا وان لم ينتهوا فان

خلفهم يونى

(خلفتموني) أى قوله اشتروا في ما اشتريا) ... الوصل في بئسما خلفتموني من بعدي بالاعراف وبئسما اشتروا
به أنفسهم بالبقرة أيضا فانه موصول كما تقدمه الا ان ما عدا هذه الثلاث منقطوع بلا خلاف وهو تسعة مواضع بئسما
مقرونا باللام وهي خمسة ولبئس ما شروا به أنفسهم بالبقرة لبئس ما كانوا يعملون لبئس ما كانوا يصنعون
لبئس ما كانوا يفعلون لبئس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة أو مقرونا بالفاء وهي موضعان فبئس ما يشترون
في موضعي آل عمران فالمجموع سبعة لا ستة كما توهم المصري ثم قوله في ما اقطعا ابتداء كلام وأصله اقطعن
قلبت النون المخففة ألفا حال الوقف لا لضرورة الوزن كما ذكره الجعبري وفيما معمول مقدم والمعنى اقطع في من ما
الموصولة في أحد عشر موضعا كما بينها بقوله (أوحي أفضتم واشتهت يبلو معا)

*(ثاني فعلن وقعت روم كلا * تنزيل شعرا وغيرها صلا)*

أى صلن أمر بالوصل مؤكدا بالنون المخففة المبدلة ألفا حال الوقف أراد قوله تعالى قل لا أجد في ما أوحي الى محرما بالانعام وفي ما أفضتم فيه بالنور وفي ما اشتهت أنفسهم بالانبياء ولكن ليبلوكم في ما آتاكم بالمائدة ليبلوكم في ما آتاكم آخر الانعام واليهما أشار بقوله معا ثاني فعلن احترازا من أوله وهو قوله فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف وننشئكم في ما لا تعلمون بالواقعة وهل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم بالروم ويحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر وأشار بقوله كلا تنزيل الى قوله تعالى أتتركون في ما ههنا آمنين بالشعراء ثم الضمير في قوله وغيرها صلا راجع الى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولانه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح الشاطبي في قوله * وفي سوى الشعرا بالوصل بعضهم * وفي نسخة وغير ذي صلا وفي أخرى وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعراء فانه لا خلاف في قطعه وبخلاف ما عدا المذكورات فانه لا خلاف في وصله سواء كان ما خبرية أو استفهامية نحو فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف في أول البقرة كما فهم من قيد ثاني البقرة ونحو فيم كنتم وفيم أنت وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به المصنف وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها وقطعها وانما حكم عليها بالقطع أولا ثم جوز وصلها آخرا اشعارا بأن القطع هو الاولى لانه هو الاصل في رسم المبنى فقول خالد الازهري وأما آية أتتركون فيما ههنا آمنين في الشعراء فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه وخطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية وأما قول ابن المصنف أى وغير هذه الاحد عشر موضعا صله بلا خلاف فيفهم منه أن المواضع الاحد عشر كلها ليس فيها خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما صرح أيضا من أن القطع في من ما الموصولة في عشر مواضع بخلاف وفي موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم لانه لم يذكره صريحا ولا اشارة اه فتبين لك أن ضمير غيرها الى جميع المذكورات خطأ ظاهر ويترتب عليه فساد باهر وقد غفل عنه المصنف أيضا وأما قول الرومي وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الاول منها والجزم في الحادي عشر فقط اللهم الا أن يترجح عنده جانب القطع فيها أيضا فغلط منه وكأنه تبع خالدا في نقله وقلد ابن المصنف في مرجع ضمير غيرها وأما الشيخ زكريا فقد استراح في هذا المقام واكتفى بتحصيل المرام حيث قال وهذه الاحد عشر فيها خلاف الا الاخير فمتفق على قطعه لكن غفل عن موضع حله اذ قال وغير ذي أى المواضع الاحد عشر فتدبر ثم قوله صلا أى صلها غير صحيح لان مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذا المحل وقد وقع في الوهل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله انه أجرى الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشر وهو مخالف لما في المقنع اه ولا يخفى أنه ليس مخالفا للمقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة الى آخر مرامه فتأمل فانه موضع زلل والله سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب

*(فأينما كالنحل صل ومختلف * في الشعرا الاحزاب والنسا وصف)*

لم يستجيبوا لك مقطوع ووصل نحو (ألن نجعلا) أى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن (نجمع) عظامه في القيامة وما عداهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد مقطوع ووصل (كيلا) من قوله لكيلا (تحزنوا) على ما فاتكم بآل عمران ولكيلا (تأسوا على) ما فاتكم بالحديد في لكيلا يعلم من بعد علم شيأ في (ج) أى في الحج ولكيلا يكون (عليك حرج) بالاحزاب وما عدا ذلك وهو لكي لا يكون على المؤمنين حرج بالاحزاب وكيلا يكون دولة مقطوع (و) ثبت (قطعهم) عن في قوله تعالى ويصرفه (عن من يشاء) بالنور وعن (من تولى) عن ذكرنا في النجم وما عداهما موصول ويوم في

[illegible]

[illegible] ومنه [illegible] استيفاء [illegible]

والنساء [illegible] وفي نسخة بدل [illegible] وهو أصل الشيخ [illegible]

اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى فإن لم يستجيبوا لكم [illegible] كذلك [illegible]

فالفاء في الآية الأولى من نفسها وقوله كالفعل [illegible] التشبيه [illegible]

الوجوه كما لا يخفى ثم انصرف الأولى بالبقرة لأنها في الإطلاق أول سورة [illegible]

كونه في سورة البقرة من الفاء فيما بالفاء لا يعترضها [illegible] بالبقرة كوصلة

بالفعل وأما قوله أينما كنتم تعبدون في الشعراء بعوضه أينما ثقفوا الأحزاب وأينما تكونوا يدرككم الموت في

النساء فقد كثر المصاحف على قطع أين من ما كذا ذكره الشراح والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل

ويستوي الأمران في الأحزاب والشعراء له وأما ما بقي فيتفق على قطعه نحو قوله فاستبقوا الخيرات أينما

تكونوا وقوله أينما كنتم تدعون وفي بعض نسخ ابن المصنف أينما كنتم تعبدون وهو وهم وسهو قلم وأينما

كنتم تشركون وأينما كانوا لقوة القطع الأصل ووجه الوصل شبهة التركيب المزج وهو معنى قول ابن

قتيبة لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبري

(ووصل فإلم هود ألن نجعلا) بألف الإطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على فإلم هود وهو منصوب على

الإضافة لكونها اهلم السورة أو على نزع الخافض وأعيد الظرفية والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل

ان الشرطية بلم في قوله تعالى فإلم يستجيبوا لكم بهود وعلى قطع ما عداه نحو فإن لم تفعلوا لئن لم ينتهوا فإن لم

يستجيبوا لك فوجه القطع هو الأصل ووجه الوصل اتحاد عمل ان ولم وكذلك اتفقوا على وصل أن المصدرية بلن

الناصبة في موضعين قوله تعالى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن نجمع عظامه بالقيامة وعلى قطع

ما سواهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الإنس والجن وأن لن يقدر عليه أحد وأما قوله ألن

تحصوه فقال بعضهم موصول وقال آخرون مقطوع على ما في المقنع ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل

ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه فوجه القطع الأصل مع التنبيه على أن العمل الثاني ووجه الوصل التقوية

مع مراعاة الإدغام وهذا معنى قوله (نجمع كيلا تحزنوا تأسوا على) نجمع عطف على نجعل وكيلا عطف

على فإلم وتأسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بتأسوا والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل كي بلا في أربع

مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم بآل عمران كيلا تأسوا على ما فاتكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا

بالحج لكيلا يكون عليك حرج وهو الثاني من الأحزاب ولهذا احترز بقوله عليك من أوله لانسياق على

المؤمنين واتفقت على قطع ما عداها وهو الأول من الأحزاب لكي لا يكون على المؤمنين حرج وكي لا يكون

دولة بالحشر ولكي لا يعلم بعد علم شيئا بالنحل فوجه القطع الأصل ووجه الوصل التقوية مع تحقيق عدم الجزم

وهذا معنى قوله ☆(حج عليك حرج وقطعهم ☆ عن من يشاء من تولى يوم هم)☆

أي ثالثها موضع حج أي ما وقع في سورة الحج ورابعها الذي بعده عليك حرج كما سبق ثم قوله وقطعهم مبتدأ أي

مقطوع أرباب الرسوم واتفاقهم على قطع عن من الموصولة في موضعين وهما قوله ويصرفه عن من يشاء

بالنور وعن من تولى عن ذكرنا بالنجم وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف وتبعه الأزهري وقد قال

في المقنع وليس في القرآن غيرهما قال الجعبري أي لا مقطوعا ولا موصولا وأما قول الشيخ زكريا وتبعه

الرومي بأن ما عداهما موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم عن هم المرفوع المحل

وحدها في موضعين يوم هم بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون في الذاريات واتفقت على وصل يومهم

المجرور المحل نحو من يومهم الذي يوعدون حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون فوجه القطع أن هم مرفوع

قوله (يوم هم) بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون بالذاريات بانفصال هم مرفوع بالابتداء فيهما فالمناسب القطع وما عداهما نحو يومهم الذي يوعدون وحتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون موصول لأن هم مجرور فالمناسب الوصل (و) ثبت قطعهم لام الجر عن مجرورها في قوله تعالى (مال هذا) الكتاب بالكهف ومال هذا الرسول بالفرقان (و) فمال الذين كفروا بالمعارج وفمال (هؤلاء) القوم بالنساء وما عداهما نحو فما لكم كيف تحكمون وما لك لا تأمنا فالأحد عشر من نعمة تجزى موصول وأبو عمرو يقف في الأربعة التي في النظم على ما والكسائي عليها وعلى اللام ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة على اللام اتباعا

الاستفهام بالوصل في حسبه الفصل مع قوله هو الاصل ووجه الوصل أن المجرور متصل حكما فيلا غمر الوصل وقد
اعترض العوفي حيث قال يجتمع ثلاثة مع الظاهر كن الكلم والخلاف وصلا ثابت أيضا في السورتين قال وانما قيدنا
بالنساء كن الميم احترازا من نحو هؤلاء الذي فانه موصول اه ووجه قراءته أنه هنا فرق عام لفظي لا حكم خاص
حقيقي مع أن ميم الاولين ليس هنا كالف الوصل عندالكل بل فيه خلاف فيه بعضهم وأما الوقف فلا فرق أصلا
(ومال هذا والذين هؤلاء) أي ووجب قطعهم أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربع مواضع مال هذا
الكتاب في الكهف ومال هذا الرسول في الفرقان فالمراد بهذا جنس هذا الواقع بعد مال فمال الذين كفروا
بالمعارج فمال هؤلاء القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو فمالكم ومالك لا تأمنا
ومالاحد عنده فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لانها على
حرف واحد ولانها غير مستقلة ولانها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة العربية ثم
في هذه الاربعة الاستفهام فالجمهور يقفون اختبارا واضطرارا الا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وأبو عمرو
يقف في هذه الاربعة على ما والكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في الاخرى ونقل نسخة بعدها ولانها
من تتمة المسئلة السابقة ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله (تعين في الامام صل ووهلا) بالف الاطلاق
وبضم الواو وتشديد الهاء مكسورا أي ضعف وغلط قائله وانسب الى الوهل والوهم ناقله وفي أكثر النسخ وقيل
لا كما نص عليه الروحي واختاره الازهري أي وقيل لا توصل أو المعنى لا تصل بل اقطع التاء عن حين لكن تعبيره
بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه المعول
فتكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة ولات حين مناص لا على هذه الكيفية ولا تحين (واعلم) أن
أبا عبيد قال رأيت في الامام يعني مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص به لا تحين نص على أن التاء متصلة بحين
وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطا ومتصلة بلا حكما وذلك لان لات في
قول الاكثرين هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وثم لذلك فقيل ربة
وثمة فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدة حين الفرار واختلف القراء فالكسائي
يقف بالهاء لاصالتها والباقون يقفون بالتاء تبعا لرسمها فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء
بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة ووهلا وانما انفرد أبو عبيد حيث قال الوقف عندي على لا والابتداء بقوله تحين
فيكون قراءة شاذة لانها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى وان وجه قراءته بقوله لاني نظرتها في الامام
فوجدتها تحين قال وهذه التاء تزاد في حين فيقال هذا تحين كان كذا وأنشد شعرا

العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان أين المطعم

قال الناظم في النشر فيما رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الامام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه
لا مقطوعة والتاء موصولة ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك وهذا المصحف
هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة اه وقال القسطلاني الاكثرون على خلاف ذلك وحملوا
ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس وأما قول المصري حيث صح النقل عن أبي
عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الامام فيكون كالقياس حكم المرسوم فيكون حكمه كحكم غيره اذ لا فرق
فمدفوع لان الفرق هو مخالفته الجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف فغايته أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر
في نقله (ووزنوهم) بالاشباع (وكالوهم صل) بالاشباع أي كتب أرباب الرسوم اذا كالوهم أو وزنوهم
موصولين أي حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو الفا فعدم الالف يدل على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة
بخلاف قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فان الالف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف
على غضبوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الانباري قال أبو عمرو وعاصم وعلى يعني الكسائي والاعمش أي
من الاربعة عشر كالوهم حرف واحد أي حكما والاصل كالوا لهم فحذف اللام على حد كانت طعاما فحذفت

الرسم وكالف الجر ابتدع
الاستفهام (تعين في الامام
صل) أي وصل التاء
تحين من قوله تعالى ولات
حين مناص في ص كما هو
في مصحف الامام (ووهلا)
أي غلط قائله وفي نسخة
وقيل لا أي لا تصلها بها
ولات هي لا النافية دخلت
عليها التاء علامة لتأنيث
الكلمة كما دخلت على رب
وثم كذلك واختلف القراء
في الوقف عليها فالكسائي
يقف بالهاء لاصالتها
والباقون بالتاء وقال أبو
عبيدة الوقف عندي على
لا والابتداء بتحين لاني
نظرتها في مصحف الامام
تحين وقال وهذه التاء تزاد
في حين يقال هذا تحين
(ووزنوهم وكالوهم) بالمطففين
(صل) أي صلهما حكما
لانهم لم يكتبوا بعد الواو
الفا (كذا من أل) واو
معرفة (وها) هاء التنبيه (وياء)
النداء أي كذا (لا تفصل)
ما بعد الثلاثة منها بل صله
بها لقراءة ورسما وان كانت
كلمات مستقلة لشدة الامتزاج
نحو الكتاب والرجل
والمتقين ونحوها أنتم
وهؤلاء وهذا ونحو يا أيها
ويا آدم فلا تقف على أل،
وها ويا وتبتدئ بكتاب
ورجل ومتقين وأنتم وأولاء
ولا وذا وأيها وآدم (تتمة)
نعما بالبقرة والنساء ومهما
بالاعراف وربما في الحجر
موصول وكذا على كل كلمة
على حرف واحد نحو بالله

اللام وأوقع الفعل على هم فصار اسماً واحداً لان الضمير المتصل مع ناصبه كالكلمة الواحدة وكان عيسى بن عمر يقول كالوهم أو وزنوهم كلمتان أى كل منهما وكان يقف على كالوا ووزنوا ويبتدئ بهم والمروى أنه كان يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم لا أنه كان يفعل اختياراً بخلاف القراء أجمع فانهم لا يجوزون الوقف على الواو أصلا ولذا قال أبو عبيد والاختيار الاول أى قال اختيار الجمهور وهو المعوّل * ثم اعلم أن فى معنى وزنوهم نحو رزقناهم وأعطيناك وأنزلنا وأنلزمكموها وأورثتموها وأمثال ذلك (وكذا من أل وها و يا لا تفصل) بالاشباع أى لا تفصل مدخول لام التعريف من أل ولو قرئ بلا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول هاء التنبيه و ياء النداء وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج بينهما فى الصورة نحو الحمد والحق والارض والآخرة ونحو يا أيها و يا آدم و يا بنى ونحو ها أنتم وهؤلاء وهذا وأمثال ذلك فلا يوقف على أل و يا و ها ولا يبتدأ بحمد وحق وأرض وآخرة وآدم و بنى وأنتم وأولاء وذا فى الامثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفا عليها وبدأ بما بعدها وقد أخطأ الرومى حيث قال فى اعراب البيت واضافة الياء الى الضمير العائد الى أل المناسبة بينهما فى التعريف فان الصواب أن ها عطف على يا ولو ليس تلك الواو وعلامة ضمة الهمزة وفى نسخة بالعكس وهو الاولى كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كما لا يخفى وأيضا من فى البيت ليست زائدة كما قرره خلافا للرومى ثم قول الناظم كذا محمول على التشبيه المعنوى بين قوله صل ولا تفصل لان مؤداهما واحد وان كان بين الامر والنهى خلاف صورى ومما يجب التنبيه عليه أن نعما ومهما وربما موصولة فى جميع المصاحف قال ابن الانبارى حدثنا خلف قال قال الكسائى نعما حرفان أى كلمتان لان معناه نعم الشئ وكتب بالوصل أى كلمة واحدة ثم قال ابن الانبارى عن الكسائى ومن قطع لم يخطئه أى فى اللفظ بناء على الاصل وان أخطأ من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة أما أولا وأما آخراً بخلاف واو العاطفة نحو بالله ورسوله وكلمة ربه وحينئذ و يومئذ موصولات ومن كله موصول وأنلزمكموها كذلك وان على هو مفصول وكتبوا ابن أم فى سورة الاعراف مفصولا وصورة يبنؤم بطه حرف النداء موصول بالباء وكتبوا صورة الهمزة واوا متصلة بالنون ومن المعلوم أن فى المنفصلين يجوز الوقف على آخر كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف الا فى آخر الثانية وو يكأن الله وو يكأنه فى موضعى القصص وصل فيهما الياء بالكاف كما قال الدانى فى مقنعه والشاطبى فى عقيلته لكن وقف أبو عمرو على الكاف والكسائى على الياء والجمهور على آخرهما على وفق رسمهما ومعناه تندم وتنبه على الخطا فأما يا عبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة و يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم فياء الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها فى يا عباد الذين آمنوا اتقوا ربكم فى الزمر واختلفوا فى قوله سبحانه وتعالى يا عباد لا خوف عليكم فى الزخرف وحذف ياء الاضافة أيضا بعد نون الوقاية كثيرا نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب ومآب. ومحل بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهى محذوف بالمائدة فى الاولى وهى التى بعدها اليوم وثابتة فى البقرة وهى قوله واخشونى ولأتم اجماعا فيهما كتابة وقراءة وأما الثانية فى المائدة وهى التى بعدها ولا تشتروا فمحذوفة رسما و يثبتهما أبو عمرو وصلا ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت الله المؤمنين و يقض الحق على قراءة الضاد المعجمة وننج المؤمنين بيونس و بالواد المقدس وواد النمل الا أن الكسائى يقف فيه بالياء و بهاد العمى بالروم الا أن حمزة والكسائى يقفان بالياء وصال الجحيم فما تغن النذر الجوار والمنشآت الجوار الكنس وأما قوله ومن آياته الجوار فمحذوفة الياء أيضا لكن أثبتها نافع وأبو عمرو وصلا وابن كثير فى الحالين ثم قوله ذا الايد وكذا والسماء بنيناها بأيد فيصح الآخران وزنه فعل بمعنى الايد القوة بخلاف أولى الايدى لانه جمع يد أصلها أيدى وأما هاد والو باق وواق فمحذوف الياء الا أن ابن كثير يثبتها وقفا والمهتدى بالاعراف ثابتة وفى غيره محذوفة لكن فيها اختلال كما سبق فى ومن آياته الجوار وأمثال ذلك كثير محله الشاطبية الصغرى وهى الرائية

ووريه الاتباع فيما تقدم وكذا حينئذ و يومئذ ونحو منسككم وأنلزمكموها وكذا يبنؤم بطه وأما قال ابن أم بالاعراف ففصول ثم فى المنفصلين وقفان على آخر كل منهما وقف وفى المتصلين وقف واحد آخر الثانية وو يكأن الله وو يكأنه موضعان فى القصص وصل فيهما الياء بالكاف قاله الدانى فى مقنعه والشاطبى فى عقيلته ووقف أبو عمرو على الكاف والكسائى على الياء و بك كلمة تندم وتنبيه على الخطا (واعلم) أن كل اسم منادى أضافه المتكلم لنفسه فالياء منه ساقطة نحو ياقوم اعبدوا الله و ياقوم اذكروا الله ورب ارجعون و ياعباد الذين آمنوا اتقوا ربكم الا يا عبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة و ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم فالياء فيهما ثابتة بالاتفاق واختلفت المصاحف فى قوله تعالى ياعباد لا خوف عليكم وسقطت الياء أيضا بالاتفاق فى نحو فارهبون وفاتقون ولا تكفرون وأطيعون و بالواد المقدس وثبتت باتفاق فى نحو اخشونى ولأتم نعمتى و يأتى بالشمس وفاتبعونى يحببكم الله وثبتت قراءة لا رسما بخلاف وادى النمل فالكسائى يقف بالياء والباقون بحذفها والوادى الايمن بالقصص و بهادى

من

فمن جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء فحذفت الواو من لام الفعل من غير جازم فى أربع مواضع
يدع الانسان بالشر ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادى يقولوا التى كما
فى بعض مصاحف الحرام فانه خطأ عظيم فى هــذا المقام وصالح المؤمنين فالحذف اتفاقا على خلاف فى كونه
جمعا أو مفردا أريد به الجنس ثم اعلم أنه كان مكى يقول فى نحو يقض الحق بانه لا ينبغى للقارئ أن يقف عليه
لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف على الاصل خالف الرسم قال الحافظ أبو عمرو الدانى وكان أبو
حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الا برد ما حذف وهو القياس فى العربية قال
على أن الائمة على خلاف ذلك والقراءة سـنة متبعة اه وفيـه بحث لا يخفى اذ لم يثبت القراءة بالوقف عن
الصحابة فى مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت على خـلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق
ما قاله المكى حيث لا ضرورة فى العـدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصرى فان قلت كيف يوقف
على نحو يحى الارض قلت يوقف على ذلك برد الياء لانها حـذفت من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين
متفقتين واكتفاء بالكسرة التى قبلها وما حـذف لذلك لم يحذف فى الوقف بل يرد ما حذف والله أعلم قلت
يرد عليه أن هذا خـلاف ما أجمع عليه القراء وكان اختيار بعض النحاة فى هذا الاكتفاء على أن عروض
السكون فى الوقف لا يوقع حكم كسر ما قبلها ولذا جوز النحاة أيضا اجتماع الساكنين حينئذ حيث لم يعتبروا
بالعارض (ورحمت الزخرف بالتا زبره) برفع رحمت ونصبها أى رسم عثمان رضى الله عنـه أو كتب أهل
الرسم بالتاء المجرورة لفظ رحمت فى سورة الزخرف وكذا (فى الاعراف روم هود كاف البقرة) بحذف العاطف
فى الكل للوزن وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل فى الاعراف وضبط هود وكاف بالفتح
لانهما اسما سورتين وأما قول الرومى واضافة الاعراف الى الروم والكاف الى البقرة لفظا لادنى الملابسة
فمحمول على عـدم الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة * ثم اعلم أن هاء التأنيث فى المصحف الكريم
ينقسم الى ما رسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المربوطة والى ما رسم بالتاء وهو المسمى بالتاء المجرورة فأما ما رسم
بالهاء فان الوقف عليها بالهاء مما اتفق عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية وأما ما رسم بالتاء فانه
مما اختلف فى الوقف عليه فابن كثير وأبو عمرو والكسائى يقفون بالهاء كسائر الهاآت الداخلة على الاسماء
من نحو فاطمة وقائمة اجراء لهاء التأنيث على سـنن واحد وهى لغة قريش يترتب عليه أيضا امالة الكسائى
وكذا جواز الروم والاشمام وعدمهما للكل والباقون يقفون بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهى لغة طى فلا بد
للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء ليتحرى فى جميعهما الصواب فى الاداء وقـد خص الناظم ما رسم من
ذلك بالتاء لقلته ويعرف ما عـداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رحمت سـبعة لانها فى الزخرف موضعان
أهم يقسمون رحمت ربك ورحمت ربك خير مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق الناظم ومن الاضافة
الجنسية وفى الاعراف ان رحمت الله قريب من المحسنين وفى الروم فانظر الى آثار رحمت الله وفى هود رحمت
الله وبركاته وفى مريم ذكر رحمت ربك عبده زكريا وفى البقرة يرجون رحمت الله وما عدا هذه السبعة
بالهاء نحو قوله تعالى لا تقنطوا من رحمة الله (نعمتها ثلاث نحل ابرهم) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة فى ابراهيم
كما صرح به صاحب القاموس فـلا يحتاج الى قول برهان الدين الحلبى فى شرحه المقدمة حـذف منـه
الالف والياء لانه اسم أعجمى والعرب اذا عربته تخالف بين ألفاظه المختلفة وينضم الى ذلك ضرورة الوزن اه
وفى جعله معربا نظر لا يخفى والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطف على نعمتها بحـذف العاطف والمفهوم من
كلام الشيخ زكريا أنهما منصوبان حيث قال وزبر بالتاء أيضا نعمتها ولا يصح قول الرومى انه نصب على
الظرفية اذ ليس فى الكلام ما يصلح أن يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقول نعمتها مخل بالمعنى لان ضمير نعمتها
راجع الى البقرة * والحاصل أن لفظ نعمت رسم بالتاء فى احد عشر موضعا فى البقرة واذكروا نعمت الله
عليكم وما انزل عليكم وفى النحـل ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا

والكسائى يقف[illegible]
والباقون بحذفها [illegible]
ان الناظم وغيره المواضع
المتفق على حذف الياء الياء
والمواضع المتفق على اثباتها
فيها وكل واو فى الواحـد
والجمع ثابتـة نحو ويرجو
رحمته ويعفو عن كثير
وبنو اسرائيل ويمحو الله
ما يشاء وصالو النار وصالو
الجحيم الا أربعـة مواضع
فحذفت فيها واو الواحد
وهى ويدع الانسان بالشر
ويمح الله الباطل ويوم يدع
الداع وسندع الزبانية
(ورحمت) ربك فى موضعى
(الزخرف بالتا) لا بالهاء
(زبره) أى كتبه عثمان
رضى الله عنه وزبر أيضا
بالتاء ورحمت الله فى
(الاعراف) بالنقـل
والاكتفاء بحـركة اللام
عن همزة الوصـل وفى
(روم) أى فى الروم وانظر
الى آثار رحمت الله و(هود)
من قوله رحمت الله وبركاته
ورحمت ربك فى (كاف)
أى كهيعص ذكر رحمت
ربك ورحمت الله فى (البقره)
من قـوله تعالى أولئك
يرجون رحمت الله وما عدا
هذه السـبعة ترسم بالهاء
وأبو عمرو وابن كثير
والكسائى يقفون بالهاء
كسائر الهاآت الداخلة
على الاسماء كفاطمة
وقائمة وهى لغة قريش
والباقون يقفون بالتاء
تغليبا لجانب الرسم وهى

نعمت الله وفى ابراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لاتحصوها واليهما أشار بقوله

(معا أخيرات عقود الثان هم) ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضعى ابراهيم احترازا من أوائل النحل وأول ابراهيم وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى وهن أخيرات وقال ابن المصنف أخيرات صفة لثلاث النحل وموضعى ابراهيم الاخيرين اه ولا يخفى أن الاخيرين فى قوله ليس فى محله واحترز به عما فى أول النحل وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها وعما فى أول ابراهيم اذكروا نعمة الله عليكم ثم ضبط قوله عقود الثان بضم الدال وفتحها والضم هو الاتم على أنه عطف على ثلاث والمراد بالعقود سورة المائدة ووقع نعمت فيها فى موضعين والمراد هنا الثانى المقرون بهم بتشديد الميم الساكن وقفا أى بقوله هم يعنى فى قوله اذكروا نعمت الله عليكم اذ هم قوم وأما ما فى نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة أى هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف المبنى وتحريف المعنى وأغرب من هذا ما ذكره اليمنى من أن فى بعض النسخ ثم بضم الثاء أى ثم لقمان (لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان وفاطر وفى نسخة بنصبهما على منوال ما سبق فى عقود ولعل وجه النصب على نزع الخافض أو على أنه مفعول ذكر المتقدم وكذا قوله (عمران لعنتها والنور) الا أن قوله لعنت مبتدأ منقطع عما قبله والنور عبر وعطفا على ضمير المجرور وفيها الراجع الى عمران المراد به سورته من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين كما حققناه فى الحاشية المسماة بالجمالين الجلالين عند قوله تعالى تساءلون به والارحام حيث قرأ حمزة بالجر * والحاصل أن فى لقمان عند قوله تعالى فى البحر بنعمت الله وفى فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله وفى الطور فما أنت بنعمت ربك وفى آل عمران واذكروا نعمت الله عليكم اذ كنتم أعداء مكتوب بالتاء المجرورة ولم يرتب بين السور للضرورة وما عدا هذه المواضع المذكورة فكل نعمة بالهاء مسطورة نحو قوله وأما بنعمة ربك فحدث ثم أخبر أن لفظ لعنت مرسوم بالتاء فى موضعين فى آل عمران فنجعل لعنت الله على الكاذبين وفى النور والخامسة أن لعنت الله عليه هذا وعبارة الناظم قاصرة عن المراد بما فى سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يفهم المقصود منها اذ جاء فيها أيضا أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق فى زخرف الزخرف مع أن المتبادر من اطلاقها العموم فرحم الله الشاطبى حيث تفطن لها وقيد فى الرائية بقوله * فنجعل لعنت الله ابتدرا * مع الاشعار بأنه هو الواقع فى أولها ثم ما عدا هذين فبالهاء كقوله تعالى أولئك عليهم لعنة الله * (وامرأت يوسف عمران القصص) * بتنوين امرأت على أنه مبتدأ وبنصب يوسف وعمران على الظرفية أى الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن امرأت منصوبة مضافة حيث قدر وزر بتقدير وقال اليمنى مرفوع بالابتداء وخبر محذوف تقديره ومنها امرأت أى ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت وقوله يوسف مبتدأ خبره محذوف أى محلها سورة يوسف وقوله عمران القصص معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف الوزن وأغرب الرومى حيث جعل امرأت مضافة الى يوسف وهو مضاف الى عمران وهو الى القصص بناء على أن الاضافة لادنى الملابسة ووجه الغرابة لايخفى على ذوى النهى ويستفاد عموم موضعى يوسف مما قدمناه فى بحث الزخرف فتدبر

(تحريم معصيت بقد سمع يخص) فتحريم منصوب أيضا على الظرفية أو على المفعولية والمراد به سورة التحريم ومعصيت منون لكونه مبتدأ أو بجوز جره حكاية لانها وردت فى القرآن مجرورة ويخص بصيغة المجهول ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قد سمع وتأنيثه باعتبار سورته والمعنى أن امرأت مرسومة بالتاء فى سبع مواضع امرأت العزيز تراود وامرأت العزيز الآن كلاهما بيوسف واذ قالت امرأت عمران فى آل عمران وقالت امرأت فرعون فى القصص وامرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون فى التحريم وما سواها بالهاء والقاعدة الكلية ان المرأة المذكور مع زوجها مرسومة بالتاء وغيرها بخلافها كما فى قوله

[illegible] الوقف [illegible] اليهما الاصل الاخرى فذهب سيبويه وجماعة الى أن التاء هى الاصل مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء وبأن الوصل هو الاصل والوقف عارض قالوا وانما أبدلت هاء فى الوقف فرقا بينها وبين التاء فى عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل للفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب آخرون الى أن الهاء هى الاصل فلذا سميت هاء التأنيث لان تاء التأنيث فانما جعلوها تاء فى الوصل لانها حينئذ تتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها الى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها وهو التاء وزبر بالتاء أيضا (نعمتها) أى البقرة من قوله تعالى واذكروا نعمت الله عليكم ونعمت الله (ثلاث) أخيرات فى (نحل) فى قوله تعالى وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا نعمت الله وفى (ابرهم) أى ابراهيم (معا) أى فى موضعين منها آخرين وهما بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لاتحصوها فقوله (أخيرات) صفة لثلاث النحل وموضعى ابراهيم

تعالى وان امرأة خافت ثم أخبر أن لفظ معصيت مخصوص بموضعين قد سمع ويتناجون بالاثم والعدوان
ومعصيت الرسول فلا تتناجوا بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا ثالث لهما ويستفاد العموم من
اطلاقها (شجرت الدخان سنت فاطر) بجر الدخان على الاضافة بمعنى في ويجوز نصبه على الظرفية بنزع
الخافض وأسكن تاء سنت ضرورة وهي مضافة الى سورة فاطر (كلا والانفال وأخرى غافر) فقوله كلا
حال من سنت الواقعة في فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر وأخرى أى وسنت أخرى هي في غافر
فأخرى في محل جر وغافر بدله وفي بعض الاصول وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله ان شجرت
الزقوم في سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى الزقوم انها شجرة وكذلك سنت في
خمسة مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة في فاطر الاسنت الاولين فلن تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت الله
تحويلا والى هذه الثلاثة أشار بقوله كلا وفي الانفال مضت سنت الاولين وفي غافر سنت الله التي قد خلت في
عباده وخسر هنالك الكافرون وهي آخر السورة لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أى آخرها غير مستقيم
للفرق بين الآخر والاخرى كما لا يخفى على ذوى النهى ومع هذا هو بيان لمحله لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم
تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد أرسلنا ثم كان حقه أن يذكر سنة أولا
لكونها من الالفاظ المكررة ثم يذكر شجرت الدخان فانها من الكلمات المفردة والاعتذار عنه ارتكاب
الضرورة (قرت عين جنت في وقعت) أى وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قرت عين
لى ولك في القصص وبالاضافة الى لفظ عين احترز من المضاف الى أعين في قوله تعالى قرة أعين في الفرقان
ومن قرة أعين في السجدة وريحان وجنت نعيم في سورة الواقعة التى أولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة
الخلد (فطرت بقيت) بسكون التاء فيهما (وابنت) بالتنوين (وكلت) ولو قال كلمة كان أكثر سلاسة أى وكذا
رسم بالتاء فطرت الله بالروم وبقيت الله خير لكم في هود ولعلها كتفى باللفظ عن القيد بعدم التنوين
أو لوجودها كذلك في هود لتخرج بقية البقية المنونة في قوله تعالى وبقية مما ترك آل موسى وأولو بقية
ومريم ابنت عمران في التحريم ولم يقع غيرها وتمت كلمت ربك الحسنى في الاعراف بقوله (أوسط الاعراف)
بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا لكن
كلمت التى في الانعام بالتاء أيضا الا أنه مندرج في ضمن قوله (وكل ما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتا عرف)
بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية وهي كل ما اختلف القراء في افراده وجمعه قراءة فانه
يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد أن مفرده أيضا بالتاء اذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم يكون
بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء واختلفوا
في مفردها ومجموعها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا في الانعام قرأها بالتوحيد
عاصم وحمزة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا أول يونس قرأهما بالافراد غير نافع
وابن عامر واختلف المصاحف في ثاني يونس ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت
كلمت ربك على الذين كفروا في الطول والقياس فيهما التاء اذ قرأهما غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآيات
للسائلين في سورة يوسف قرأها ابن كثير بالافراد وألقوه في غيابت الجب وان يجعلوه في غيابت كلاهما في
يوسف أيضا قرأهما غير نافع بالتوحيد ولولا أنزل عليه آيت من ربه في العنكبوت قرأها بالافراد ابن كثير
وأبو بكر وحمزة والكسائي وهم في الغرفات آمنون في سبأ قرأها بالتوحيد حمزة فهم على بينت منه في فاطر
قرأها بالافراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة وما تخرج من ثمرات من أكمامها في فصلت قرأها بالتوحيد
ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي وجمالت صفر قرأها بالافراد أى صورة والا فهي جمع حقيقة
حفص وحمزة والكسائي * ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في الوقف أيتهما
الاصل للاخرى فذهب سيبويه وجماعة الى أن التاء هي الاصل مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء

وزبر بالتاء لعنت [illegible]
(عقود اثنان) أى في اللتى
العقود الذي فيه (هم) من
قوله اذكروا نعمت الله
عليكم اذهم قوم وفي نسخة
بدل هم ثم أى هنالك وزبر
بالتاء نعمت في لقمان (ثم)
في (فاطر كالطور وعمران)
أى كما في الطور وآل عمران
من قوله تعالى في الاولى
ألم تر أن الفلك تجرى في
البحر بنعمت الله وفي
الثانية والرابعة نعمت الله
وفي الثالثة فما أنت بنعمت
ربك وما عدا هذه الاحدى
عشرة مرسوم بالهاء وزبر
بالتاء (لعنت بها) أى
بآل عمران (والنور) من
قوله تعالى في الاولى فنجعل
لعنت الله على الكاذبين ومن
قوله تعالى في الثانية
والخامسة أن لعنت الله
عليه وما عداهما مرسوم
بالهاء (و) زبر بالتاء
(امرأت) اذا أضيفت لزوجها
وذلك في قوله تعالى امرأت
العزيز في موضعى (يوسف)
وفي قوله امرأت (عمران)
في آل عمران وفي قوله
امرأت فرعون في (القصص)
وفي قوله امرأت نوح
وامرأت لوط وامرأت
فرعون في (تحريم) أى
التحريم وما عدا هذه السبعة
مرسوم بالهاء وزبر بالتاء
(معصيت) من قوله تعالى
معصيت الرسول في موضعين
(بقد سمع يخص) ذلك وزبر
بالتاء (شجرت) من قوله

وبان الوصل هو الاصل [illegible] كالواو وانما ابدلت هاء في الوقف فرقا بينهما [illegible] في نحو بيت
وملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينهما وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وطرقت وذهبت
آخرون الى انها والهاء هي الاصل ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث وانما جعلوها تاء في الوصل لانها
حينئذ يتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة لشبهها حروف العلة لخفائها فقلبوها الى حرف يناسبها مع كونه
أقوى منها وهو التاء ومما يجب التنبيه عليه أن قوله يا أبت مرسوم بالتاء والشامي يفتحها ويقف عليها بالهاء
وافقه ابن كثير وكذلك هيهات مرسوم بالتاء ووقف عليها البزي والكسائي بالهاء وكذا مرضات ولات
واللات وذات وقف عليها الكسائي بالهاء وقد نظمتها في بيت وقلت شعر

والات مع لات كذب مرضاة * ويا أبت وذات مع هيهات

(وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم) مع ضم الهمزة لكن لا مطلقا في جميع الاحوال بل كما قال
(ان كان ثالث من الفعل يضم) بصيغة المجهول خبر كان أي مضموما (اعلم) أن الهمزة في أول الكلمة
اما همزة قطع وهي التي تثبت وصلا وبدأ واما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج قال
ابن المصنف ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة
الوصل ليعلم بذلك ان ما عداها همزة قطع اه وفيه بحث لا يخفى والظاهر ان همزة الوصل أكثر وجودا من
همزة القطع في الكلام الا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها ومن المعلوم أن الابتداء
لا يمكن الا بمتحرك فأول الكلمة ان كان متحركا كالظاهر وان كان ساكنا يحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة
وصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن واذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة الوصل توجد في الاسماء
والافعال والحروف ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقا ولا في ماض ثلاثي كامر أو رباعي كاكرم بل في
الخماسي كانطلق والسداسي كاستخرج وحكمها في الماضي المعروف الكسر لا غير وأما في المجهول فلا يكون
الا مضموما وأما الامر الحاضر ففيه تفصيل كما ذكره الناظم وقدم حكم الافعال لان همزة الوصل في الافعال
بالاصالة وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضموما من فعل الامر اذا كان ثالثه مضموما ضما لازما لا عارضا كما
سيأتي نحو انظر واعبد وانما عدل من الكسرة الى الضمة مع أن الاولى هي الاولى لكونها الاكثر في همزات
الوصل لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والحال أن لا عبرة بالساكن بينهما حيث انه ليس بحاجز
وللمناسبة بين الفعل وأما ان كان ثالثه مكسورا كسرا لازما أصليا أو مفتوحا فابتدئ بها مكسورة على أصلها
نحو اضرب واذهب وأشار الى ذلك بقوله (واكسره حال الكسر والفتح وفي) أي واكسر الهمزة حال كسر
ثالث الفعل أو فتحه أما وجه كسره في مكسوره فهو لمناسبة بينهما كما في ضمه مع مضمومه وأما وجه كسره في
مفتوحه فالحمل له على مكسوره كنظيره في اعراب المثنى والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا والاظهر لدفع الاشتباه
في بعض الصور باعتبار بعض الصيغ ولان همزة القطع غالبا تكون مفتوحة فلا بد من ظهور المغايرة وأما
اذا كان ثالث الفعل مضموما ضما غير لازم بان يكون عارضا للاعلال كسرته أيضا نحو امشوا فان أصله امشيوا
نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله ائتوني وقد
ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح الى حصر تصوير الامثلة تخصيصا بالاوامر من الثلاثي المجرد ولعلهم غفلوا عن
أنه كذلك حكم الامر مطلقا والماضي من الثلاثي المزيد ما عدا باب الافعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان
ذلك الفعل الماضي معلوما أو مجهولا نحو اجتمعت واجتثت واستكبر وأوتمن واشترى واتخذناهم سخريا ومن
قرأ بالاخبار ونحو انطلقوا واستغفروا وبعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين
الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وابدأ أوجو با ولعله أشار الى الخلاف الواقع في نحو قل ادعوا حال الوصل كما
بينه الشاطبي رحمه الله بقوله وضمك أولى الساكنين لثالث * يضم لزوما كسره في تنحلا
ثم قول الناظم وفي حرف مر ومدخولها قوله (لاسماء غير اللام كسره وفي) بتشديد الياء سكن وقفا أو خفف فهو

فعيل

تعالى ان شجرت الزقوم
في (الدخان) و (سنت)
باسكان التاء من قوله تعالى
سنت الاولين ولسنت الله
تبديلا ولسنت الله تحويلا
في (فاطر كلا) أي في حالة
كون كل منهما في فاطر
(و) من قوله سنت الاولين
في (الانفال و) من قوله
تعالى سنت الله التي قد خلت
من (حرف غافر) أي آخرها
أي في آخر غافر وزبر بالتاء
(قرت عين) لي ولك في
القصص و (جنت) من
قوله وجنت نعيم (في) اذا
(وقعت) و (فطرت) من
قوله فطرت الله في الروم
و (بقيت) من قوله بقيت
الله خير لكم بهود (وابنت)
من قوله تعالى ومريم ابنت
عمران في التحريم (وكلمت)
من قوله تعالى وتمت كلمت
ربك الحسنى في (أوسط
الاعراف وكلما اختلف
* جمعا وفردا فيه بالتاء عرف)
أي رسم بها وذلك في قوله
تعالى آيات للسائلين بيوسف
قرأها ابن كثير بالتوحيد
والباقون بالجمع وفي قوله
فيها أيضا وألقوه في غيابت
الجب وأن يجعلوه في غيابت
الجب قرأهما نافع بالجمع
والباقون بالتوحيد وفي
قوله تعالى لولا أنزل عليه
آيات من ربه بالعنكبوت
قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة
والكسائي بالتوحيد
والباقون بالجمع وفي قوله
وهم في الغرفات آمنون
بسبا قرأها حمزة بالتوحيد

فصيل يجيء وافيه أى تام والمعنى كسر الهمز فيها أى مع اتصالها بلام التعريف فانها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره وغيرا ما مجرور على انه نعت لاسماء أو منصوب على الاستثناء والمراد باللام لام التعريف وكسرها مرفوع على أنه مبتدأ وضمير ها راجع الى الهمزة فى أول الاسماء وخبره وفى الاسماء متعلق بكسرها واللام فى الاسماء متحركة منقولة اليه من الهمزة بعدها حيث أدرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل فالمعنى ان همزة الاسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فانها تكون مفتوحة دائما طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثمة قال ابن المصنف ليس مستثنى منها بل من قوله واكسره يعنى من ضميره أى واكسر الهمز فيما ذكر غير همز لام التعريف وفيه بعد من حيث اللفظ كما قاله زكريا

*(ابن مع ابنة امرئ واثنين * وامرأة واسم مع اثنتين)*

فقوله ابن بالجر بدل من الاسماء كما ذكره الشيخ زكريا أو عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الآتية وأما قول الرومى وفى الاسماء خبر مقدم لقوله كسرها وفى ابن عطف على قوله وفى الاسماء فليس فى محله بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى أما المبنى فلانه يلزم منه عيب فى كلام الناظم وهو الايطاء بخلاف ما قدمناه فى تحقيق المبنى وأما المعنى فلان الاسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف فى الاسماء المذكورة فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة وأيضا لا يصح حمل الاسماء على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكأن الشيخ أراد بالاسماء ما فيه الهمزة المكسورة السماعى فلا يرد عليه القياسى وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعدا كالافتعال والانفعال والاستفعال بما ورد فى القرآن أو لم يرد أو لانه اكتفى بما يفهم من كسر همزه فى الفعل كسر همزه فى مصدره بالقياس وأما تفسير الرومى الاسماء بالمصادر من نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل والنهار وانتقام فليس فى محله لما سبق من تحقيق المرام وأما سائر الاسماء فمختلفة الاوائل فمنها مفتوحة كآدم أو مكسورة كابراهيم أو مضمومة كأجاج وقد يقال ان هذا كله يندفع بان الضمير فى اكسره الى همز الوصل لا الى الهمز مطلقا ثم ما اختاره الناظم من أن التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة أم وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافا لما ذهب اليه الخليل من أن أل حرف ثنائى تفيد التعريف لانها من خصائص الاسماء وتفيد معنى فيها وهى بمنزلة قد وهل فى الافعال وذلك ثنائى فكذلك هذه أقول ولعل وجه حذف همزه كثرة الاستعمال * والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل فى السماعى وهو عشرة أسماء وقد ذكر سبعة منها لورودها فى القرآن الا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله المصرى وسبقه الرومى منها ابن وأصله بنو بفتحتين لقولهم فى تكسيره أبناء وأفعال فى الاصل جمع فعل نحو بناء وأبناء وخبر وأخبار فأعل بان استثقل الضمة على الواو وحذف اللام لالتقاء الساكنين وأسكن الاول وأدخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة وأصلها بنوة كشجرة وهى مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرؤ المذكر وامرأة المؤنث وفيهما لغة أخرى مرء ومرأة وانما أدخلوا الهمزة عليهما وان كانا تامين من حيث ان لاميهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مرة ومر مجرى ابن وابنة ومنها اثنان المذكر واثنتان المؤنث وأصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى فحذفت اللام وأسكنت الثاء وجىء بهمزة الوصل ومنها اسم وأصله سمو بوزن قنو وصنو فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأتى بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين وفيه أن العلة المذكورة منقوضة فى دلو الهم الا أن يقال بان استعمال الاسم أكثر من الدلو واطراد العلة غير لازم وأما مذهب الكوفيين ان أصله وسم أى علامة لان الاسم علامة للمسمى ويعرف هو به والمختار مذهب البصريين لقولهم فى تكسيره أسماء لا أوسام وفى تصغيره سمى لا وسيم وعند اسناد الضمير المرفوع المتحرك

قرأها نافع وابن عامر ... والكسائى بالجمع والباقون بالتوحيد وفى قوله جمالات صفر بالرسالات قرأها حفص وحمزة والكسائى بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا بالانعام قرأها عاصم وحمزة والكسائى بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله وكذلك حقت كلمات ربك بأول يونس قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد واختلفت المصاحف فى ثانى يونس ان الذين حقت عليهم كلمات ربك وفى قوله فى الطول وكذلك حقت عليهم كلمت ربك وفى القياس فيهما التاء قرأهما نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد (وابدأ) وجوبا (بهمز الوصل من فعل بضم) أى مع ضم الهمزة (ان كان ثالث من الفعل يضم) ضما لازما ولو تقديرا نحو انظر واخرج وادع ونحو اغزى يا هند اذ أصله اغزوى نقلت كسرة الواو الى الزاى قبلها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الواو بخلاف نحو امشوا فانه يجب كسر همزته كما يعلم مما يأتى لان ضم ثالثه عارض اذ أصله امشيوا بكسر الشين نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان

... بتوصف قال ابن الناظم ومنها أبشر أصله سنه يكحل لتحكيمون على أسلافه وأهملها الناظم لانه ليكن لم يستعمله قلت الصواب في الاعتذار أن يقال لعدم وروده في الكتاب لاستعماله كن ستهيمن عنده أولى الالباب وأما قول الشارح وينبغي أن يزيد أل الموصولة وأيم لعنق أيمن فان قالوا هي أيمن حذف النون قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم وسكنهما مع ماذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح فالجواب أن لام التعريف يشمل نوعيه وأيم لم يجئ في القرآن العظيم وكذا ابنم مع أنه علم حكمه من ابن فان الميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق ومراد المصنف بيان ما في الكتاب والله أعلم بالصواب وأما قول ابن المصنف وقد تبعه الرومي لو قال الناظم فكان تكسرها أيمن وفي لوفي فدفوع كما لا يخفى على أرباب الوفا لعدم وجودا لاستعماله وقال الشيخ زكريا ذكر ابن الناظم ههنا فوائد لا يفتقر اليها المشروح قلت وهو كذلك ولذلك أعرضت عما فيه من المغلوق والمفتوح (وحاذر الوقف بكل الحركه) الجار متعلق بالوقف وهو مفعول وحاذر أمر بمعنى احذر على المبالغة فان المفاعلة اذا لم يصح منها المبالغة فهي للمبالغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهال القراء في نحو تب * ثم اعلم أن الوقف لغة مصدر وقفت الدابة وقفا حبستها ووقفت هي وقفا فهو لازم ومتعد والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا ورجوعا وصد صدا وصدودا واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها ان كان بعدها شئ والافيسمى قطعا كذا ذكروه ولا يدعى أو يسمى وقفا أيضا لان بعض القرآن يتعلق ببعض ويستصحب الحال والمرتحل فيصدق الوقف على أول السور وعلى آخر القرآن غايته أن بسملة الفاتحة مبتدأة حكما كما عرف في محله ثم أنواع الوقف ثلاثة أولها الاسكان المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة * وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت خفي وكانه بضعف صوتها القصر زمانها فيسمعها القريب المصغي دون البعيد لانها غير تامة والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل الاصم والقريب اذا لم يكن مصغيا * وثالثها بالاشمام وهو أن تضم شفتيك بعد الاسكان اشارة الى الضم وتترك بينهما بعض انفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الاشارة الى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها فهو شئ يختص بادراكه العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحرك عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع بعض الحركة صوتا ما يكاد الحرف أن يكون به متحركا واشتقاقه من الشم كانك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والمراد بالاشمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الاصل فأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال فاذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم (الا اذا رمت فبعض الحركه) استثناء مفرغ من أعم الاحوال والبعض مضاف الى الحركة وهو مفعول للفعل مقدر أي واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع أحوال الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر نحو نستعين وقيل والعالمين والصراط والرحيم وسير الا اذا رمت وقف الروم فأت ببعض الحركة لكن محله اذا كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة أو منصوبة ولهذا قال (الا بفتح أو بنصب) وبفتحة وبنصب (وأشم) أي قف به بالاشمام (اشارة بالضم في رفع وضم) أي الاشارة الى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها في رفع وضم أي اذا كانت تلك الكلمة مرفوعة أو مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة أو مفتوحة او مخفوضة أو مكسورة والمغايرة بين أنواع الاعراب لافادة عموم الحكم بين الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب والجر من ألقاب الاعراب والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوي في الاحكام المذكورة المنون وغير المنون والمعرب والمبني من الاسم ونحوه * ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان في التبعيض الا أن الروم أخص من حيث انه لا يكون في الفتح والنصب ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة أقل من الذاهب والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث كما في لا يهدي وتعدوا ويأمركم عند بعض القراء في الامثلة

... (أي الهمز) (حال الكسر والفتح) لثالث الفعل نحو اضرب وأو بنيع وامش واذهب واعلم وانطلق واستخرج وابتدئ بهمزة الوصل فيما ذكر مكسورة ليتوصل بها الى النطق بالساكن ومن هنا سميت همزة وصل ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ووجه الضم في مضموم ثالث الفعل وكسره في مكسوره المناسبة فيهما وطلب الخفة ووجه كسره في مفتوحه الحمل له على مكسوره كنظيره في اعراب المثنى والجمع وذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر اليها المشروح (وفي الاسماء) الآتية بدرج الهمزة والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل (غير اللام) أي لام التعريف (كسرها) أي كسر الهمزة قبلها (وفي) أي تام بخلافها في لام التعريف فانها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثم قال ابن الناظم ليس مستثنى منها بل من قوله وا كسره يعني من ضميره أي وا كسر الهمزة فيما ذكر غير همز أل المعرفة وفيه بعد من حيث اللفظ وقد بين الناظم

الثلاثة ولايختص بالآخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك أن يأتي ببعضها وهذا لايضبط الا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة * ثم اعلم أن الروم والاشمام لايدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله

وفي هاء تأنيث وميم الجمع قل * وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

أما هاء التانيث فانها تنقسم الى مارسم بالهاء نحو وهدى ورحمة وتلك نعمة والى مارسم بالتاء نحو يرجون رحمت الله واذكروا نعمت الله فما رسم بالهاء لايوقف عليه الا بالهاء الساكنة اذ المراد بالروم والاشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الاصل اذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة في الوقف وأما مارسم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لانها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل ولذا قال الشاطبي وفي هاء تانيث ولم يقل في تاء تانيث وأما ميم الجمع نحو عليهم واليكم فهي تنقسم الى ماتحرك في الوصل للجميع نحو وأنتم الاعلون ونحوه مما يقع قبل السكون والى ماتحرك بالضم أو الكسر موصولا لبعض القراء ويسكن لبعضهم فاما النوع الاول فلا يدخله روم ولا اشمام لان حركته عارضة كحركة وأنذر الذين وأنذر الناس ولم يكن الذين كفروا والغرض من الروم والاشمام انما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الاصل وأما النوع الثاني فعند من يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لانهما انما يدخلان في المتحرك ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضا على قراءته روم ولا اشمام عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمهما الله لان ميم الجمع لاحركة لها في الاصل وانما حركتها عارضة لاجل واو الصلة والتقاء الساكنين وقال مكي يدخلان عليه لان حركتهما بنائية كهاء الكناية وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية بان الهاء متحركة قبل الصلة بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهو كالذي تحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله * وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما * البيتين وحاصله أنه ان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لاتخلفه ويزحزحه وعقلوه ولاريب فيه فبعض يجوز الروم والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه على القاعدة ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل الى مثله والاشارة اليه في موضع الاستراحة وأما ان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له أو ناداه دخله الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما وأما الحركة العارضة وهو ماحرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو ولا تنسوا الفضل وأنذر الناس ويومئذ وحينئذ وقل أوحي وقد أفلح ومن استبرق فلا يجوز في هذا روم ولا اشمام لان الحركة انما عارضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف لذهاب المقتضي فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام بخلاف نحو ملء ودفء اذا نقلت حركة الهمزة على ماقبلها في قراءة حمزة وهشام حيث قرأ بالروم والاشمام فيهما لانها حركة الهمزة وهي تدل عليها فكأن الهمزة ملفوظ بها كما صرح به مكي فنظمت هذه الاحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت

وهاء تأنيث وعارض الكلام * ممتنع الروم مع الاشمام

ولايخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق هذا وفي النظم أيضا تكرر الحركة وهو عيب فلو قال ببعض بركة برفع بعض على ان تنوينه بدل من المضاف اليه أي ببعض من الحركة بركة وكفاية وقد ختم المصنف مباحث علم التجويد بمباحث الوقف ايماء الى حسن المقطع ولقد أحسن في ذلك وأجاد فيما أفاد والله الهادي الى الرشاد والملهم الى السداد (وقد تقضى نظمي المقدمه) بفتح ياء الاضافة على استعمال لغة لا كما قال المصري انه للضر ورة والنظم مصدر ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول واللام في المقدمة للعهد الذي تقدم وبينها وبين مايجيء من لفظه صنعة الجناس نحو قوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم على ماهو مقرر ومحرر في صنع البديع (مني لقارئ القران تقدمه) تقضى أصله تقضض فأبدلوا من الضاد الاخير

بالجزء بدل تقض الكلمة ... ابنة امرئ واثنين واثنتين واسم) أصله سمو وقيل وسم (مع اثنتين) وبقي من الاسماء المشهورة التي تكسر همزة الوصل فيها قياسا اثنان واست وأصله سته لجمعه على استاه وابنم بمعنى ابن زيدت فيه الميم تأكيدا ومبالغة ويقال في المرأة امرأة ومرة (وحاذر) أي احذر (الوقف بكل الحركه) بل قف بالاسكان المحض أو مع الاشمام الآتي بيانه لان الغرض من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيلها (الا اذا رمت فبعض حركه) أي ائت به فالروم هو الاتيان ببعض الحركة ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي دون البعيد (الا بفتح) وهو حركة البناء (أو بنصب) وهو حركة الاعراب فلا ترم فيها لخفتهما وسرعتهما في النطق ولاتكاد تخرج الا على حالها في الوصل والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة ويخالفه في أنه لايكون في فتح ولا نصب كما عرف ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب والاختلاس يكون في الحركات كلها كما في أمن لايهدي ونعماهي ويامركم عند بعض القراء ولايختص

[illegible] لانهم قالوا تضادات متوالبات مشتق من انقض الحائط سقطوا فلم يأتِ فيه نقض الا [illegible] وفي بعض النسخ وقد انقضى والاول أصح كذا ذكره الرومي لكن كون كلاهما صحيح بل هو وناقص ففي الصحاح تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا اذ باب التفعل أصله التكلف فمعناه الانتهاء شيأ فشيأ والظاهر ان المراد هنا مجرد الانتهاء أي وقد انتهى ما تعلق بهذه المقدمة في علم تجويد القراءة وهي مني لقارئ القرآن تحفة متقدمة وهدية متصلة بجزاء الله عنا خير الجزاء والمثوبة فتقدمة مبتدأ مؤخر وقال اليمني حال كونها تقدمة قلت فمنى بها متعلقة ويجوز أن يكون قارئ القرآن مفردا مرادا به الجنس أو جمعا حذف نونه للاضافة (والحمد لله لها ختام) بكسر الخاء وجاء الحمد لله مما يختم به المقدمة ليكون الشكر أولا وآخرا على جزيل النعمة وجميل المنة وليكون ختامه مسكا كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك أي آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة واصل الختام الطين الذي يختم به الاناء العصمة أو الحرمة ففيه تلويح الى تأكيد ختم المقدمة وتلميح الى ذكر صاحب ختم النبوة ولذا قال (ثم الصلاة بعد والسلام) أي ثم الصلاة على خاتم الانبياء بعد حمد الله تعالى ختام وكذا السلام ويحتمل أن يكون السلام معطوفا على الصلاة وخبرهما محذوف لانه معلوم بقرينة المقام ولتعينه عليه السلام بهذا المرام ولذا جاء في نسخة بعد قوله (على النبي أحمد وآله) بتنوين أحمد للضرورة وفي نسخة بدل لفظ أحمد المصطفى وهو أولى كما لا يخفى (وصحبه وتابعي منواله) بكسر الميم أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله وفي بعض النسخ

على النبي المصطفى المختار * وآله وصحبه الاطهار

وحاصله ان الصلاة والسلام لها ختام كما ان الحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد ختام ففيه ايماء الى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لارباب التأييد ويحتمل أن يكون قوله والسلام كلاما مبتدأ أما لانه تمام اكتفاء بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كلامهم بلفظ والسلام كما قيل

وكنت ذخرت أفكاري لوقت * فكان الوقت وقتك والسلام

وكنت كطالب الدنيا لحر * فأنت الحر وانقطع الكلام

وسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى أهل طاعتك أجمعين والحمد لله رب العالمين

(هذه مقامات الامام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى)

وحيث وفق الله اللطيف لاتمام شرح هذا المتن الشريف فلنختمه بترجمة المصنف المنيف فنقول هو الامام الولي بالاتفاق أحد الائمة في الآفاق أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي كان اماما في القراءة والتفسير وحافظا في الحديث يصحح نسخ البخاري ومسلم من حفظه ويملي النكت على المواضع المحتاج اليها من لفظه أستاذا في العربية عارفا بعلم الرؤيا له كرامات كثيرة شهيرة ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وأخذ القراءة عن أبي هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو الداني من شيوخه المذكورة في أسانيد قراءاتهم في التيسير وغيره وسمع الحديث من السلفي ونحوه وكان ضريرا ومع ذلك لا يظهر منه لذكائه وفطانته ما يظهر من الاعمى في حركاته وكان لا يتكلم الا بما تدعو الضرورة اليه ويسمع الاذان من غير المؤذن كرامة لديه ويعدل أصحابه من أشياء أخطروها عليه ولا يجلس للاقراء الا على طهارة في هيئة حسنة وخضوع واستكانة ويمنع جلساءه من الخوض الا في العلم والقرآن وكان يعتل العلة الشديدة ولا يشتكي ولا يتأوه واذا سئل عن حاله قال العافية لا يزيد على ذلك وله غير هذه القصيدة اللامية كالقصيدة الرائية في رسوم الخط العثماني وقصيدة دالية خمسمائة بيت لخص فيها التمهيد لابن عبد البر وهو اثنا عشر مجلدا وقد تطفلت بهذا الشرح على جنابه رجاء الدخول في زمرة أصحابه وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الاحد بعد صلاة العصر وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة ودفن يوم الاثنين في مقبرة البيساني وتعرف تلك الناحية بسارية وقبره بمصر يزار ويتبرك به وأما طريقي الى المصنف في رواية القصيدة

[illegible] قال (وأشم) [illegible] اشارة بالضم تومئ كيف ضم) بالشفتين من غير تصويت قيل والسنة بين لانك لو ضممت الشفتين في غيرهما لاوهمت خلافه وحقيقة الاشمام أن تضم الشفتين بعد الاسكان اشارة الى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن فلا يدركه الاعمى بخلاف الروم واشتقاقه من الشم كانك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل فسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال (واعلم) أن الروم والاشمام لا يدخلان في هاء التأنيث التي لم ترسم تاء تشبيها لها بالف التأنيث أي أما التي ترسم بالتاء ولا في ميم الجمع نحو قال لهم الناس وأنتم الاعلون قطعا لان الغرض من الروم والاشمام بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل وحركة الميم فيما اذ كر عارضة كحركة وأنذر الناس ونحو لكم واليكم ولو على قراءة ابن كثير وفاقا للداني والشاطبي وخلافا لمكي

اجازة

اجازة فيما ذكره شيخ مشايخي شاكرة المجتهدين وخاتمة الحفاظ المتأخرين في علوم الدين جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أخبرني شيخنا شيخ الاسلام علم الدين البلقيني اجازة أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد المقرى اجازة أخبرنا العلامة بدر الدين بن جماعة قال أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الازرقي قال أخبرنا الامام أبو القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى وقد نقل القرطبي أن الشاطبي رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول الكعبة الشريفة اثني عشر ألف أسبوع كلما جاء في أماكن الدعاء قال اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت العظيم انفع بها كل من قرأها وروى عنه أيضا أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم القصيدة اليه وقال يا سيدي يا رسول الله انظر هذه القصيدة فتناولها النبي صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هي مباركة من حفظها دخل الجنة زاد القرطبي بل من مات وهي في بيته دخل الجنة وأما سندي في تحقيق القراآت وتدقيق الروايات فعلى المشايخ العظام والقراء الكرام من أجلهم في هذا الفن الشريف وأكملهم شيخ القراء بمكة الغراء وحيد عصره وفريد دهره العالم العامل والصالح الكامل الشيخ سراج الدين عمر اليمني الشوافي بلغه الله حيطة المقام العالي الوافي وجزاه عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي وقد قرأ على جماعة قرأوا على الامام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وامامها وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغني الهيثمي المصري وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس سره السري وهو أخذ عن شمس الدين بن السكاني عن اللبان عن التقي الصائغ كمال الدين العباسي عن الامام ولي الله أبي القاسم الشاطبي عن ابن نجاح عن ابن هذيل عن أبي عمرو الداني وسنده مذكور في كتابه التيسير منتهيا الى البشير النذير صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأحبابه وعلى الائمة المجتهدين في أنواع علوم الدين وعلى اخوانه من النبيين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الحمد لله الذي أنزل القرآن وجعله هدى للناس وسهل تلاوته للالسنة فأزاح عن القلوب الغواية والالتباس والصلاة والسلام على سيدنا محمد الآتي من المعجزات بأعظم آية المخصوص باستمرار شريعته لا الى غاية وعلى آله الطاهرين وصحابته الفاضلين بحق اليقين أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب المنح الفكريه على متن المقدمه الجزريه وهو كتاب حوى من فن التجويد كل غره ومن الفوائد العوائد للاقرا ما هو في سماء التحقيق زهره وكيف لا وناسج برود تحقيقاته ومجتلي عرائس مبتكراته العلامة الفاضل والفهامة الكامل ذو الفضل الساري الملا علي بن سلطان القاري منحه الله الرضوان وأثابه الخلد في الجنان وقد حليت غرره ووشيت طرره بشرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله على هذه المقدمة أيضا فجاء حاويا لكل نفع ضامنا للقارئ كل رفع وذلك بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣٠٨ هجريه على صاحبها أزكى الصلاة وأتم التحيه

آمين آمين

آمين

الهاء المتحركة ... بخلاف هاء الكناية فيما يأتي لانها متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات وعوملت الميم بالسكون كالحرك لالتقاء الساكنين وأما هاء الكناية فان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا تخلفه ويخرجه وعقلوه ولا يأتيه فبعضهم أجاز فيها الروم والاشمام اجراء لها على القاعدة وبعضهم منعها لاستثقال الخروج من ثقيل الى مثله فان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له وناداه فخلاف فيها بلا خلاف لانتفاء العلة السابقة (وقد تقضى) أي انتهى (نظمي) لهذه (المقدمه) وهي (مني لقارئ القرآن تقدمه) أي تحفة وهدية (والحمد لله لها ختام ثم الصلاة بعد والسلام) أي ثم بعد حمد الله الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الاطهار ختام لها كما كان ذلك ابتداء لها كما مر وفي نسخة بعد والسلام (على النبي المصطفى وآله وصحبه وتابعي منواله أبياتها قاف وزاي في العدد من يحسن التجويد يظفر بالرشد)

(فهرست المنح الفكرية على متن الجزرية)

صحيفة

(تمت)